



**FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG** Für die Freiheit.

Lebanon and Syria



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayi ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

الهندسة الديموغرافية في سوريا

نتيجة للحرب أم سبب لها؟

1962 - 2021



الهندسة الديمغرافية في سوريا

نتيجة للحرب أم سبب لها؟

1962-2021

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير:

المركز السوري للإعلام وحرية التعبير مؤسسة مدنيّة مستقلة غير حكومية وغير ربحية. تعمل على بناء مجتمع يضمن حرية التعبير والاعتقاد وحقوق الإنسان والوصول إلى العدالة. رؤيتها هي عالم ديمقراطي، قائم على العدالة والحرية والمساواة، يحترم كرامة الإنسان وحقوقه.

عن مؤسسة فريدريش ناومان من أجل الحرية (FNF)

وهي المؤسسة الألمانية للسياسة الليبرالية التي أسسها ثيودور هوس عام 1958، وهو أول رئيس لجمهورية ألمانيا الاتحادية، وتعمل المؤسسة على تعزيز القيم الليبرالية وقبل كل شيء حرية الفرد في سعيه وراء السعادة. وتعزز مؤسسة فريدريش ناومان الفكر والسياسات الليبرالية بالتعاون مع شركائها المحليين من خلال التربية المدنية والحوار السياسي الدولي والاستشارات السياسية، وتهدف المؤسسة في لبنان إلى دعم الشركات اللبنانية الناشئة ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية الليبرالية مع زيادة الوعي حول التثقيف السياسي وتمكين المرأة والتنمية المستدامة.

© 2021 جميع الحقوق محفوظة للمركز السوري للإعلام وحرية التعبير

تشرين الثاني/نوفمبر 2022



**FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG Für die Freiheit.**
Lebanon and Syria



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression

شكر وتقدير

لم يكن إنجاز هذا التقرير ممكناً دون المشاركة والدعم الأساسيين من قبل الشهود الذين شاركوا في المقابلات.

الشكر موصول للباحثين الذين عملوا على مخطط التقرير وتنفيذه وكتابته بالتعاون مع فريق المركز ونذكر منهم

الباحث الرئيسي: **أيمن منعم**

الباحثين والمشاركين: **نزار أيوب، ويوسف وهبة، ومنصور العمري**

الإشراف العام: **مازن درويش**

كما نود توجيه الشكر إلى جميع من شارك من فريق المركز في تحضير المقابلات وجمع المعلومات وساهموا في العمل حتى إتمام إنجازه.

المحتويات:

| | |
|---------|---|
| 5..... | ملخص |
| 6 | المنهجية |
| 7..... | مقدمة |
| 9 | تعريف الجهات الفاعلة الرئيسية الواردة في التقرير، مرتبة أبجدياً |
| 12..... | الفصل الأول: الهندسة الديمغرافية |
| 12..... | أولاً: تعريف الهندسة الديمغرافية..... |
| 15..... | ثانياً: أدوات الهندسة الديمغرافية..... |
| 19..... | أولاً: الجزيرة السورية: تاريخ من الهندسة الديمغرافية..... |
| 22..... | ثانياً: قونة الهندسة الديمغرافية..... |
| 23..... | ثالثاً: لمحة عن التحولات الهيكلية المجتمعية في سوريا..... |
| 31..... | التهجير القسري والإبادة الحضرية على يد قوات الحكومة السورية..... |
| 34..... | التهجير في مدينة حمص..... |
| 36..... | ممارسات التهجير القسري والإبادة الحضرية في ريف دمشق..... |
| 40..... | استكمال التهجير..... |
| 45..... | أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها إيران والمليشيات التابعة لها..... |
| 51..... | أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها الإدارة الذاتية الديمقراطية..... |
| 53..... | أبرز عمليات التهجير التي قام بها الاحتلال التركي والجماعات الموالية له..... |
| 56..... | النصرة/هيئة تحرير الشام..... |
| 57..... | الدولة الإسلامية في العراق وسوريا-داعش..... |
| 59..... | التوصيات |
| 59..... | إلى جميع أطراف النزاع والحكومات الداعمة لها..... |
| 59..... | الحكومة السورية..... |
| 60..... | المعارضة السورية..... |
| 60..... | الحكومة التركية..... |
| 60..... | الإدارة الذاتية الديمقراطية..... |
| 61..... | الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي..... |
| 61..... | الأمم المتحدة..... |
| 62..... | المجتمع الدولي..... |
| 62..... | المجتمع المدني السوري..... |
| 62..... | الشركات والمستثمرون المحتملون..... |
| 63..... | الإعلام والأكاديميون..... |
| 64..... | قائمة بالمصادر والمراجع الإضافية |

ملخص

«ومن هرب ومن فرّ من سوريا إلى بلد آخر، أرجوك لاتعود، لأن إذا الدولة سامحتك نحن عهداً لن ننسى ولن نسامح».

العميد عصام زهر الدين في مقابلة مع قناة الإخبارية السورية في سبتمبر¹ 2017

خلال عقد من بدء الحراك الشعبي عام 2011، ثم الحرب في سوريا، اضطر **3 من كل 5 سوريين**² للنزوح عن بيوتهم، ومنهم من اضطر للنزوح أكثر من مرة. تشرد **نحو 14 مليون سوري**³ بين نازح ولاجئ، أي نحو 60 بالمئة من عدد سكان سوريا. أما بالنسبة لدمار العمران، **قدّر البنك الدولي**⁴ أنه حتى أوائل عام 2017، تعرض نحو ثلث المساكن ونحو نصف المنشآت الطبية والتعليمية للتدمير الكلي أو الجزئي. في **تقدير آخر عام 2019** لـ «معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث-يونيتار»، وصل عدد السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية والذين تضرروا من القصف الجوي والقنابل داخل البلدات والمدن منذ عام 2011 إلى 53% من عدد سكان سوريا.

تركز معظم الأبحاث والتقارير حول قصف الحكومة السورية وتدميرها للمناطق السكنية، وعلى استخدام القصف العشوائي كسياسة ممنهجة في حريها في المناطق الحضرية، بغرض إثبات جرائم الحرب. تفترض هذه الأدبيات أن الحكومة تستخدم هذه التكتيكات والممارسات الحربية بشكل أساسي لأسباب عسكرية تتعلق بتحقيق النصر العسكري بأي ثمن بما فيه من خلال جرائم الحرب. وتهدف هذه الأدبيات عموماً إلى إثبات سياسة القصف العشوائي الممنهج كأساس لتجريم الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

مع ذلك، فإن هذا الإثبات وتحديد نية الحكومة وراء التدمير الشامل للأعيان المدنية لا يلعب دوراً رئيسياً في إثبات مخطط الهندسة الديموغرافية جاري التنفيذ على نطاق واسع.

لإثبات أن الحكومة السورية ترتكب الهندسة الديموغرافية لتعزيز سيطرتها على حساب السكان الأصليين، يجب البحث في سياسات الحكومة ما بعد التدمير تجاه المناطق المدمرة، بما فيها ما تسميه إعادة الإعمار، إضافة لما نشره بالتفصيل في هذا التقرير على أنه استكمال للإبادة الحضرية ونبين فيه ترابط مواقع المخططات التنظيمية السابقة والحديثة ومناطق التدمير والهدم منذ عام 2011.

يحلل هذا التقرير أيضاً الصلة بين المخططات التنظيمية قبل عام 2011، والمخططات الحديثة والمناطق المدمرة بعد 2011، ويجادل بأن هذه الصلة سواء كانت ارتباطاً ظرفياً أو علاقة سببية، فإن الطريقة التي تتصرف بها الحكومة السورية بعد التدمير تنفي الحاجة لإثبات السببية، وتثبت تنفيذها للهندسة الديموغرافية التمييزية.

إن كانت النية الرئيسية المسبقة للقصف الشامل للمدن والبلدات، هي تحقيق النصر العسكري (بما فيه عبر جرائم الحرب)، أم كانت جزء من مخطط للهندسة الديموغرافية، فما تقوم به الحكومة بعد التدمير هو ما يحدد اكتمال جريمة الهندسة الديموغرافية التمييزية. في الحالتين، تكون الحكومة استفادت واستغلت الوضع الراهن الناتج عن جرائم الترحيل القسري والتدمير لاستكمال أركان الهندسة الديموغرافية، وبالتالي تعتبر مسؤولة عنها، إن لم تحاول إعادة الحقوق لأصحابها ووضع حقوق الملكية أساساً وشرطاً لأي عمليات بناء وإعادة إعمار.

يحلل البحث الصادر عن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا بعنوان «الهندسة الديموغرافية في سوريا: نتيجة

1 فيديو قناة الجسر على قناة اليوتيوب نقلا عن مقابلة على الإخبارية السورية <https://www.youtube.com/watch?v=PDbWKyl8uJE> وهناك عدة فيديوهات مطابقة

2 "بعد 9 سنوات من المأساة والعزيمة والتضامن، على العالم ألا ينسى اللاجئين والنازحين السوريين"، 10 آذار 2020، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، <https://www.unhcr.org/ar/news/press/2020/3/5e67d14b4.html>

3 حالة الطوارئ في سوريا، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، <https://www.unhcr.org/ar/58fc758e10.html>

4 "الآثار المرئية للحرب في سوريا ربما تكون مجرد غيض من فيض"، 10 تموز 2017 البنك الدولي، <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/the-visible-impacts-of-the-syrian-war-may-only-be-the-tip-of-the-iceberg>

5 "أطلس تضرر المدن السورية"

للحرب أم سبب لها» عمليات تهجير السكان وتدمير العمران في سياق التغيير المتعمد للتركيبة السكانية في سوريا، من منظور الهندسة الديمغرافية.

يتتبع البحث مسارات الديمغرافيا قبل النزاع وخلالها، ويعرّف مفاهيم حديثة كالهندسة الديمغرافية والإبادة الحضرية في سياق الواقع السوري. كما يستعرض أبرز عمليات التهجير في سوريا.

لا يبحث التقرير في الأسباب الطبيعية للتغيير الديمغرافي، كالولادات والنزوح الطبيعي إلى المدن، والأسباب المناخية وغيرها، بل يركز على الجهود المتعمدة للتغيير السكاني، أي الهندسة الديمغرافية، ويسلط الضوء على دور المواقف السياسية والدينية والعرقية المختلفة التي استخدمت كدوافع للتهجير والفضائح التي أجبرت السكان على الرحيل عن بيوتهم ومناطقهم.

في فصله الأول، يتوسع التقرير في تعريف مفهومي الهندسة الديمغرافية والإبادة الحضرية، باعتبارهما مفهومين حديثين نسبياً، تتفاوت تعريفاتهما، ولا وجود فعلي لهما في القوانين الدولية كمصطلحات أو تعريف، إلا أنهما يشكلان مدخلاً واسعاً لفهم وتحليل الأحداث في سوريا، بما فيها التهجير القسري وتدمير الأعيان المدنية أو العمران. حاول التقرير وضع المفهومين في إطار القانون الدولي، ووضع الخطوات الأولى والتصورات المبدئية لارتباطها بالحالة السورية.

في فصله الثاني، يبحث التقرير في ممارسات الهندسة الديمغرافية في سوريا قبل بدء الثورة السورية، ويحلل آثارها كأحد المحركات الرئيسة للثورة السورية، والنزاع الحالي.

في فصله الثالث والأخير يستعرض التقرير أبرز ممارسات الهندسة الديمغرافية في سوريا مع بدء الثورة السورية في آذار 2011، والتي وثقها مركز توثيق الانتهاكات في سوريا، وجمعها فريق الراسدين، وصنّفها على أساس المرتكب وشملت، الحكومة السورية، والمعارضة السورية والإدارة الذاتية الديمقراطية، والاحتلال التركي والفصائل السورية الموالية له. بالإضافة إلى ممارسات إيران والقوات التي تدعمها.

نختتم التقرير بتوصيات إلى أطراف النزاع والمجتمع الدولي وذوي المصلحة، ونؤكد على ضرورة إنهاء المجتمع الدولي والجهات المعنية تجاهلها الصارخ لملف حقوق السكن والأراضي والملكية في سوريا، وضرورة إدراجه كأولوية في أي محادثات، والتأكيد على أن هذه الحقوق أرضية رئيسة لأي عملية تسوية سياسية في سوريا، بما فيه لضمان قدرة النازحين واللاجئين العودة إلى ديارهم في الوقت المناسب. بالإضافة إلى وقف تهميش ضحايا التهجير وأصحاب الحقوق وتمكينهم من المشاركة في أي عمليات قرار متعلقة بمساكنهم وممتلكاتهم وعودتهم، وتعزيز قدرتهم على التأثير في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم وممتلكاتهم.

المنهجية

اعتمد هذا التقرير على عدة مصادر وأدوات، من بينها البحث المكتبي والميداني، وشهادات الضحايا والشهود، وآراء الخبراء وتوثيق الباحثين السابقة في مركز توثيق الانتهاكات في سوريا.

قام الباحثون بتحليل القوانين السورية ذات الصلة وراجعوا تقارير وكالات الأمم المتحدة ولجنة التحقيق المعنية بسوريا والمنظمات الإنسانية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان وغيرها.

أجرى باحثو مركز توثيق الانتهاكات في سوريا مقابلات هاتفية وشخصية مع شهود عيان وضحايا داخل سوريا وخارجها. كما قاموا بتوثيق وتحليل تصريحات الأطراف المتنازعة في سوريا، بما فيها الحكومة السورية، عبر وسائل الإعلام الحكومية والمنصات الحكومية المعنية.

حجب المركز أو أعطى أسماء مستعارة لعدد ممن قدموا شهاداتهم حرصاً على سلامتهم.

مقدمة

نتيجة لموقعها المركزي، تميزت سوريا بمجموعة متنوعة من الجماعات العرقية والدينية، منذ آلاف السنين. تعد سوريا موطنًا لعديد من أقدم المراكز الحضارية في العالم، بما فيها حلب التي توصف في عدة مصادر بأنها أقدم مدينة مأهولة في العالم. ومع ذلك، ساهم هذا التنوع إلى حد كبير في الصراع الحالي ودفن طموحات الجماعات العرقية والدينية المختلفة للاستيلاء على المزيد من السلطات ضد بعضها البعض.

عزز الافتقار إلى حماية الدولة والحقوق الأساسية الولاء للعرق والطائفة والدين على حساب مفهوم المواطنة والولاء للدولة. كان هذا عاملاً رئيسياً في دفع الصراع الحالي وتعزيز التدخل الأجنبي القائم بشكل رئيسي على تلك الانتماءات.

على مدى أكثر من خمسة عقود، عزز حزب البعث الحاكم ونظام الأسد تلك الانتماءات لاستغلالها في السيطرة على البلاد. اعتمدت الحكومة السورية على تلك الانتماءات في إدارة سياسات الهندسة الديمغرافية في جميع أنحاء البلاد لعقود.

كانت سياسات الهندسة الديمغرافية حاضرة بقوة منذ بداية النزاع في سوريا، ورافقته خلال مراحل مختلفة. لا يمكن معرفة حجم التغيير الديمغرافي بدقة خلال العقد السابق والمستمر حتى الساعة، والذي مارسه الأطراف كافة من خلال التهجير القسري والإبادة الحضارية، لبلوغ مجتمعات متجانسة طائفية خالصة كاتفاقية المدن الأربعة، وقومية في بعض مناطق الإدارة الذاتية الديمقراطية أو الاحتلال التركي والفصائل السورية المعارضة التابعة له.

في حزيران/ يونيو 2018، أصدرت «لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا» تقريرها عن حصار الغوطة الشرقية، ووصفت فيه حصار قوات الحكومة السورية للغوطة بأنه «أطول فترة حصار في التاريخ المعاصر»، وقالت إن «أسلوب الحرب هذا في سوريا همجي ومن أساليب القرون الوسطى»، وتحدثت فيه عن تضرر المدنيين جسدياً ونفسياً بشكل جسيم أثناء تعرضهم للقصف شبه اليومي والحرمان الشديد الذي إلى وفيات كان يمكن تجنبها.

منذ نيسان/أبريل 2011 بدأت الحكومة السورية بحصار وتجويع المدن والبلدات ومنع الغذاء والدواء وضروريات الحياة عنها، رداً على التظاهرات الشعبية التي عمت البلاد مطالبة بالإصلاح والحقوق الأساسية. دفع هذا الحصار والتجويع والعقوبة الجماعية التي استمرت سنياً طويلة كثيراً من أهالي المناطق المحاصرة إلى النزوح. بالترافق مع قصفها المستمر واستهدافها المدنيين والبنى المدنية، بما فيها المشافي والمؤسسات الخدمية، قدمت الحكومة السورية للمدنيين سبيلاً واحداً للبقاء على قيد الحياة وهو النزوح عن هذه المناطق.

اتبعت الحكومة السورية سياسة القصف الشامل دون أي مراعاة لحماية المدنيين أو الأعيان المدنية، ما أجبر الملايين على النزوح خوفاً على حياتهم. استمرت القوات السورية بقصف هذه المناطق وتدميرها، بحيث لم تعد صالحة للسكن. السكان الذين لم يتجرؤوا أو يستطيعوا النزوح إلى مناطق الحكومة اضطروا إلى الموافقة على التهجير إلى مناطق سيطرة المعارضة، من خلال «اتفاقيات المصالحة».

راج خطاب استهداف الحاضنة الشعبية للمعارضة كضرورة للانتصار العسكري في إعلام الدولة وبين مواليه، وأيد هذا الخطاب وعززه رئيس الدولة بشار الأسد، حين تحدث عن دور الحاضنة الشعبية، وقال في كلمته عام 2014: «إننا أمام عشرات الآلاف من الإرهابيين.. خلف هؤلاء الإرهابيين هناك حاضنة اجتماعية، هناك عائلة، هناك جار، هناك قريب، هناك صديق».

وصفت الأمم المتحدة في تقريرها في أيار/مايو 2018، كيف لم تمنح الحكومة السورية المدنيين الذين

6 "جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من سمات حصار الغوطة الشرقية وعملية استعادتها"، 20 حزيران 2018، لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا، <https://www.ohchr.org/AR/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=23226&LangID=A>

يحاصرهم سوى خياراً وحيداً، وهو مغادرة بيوتهم والنزوح إلى مناطق محددة مسبقاً في أغلب الأحيان:

بمجرد أن تتهاوى الأطراف المسيطرة وتقبل الدخول في هدنة وفي اتفاق إجلاء، يبدأ معظم المدنيين بمواجهة عقوبة إضافية تتمثل بتركهم بدون خيار سوى ترك منازلهم، لكي يتحولوا إلى مشردين داخلياً، وإلى جهات محددة مسبقاً في أغلب الأحيان لم تكن من اختيارهم. أما البقاء بالنسبة للمدنيين فكان يعني المخاطرة بالتعرض للانتقام المنتصر.

استهدفت الحكومة السورية فئات عديدة من المدنيين بعد الاتفاقيات، فأصبح العاملون في المجال الطبي وتقديم الخدمات والإغاثة والإعلام هدفاً أساسياً للانتقام الدولة بما فيه الاعتقال والتعذيب والاعتقالات. لذلك كان هؤلاء وعائلاتهم من بين أول من سعى إلى الإخلاء.

في عام 2018 وحده، نزح نحو 50 ألف في إطار اتفاقيات الهدنة المحلية، حسب الأمم المتحدة.

بعد القصف والتهجير، نفذت الحكومة السورية عمليات هدم أحياء بكاملها، وتعددت روايات الدولة الرسمية وإعلامه حول الأسباب. فأحيانا كانت لدواعي التنظيم العمراني وأخرى للقضاء على الإرهابيين، لكن العامل المشترك بين هذه العمليات أن سكان هذه الأحياء والمناطق كانوا من المعارضة أو تحت سيطرتها.

انتشار عمليات الهدم بعد الإخلاء وعدم احترام حقوق الملكية فيها، يشير إلى عدم نية الحكومة السماح للمهجرين بالرجوع، ويثبت تعمد الحكومة التغيير الديمغرافي في كثير من هذه المناطق.

في مناطق أخرى في سوريا، اندلعت المعارك على أسس قومية بين المعارضة والإدارة الذاتية الكردية، وأدت إلى تهجير على أسس قومية ارتكبت قوات الإدارة الذاتية والمعارضة المدعومة من تركيا. كما ارتكبت جماعات معارضة إسلاموية ومتطرفة التهجير على أسس دينية وطائفية، بما فيها النصرة وداعش.

تعريف الجهات الفاعلة الرئيسية الواردة في التقرير، مرتبة أبجدياً

أحرار الشام

حركة أحرار الشام الإسلامية: جماعة مسلحة إسلامية سُنيّة، وأحد الفصائل المقاتلة الرئيسية أسست عام 2011، لقتال الحكومة السورية. لدى الحركة رؤية سياسية واجتماعية وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية. تعرف الحركة نفسها [في موقعها الإلكتروني](#)⁷ على أنها: «حركة إسلامية شاملة تعمل على تحرير الأرض وتحرير الإنسان وبناء مجتمع إسلامي حضاري في سوريا من خلال العمل المؤسسي». من بين [أهداف الحركة](#)⁸ «السعي إلى إقامة دولة إسلامية تحكم بشرع الله الحنيف» و «المحافظة على الهوية الإسلامية في المجتمع». قالت الحركة في [بيانها التأسيسي](#)⁹ أنها تتبع الإسلام السني في الفكر والعمل.

الاحتلال التركي

شن الجيش التركي عمليات عسكرية في شمال شرق سوريا بدعم من جماعات مسلحة سورية معارضة، واحتل تلك المناطق عسكرياً. حالياً، تشرف تركيا عسكرياً وأمنياً على تلك المناطق، وتدعم الجماعات المسلحة فيها تحت اسم «الجيش الوطني السوري». تدرب تركيا وتدفع رواتب أكثر من 50 ألف مقاتل سوري¹⁰. تُدرس اللغة التركية كلغة ثانية ويُعالج المرضى في مستشفيات تركية بنيت في تلك المناطق، كما أن الكهرباء تأتي عبر تركيا، والليرة التركية هي العملة الأكثر تداولاً.¹¹

الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا

مشروع إدارة وحكم لمناطق شمال شرق سوريا، أسسه حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي على مبادئ [نشرها في موقعه](#)¹² تشمل الديمقراطية والوطن المشترك والحقوق والحريات، ويسعى إلى «التخلص من الهيمنة الأيديولوجية والعلموية الوضعية التي تتميز بطابع المادية البحتة الميكانيكية والدوغمائية المفروضة من قبل نظام الحداثة الرأسمالية على العالم».

تسيطر الإدارة الذاتية على مناطق شمال شرق سوريا، بما فيها ذات الأغلبية الكردية ومناطق حررتها قوات سوريا الديمقراطية من سيطرة داعش.

7 "عن الحركة"، الموقع الإلكتروني لـ أحرار الشام.

8 المرجع السابق.

9 البيان التأسيسي لحركة أحرار الشام، «أرشيف الإنترنت».

10 "ما هو المخطط التركي الكبير في سوريا؟-الفاينانشال تايمز"، بي بي سي عربي، 26 يوليو/ تموز 2022.

11 المرجع السابق.

12 "مشروع الإدارة الذاتية"، الموقع الإلكتروني لـ حزب الاتحاد الديمقراطي.

حزب الله

تعريف موقع [أوكسفورد المرجعي](#):¹³ «جماعة شيعية متشددة لها صلات وثيقة مع إيران، نشأت بعد الثورة الإيرانية عام 1979 وتنشط بشكل خاص في لبنان».

ويعرفه قاموس [أكسفورد للإسلام](#):¹⁴ حركة سياسية واجتماعية تأسست في أوائل الثمانينيات بهدف تحويل لبنان إلى دولة إسلامية.

[وفقاً لحسن نصرالله](#)¹⁵ الأمين العام لحزب الله منذ عام 1992: حزب الله هو «حزب إسلامي شيعي إمامي إثنا عشري، [ممول من إيران](#)».¹⁶

لدى «حزب الله» اللبناني أعضاء في البرلمان والحكومة، وجناح عسكري ينفذ عمليات عسكرية خارج لبنان، أهمها في سوريا.

جبهة النصرة/هيئة تحرير الشام

جبهة النصرة لأهل الشام أو جبهة النصرة: جماعة مسلحة إسلامية سنية متشددة تأسست عام 2011 في سوريا، وارتبطت بتنظيم القاعدة في العراق [وتبعت لتنظيم القاعدة في أفغانستان](#).¹⁷ عام 2016، ادعت جبهة النصرة أنها لا تتبع لأي جهة أي [انفصالها عن تنظيم القاعدة](#)،¹⁸ وغيرت اسمها إلى «جبهة فتح الشام». عام 2017 غيرت اسمها إلى «هيئة تحرير الشام» بعد ضمها جماعات مسلحة أخرى.

تسيطر هيئة تحرير الشام على مناطق في محافظة إدلب وما حولها، وتديرها من خلال «حكومة الإنقاذ السورية».

تتبنى النصرة موقفاً متشديداً ضد الأقليات الدينية السورية مثل الدروز والعلويين، وتعتبرهم خارجين عن الإسلام، وتعمل على إجبارهم على تعديل معتقداتهم الدينية كي تتوافق مع معتقدات جبهة النصرة.

جيش الإسلام

جيش الإسلام: جماعة مسلحة [إسلامية سنية](#)،¹⁹ أسست عام 2013 باندماج جماعة لواء الإسلام المسلحة وجماعات مسلحة أخرى، لقتال الحكومة السورية، وهي من أكبر الجماعات المسلحة في سوريا. لدى الحركة رؤية سياسية واجتماعية وتسعى إلى إقامة دولة إسلامية.

يعرف جيش الإسلام نفسه [في موقعه](#)²⁰ أنه تشكيل عسكري معارض يؤهل مقاتليه وفق العقيدة الإسلامية، «ويعتمد منهجاً معتدلاً، بخلاف بقية التنظيمات المتشددة، مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة».

يتبنى جيش الإسلام آراء دينية تحرض على العنف ضد الأقليات الدينية السورية مثل العلويين. [وصف](#) الزعيم السابق لجيش الإسلام، زهران علوش، العلويين بأنهم «أشد كفرة من اليهود والنصارى»، مستشهداً بابن تيمية، عالم الدين الإسلامي من العصور الوسطى، الذي تنص فتواه ضد العلويين والدروز بأنهم كفار ويجب قتالهم.

13 Oxford University Press (2006). llizbullāh, The Oxford Dictionary of Phrase and Fable. <https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/oi/authority.20110803095939353>

14 Oxford University Press (2003). Hizb Allah, The Oxford Dictionary of Islam. <https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780195125580.001.0001/acref-9780195125580-e-862>

15 "نصرالله: نحن الحزب الشيعي الإمامي لن نتخل عن فلسطين"، إل بي سي لبنان/يوتيوب، 2 أغسطس/آب 2013.

16 "النص الكامل لكلمة السيد نصر الله في ذكرى أربعين القائد الجهادي الكبير الشهيد مصطفى بدر الدين"، قناة المنار، 24 يونيو/حزيران 2016.

17 "جبهة النصرة السورية تبايع الظواهري زعيم القاعدة"، رويترز، 10 أبريل/نيسان 2013.

18 "أرشيف الإنترنت".

19 "كلمة القائد العام للغوطة الشرقية وقائد جيش الإسلام الشيخ زهران علوش ابا عبد الله"، يوتيوب حكيم جبر، 30 أبريل/نيسان 2015.

20 "من نحن"، الموقع الإلكتروني لجيش الإسلام.

قوات سوريا الديمقراطية

قوات عسكرية تدعمها الولايات المتحدة وتقودها وحدات حماية الشعب الكردية، الجناح العسكري لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي

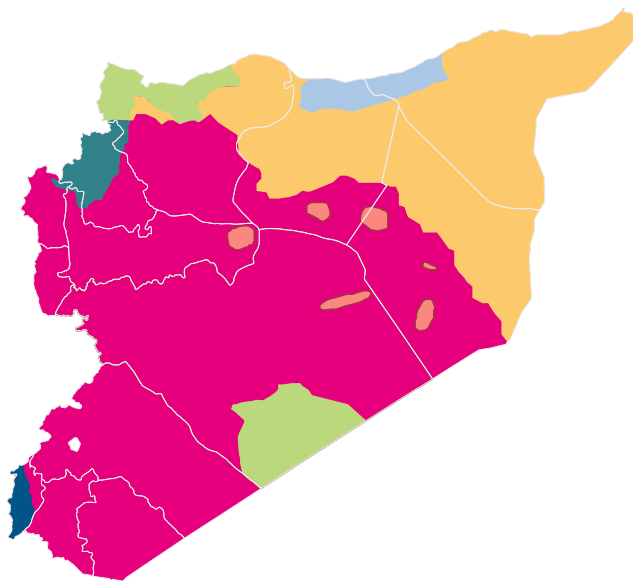
²¹ السوري المنبثق عن حزب العمال الكردستاني²² في تركيا.

عبّرت الولايات المتحدة في عدة مناسبات²³ عن رغبتها بوجود قوات محلية²⁴ في سوريا على الأرض للمساعدة في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية-داعش.

في 11 تشرين الأول/أكتوبر 2015، أصدر مجموعة من الجماعات المسلحة بيان تشكيل قوات سوريا الديمقراطية²⁵ وعرفتها بأنها: «قوة عسكرية وطنية موحدة لكل السوريين تجمع بين الكرد والعرب والسريان وكافة المكونات الأخرى على الجغرافية السورية. وتهدف هذه القوة إلى إنشاء سوريا ديمقراطية».

في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2015 أعلنت الولايات المتحدة عن إرسال قوات أمريكية لتنسيق القوات البرية المحلية²⁶ مع جهود التحالف لمحاربة داعش.

خريطة السيطرة في سوريا، 1 كانون الثاني/يناير 2022، Liveuamap



- مناطق سيطرة الحكومة السورية
- مناطق سيطرة الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا
- مناطق سيطرة المعارضة السورية المدعومة من تركيا
- مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام
- مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية - داعش

21 "المجلس الوطني الكردي في سورية"، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط.

22 "تحت الحكم الكردي: الانتهاكات بالمناطق الخاضعة لإدارة حزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا"، هيومن رايتس ووتش، 18 يونيو/حزيران 2014.

23 Why Obama's assurance of 'no boots on the ground' isn't so reassuring, Rosa Brooks, The Washington Post, 26 September 2014

24 Daily Press Briefing by the Press Secretary Josh Earnest 10/30/15, Obama White House Archives, 30 October 2015

25 "قوات سوريا الديمقراطية: البيان رقم (1)", صفحة الفيسبوك الرسمية لـ وحدات حماية الشعب (12 YPG), أكتوبر/تشرين الأول 2015.

26 U.S. Will Send Special Operations Troops To Help Fight ISIS In Syria, NPR, 30 October 2015

الفصل الأول: الهندسة الديمغرافية

تعريف مختصر:

مصطلح يشير إلى التغيير المتعمد للتركيبة السكانية في منطقة ما، وتستهدف الهندسة الديمغرافية السكان ومناطق سكنهم كذلك.

أولاً: تعريف الهندسة الديمغرافية

الديمغرافيا:

في اللغة: بالإنكليزية: Demography. تعود أصول المفردة إلى اليونانية القديمة، وهي مكونة من «ديمو» أي الناس، و«غرافي» أي القياس أو الوصف.

في الاصطلاح: تعرف الديموغرافيا اليوم على أنها علم السكان أو الدراسات السكانية وخاصة فيما يتعلق بالأعداد والكثافة والتوزيع الجغرافي. وتشمل الاهتمامات الديموغرافية المعاصرة التفاعل بين السكان والتنمية الاقتصادية، والازدحام الحضري، والهجرة غير الشرعية وغيرها. بما يميزها عن فروع العلوم الأخرى التي تدرس الناس، مثل الأنثروبولوجيا/علم الإنسان وعلم النفس وغيرها.

يعرف «معهد ماكس بلانك للبحوث الديموغرافية» الديموغرافيا على أنها:²⁷

علم السكان: يسعى علماء الديموغرافيا إلى فهم ديناميكيات السكان من خلال التحقيق في ثلاث عمليات ديموغرافية رئيسية: الولادة، والهجرة، والشيخوخة (بما فيه الموت). تساهم كل هذه العمليات الثلاث في إحداث تغييرات في السكان، بما فيه كيفية سكن الناس للأرض، وتشكيل الأمم والمجتمعات، وتطوير الثقافة.

ويؤكد المعهد على أن:

الديموغرافيا لا يمكنها تقديم المشورة السياسية حول كيفية معالجة التغيير الديموغرافي إلا أن علماء الديموغرافيا يسعون إلى وصف الظواهر المتعلقة بهذا التغيير، وفهم أسبابها، باستخدام البيانات الموثوقة والمعالجة الإحصائية لهذه البيانات. يشمل البحث الديموغرافي الحديث عديداً من التخصصات العلمية، بما فيها الرياضيات والاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى والجغرافيا أو علم الأحياء.

هندسة: يعرف قاموس أكسفورد مفردة هندسة²⁸ كفعل على أنه: «الترتيب بذكاء وسرية في كثير من الأحيان، لحدوث شيء ما، لا سيما شيء يصب في مصلحتك» أو: «تصميم وبناء شيء ما باستخدام المبادئ العلمية».

إضافة مفردة «هندسة» لـ «ديمغرافيا»، تحولها إلى فعل متعمد ومنظم ومصمم مسبقاً للتغيير السكاني، وقد يكون غير معلن، لما لمفردة هندسة من ارتباط بالدقة والنية والتصميم قبل التنفيذ.

تفاوتت تعريفات الهندسة الديمغرافية في الأدبيات الأكاديمية في شموليتها وتركيزها، إلا أنها تشاركت

What is Demography?, Max Plank Institute for Demographic Research, retrieved 13 Oct 2021, <https://www.demogr.mpg.de/en/> 27
/about_us_6113/what_is_demography_6674

Engineer (v.t) in Cambridge Dictionary site, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/engineer> 28

بعده نقاط أهمها، تغيير **الدول**²⁹ أو القوى المسيطرة التكوين العرقي لمنطقة ما، بما فيه **توطين** **مجموعات الأغلبية**³⁰ في المناطق النائية التي تسكنها الأقليات، وإعادة توطين الأقليات داخل الدولة. تضم أساليب الهندسة الديمغرافية ممارسات وأشكال منها ما تبرره الدول، تحت ذرائع متعددة منها الأمن وتنظيم وإدارة النزاعات الدولية والمحلية، ومنها قد يصل إلى حد الإبادة الجماعية، إحدى أفظع الجرائم الدولية. كما توظف الدول الهندسة الديموغرافية في مواجهة النزاعات الخارجية والداخلية لتعزيز السيطرة على الحدود والمناطق المأهولة بالأقليات العرقية. مثلاً، بعد الانقسام الصيني السوفياتي (1959-1982) تصاعد طرد الروس وإعادة توطين عرقية الهان الصينية في المناطق الحدودية الصينية مع الاتحاد السوفياتي، واستهدفت إعادة التوطين في المناطق التي يسكنها العرق الروسي. على الجانب السوفياتي، تصاعدت أيضاً عمليات طرد الصينيين وإعادة توطين الروس في المناطق الحدودية.

ورد مفهوم الهندسة الديمغرافية في أبحاث معدودة، ركزت بمعظمها على الأساس العرقي والديني للهندسة الديمغرافية، من بينها:

«**الهندسة الديموغرافية**»³¹ حركة الجماعات العرقية التي تديرها الدولة كأسلوب لتنظيم الصراع» للبروفسور الإيرلندي جون مكغري، والتي تحدث فيها عن توطين مجموعات الأغلبية في المناطق النائية التي تسكنها الأقليات، وإعادة توطين الأقليات داخل الدولة. ناقش مكغري في بحثه أسباب تحريك الدول للمجموعات العرقية وظروفها.

البروفسورة ميلكا زاركوفيتش بوكمان **شُرحت**³² في كتابها: «الهندسة الديموغرافية والصراع من أجل السلطة» عام 1997، كيف أن عدد السكان الكلي في الدولة لم يعد العامل الحاسم في تحديد السلطة، وأصبحت الهندسة الديمغرافية أداة سيطرة بمنح السلطة السياسية والاقتصادية إلى فئة عرقية أو دينية محددة على حساب بقية الفئات السكانية.

الأكاديمي التركي نسيم شيكر وسّع **تعريف الهندسة الديمغرافية**³³ في مقاله عام 2007 على أنها:

مفهوم جديد استخدم لشرح الهجرة القسرية والتطهير العرقي في العقود الأخيرة في عدة مناطق من العالم، مثل البلقان والقوقاز وأفريقيا. ومع ذلك، ليس من المناسب حصر استخدام المفهوم في منطقة و / أو فترة تاريخية لأنه يحدد تدخل الدولة فيما يتعلق بمستوى السكان والتكوين والتوزيع والزيادة / النقص. بعبارة أخرى، يمكن تعريف أي برنامج أو سياسة حكومية متعمدة ناشئة عن التمييز الديني/العرقي، أو لأسباب سياسية، أو استراتيجية، أو أيديولوجية تهدف إلى زيادة القوة السياسية والاقتصادية لمجموعة عرقية واحدة على الآخرين من خلال التلاعب بالسكان من خلال أساليب مختلفة.

كما توسع في دراسة وتفصيل الهندسة الديمغرافية البروفسور الهولندي أوور أوميت أنغور، في كتابه عام 2011: «**صناعة تركيا الحديثة**»³⁴ الأمة والدولة في شرق الأناضول 1913-1950»، والذي تحدث فيه عن إخضاع نظام تركيا الجديد منذ عام 1913 شرق تركيا لأشكال مختلفة من السياسات السكانية القومية التي تهدف إلى التجانس العرقي للمنطقة وإدراجها في الدولة القومية التركية. حدد أنغور أدوات رئيسة للهندسة

John McGarry (1998) 'Demographic engineering': the state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation, *Ethnic and Racial Studies*, 21:4, 613-638, DOI: 10.1080/014198798329793

McGarry, J. (1998). 'Demographic engineering': the state-directed movement of ethnic groups as a technique of conflict regulation. *Ethnic and Racial Studies*, 21, 613-638

.Ibid 31

Bookman, M.Z. (1997). *The Demographic Struggle for Power: The Political Economy of Demographic Engineering in the Modern World* (1st ed.). Routledge. <https://doi.org/10.4324/9781315037738>

Nesim Şeker (2007) Demographic engineering in the late Ottoman empire and the Armenians, *Middle Eastern Studies*, 43:3, 461-474, DOI: 10.1080/00263200701246157

Üngör, U. (2011-04-21). *The Making of Modern Turkey: Nation and State in Eastern Anatolia, 1913-1950*. : Oxford University Press. Retrieved 12 Oct. 2021, from <https://oxford.universitypressscholarship.com/view/10.1093/acprof:oso/9780199603602.001.0001/acprof-9780199603602>

الديمغرافية من بينها: التلاعب بالإحصاء السكاني، والتغيير الثقافي واللغوي القسري، والضغط من أجل الهجرة، والاستبدال السكاني، والتطهير العرقي والإبادة الجماعية.

رغم الحداثة النسبية للهندسة الديمغرافية كتعريف ومجال بحثي، إلا أنها كممارسة، سبقت التعريف بزمن طويل، وغالباً ما ارتبطت بالنزاعات والحروب. قد تعود ممارسات الهندسة الديمغرافية الأولى إلى ما قبل الميلاد، وما **يصفه باحثون**³⁵ بالإبادة الجماعية الموثقة الأولى في التاريخ. حين غزا الرومان قرطاج في تونس اليوم، ودمروا المدينة بالكامل عام 146 قبل الميلاد، بعد أن كانت من أكبر حواضر العالم حينها، إثر صراع على الموارد والسيطرة في المنطقة. بعد قرن، بنى الرومان مدينة جديدة مكانها، لذلك **لا يُعرف سوى القليل**³⁶ عن المظهر المادي للمدينة الفينيقية. قد تكون هذه الحادثة التاريخية أولى أمثلة الإبادة الحضرية المسجلة.

تكاد عمليات الهندسة الديمغرافية لا تحصى عبر التاريخ.

عبثت الإمبراطوريات الكبرى بالتركيبة السكاني للبشر لقرون طويلة وفي أماكن عديدة حول العالم، بما فيها الإمبراطوريات البريطانية والعثمانية والروسية. كما تعرض السكان الأصليون في عدة مناطق في العالم إلى الإبادة والتطهير القسري، والاستبدال بسكان جدد، كما حدث في الأمريكيتين وأستراليا.

أما بالنسبة للحروب الكبرى، ولا سيما الحرب العالمية الثانية، فقد تم تهجير الملايين عمداً وأجبروا على الفرار أو تعرضوا لإبادة جماعية مثل اليهود والفجر والسنتي. حتى اليوم، تستمر ممارسات الهندسة الديمغرافية في تبني العنف والجرائم، مثل الإبادة الجماعية والتطهير العرقي وغيرها. وهذا يشمل الإبادة الجماعية للروهينجا في ميانمار. أما في الصين، وصفت عدة دول، بما فيها الولايات المتحدة،³⁷ الجرائم ضد الإنسانية ضد مسلمي الأويغور بأنها إبادة جماعية.

في سوريا، وبعد بدء النزاع عام 2011، مارست جميع الأطراف الهندسة الديمغرافية التمييزية بدرجات متفاوتة، وبدعم من دول أخرى متورطة في النزاع. إلا أن هذه الممارسات لم تكن وليدة بحثة للحرب، بل اعتمدت في معظمها على أسس جاهزة مسبقاً قبل بدء النزاع. كالحزام العربي، والتجمعات السكنية الطائفية وغيرها.

منذ عقود، لم تستهدف الهندسة الديمغرافية السكان في سوريا على أسس عرقية فقط، بل شملت العوامل الطائفية/الدينية. ضمت الأساليب المستخدمة لتنفيذ الهندسة الديمغرافية حجج التنظيم العمراني والإصلاح الزراعي والأمن القومي وحماية الحدود، ووصلت إلى جرائم الحرب بما فيها الإبادة الثقافية.

من بين هذه الأسس السابقة للنزاع في سوريا، ما كان نتيجة للهندسة الديمغرافية التي انتهجتها الدولة السورية منذ الاستقلال عن الانتداب الفرنسي، وتولي حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم عام 1963، الذي شرع الهندسة الديمغرافية بالقوانين وسياسات الدولة، ودعمها بالدعاية السياسية.

يطغى الجانب السياسي والخضوع للسلطة الحاكمة كمنطلق علني وظاهري للهندسة الديمغرافية التي نفذتها الحكومة بعد النزاع، بينما كانت مبنية قبل ذلك على أسس طائفية وعرقية صريحة. رغم ذلك، ولاتساع الرقعة الجغرافية للهندسة الديمغرافية في سوريا خلال بدء النزاع، يمكن تمييز الممارسات وأسسها حسب المنطقة. ففي مناطق السنة والعلويين المتداخلة، اتسم التغيير الديمغرافي بالطائفية، ووصل إلى ما يمكن وصفه بالإبادة الجماعية في مناطق مثل **البيضا ورأس النبع**³⁸ في بانياس الساحلية. أما إيران والقوات التي تدعمها فاعتمدت أيضاً سياسية طائفية معلنة في بعض الأحيان، وكانت الأساس المعلن في بداية تدخلها في النزاع بسوريا للدفاع عن المقدسات الشيعية. كما **نادت جهات التجنيد**

Kiernan, B. (2004). The First Genocide: Carthage, 146 BC. Diogenes, 51(3), 27-39. <https://doi.org/10.1177/0392192104043648> 35

North Africa, the growth of urban life", retrieved 12 Oct, Encyclopedia Britannica, <https://www.britannica.com/place/North-Africa/The-growth-of-urban-life> 36

China's Oppression of Muslims in Xinjiang, Explained", 20 January 2021, The New York Times. Retrieved 13 Oct 2021. <https://www.nytimes.com/2021/01/20/world/asia/china-genocide-uighurs-explained.html> 37

38 "لم يبق أحد: الإعدادات الميدانية على يد القوات السورية في البيضا وبانياس"، 13 أيلول 2013، هيومن رايتس ووتش، <https://www.hrw.org/ar/report/2013/09/13/256470>

³⁹ غير الرسمية مجاهرة بدعوة المتطوعين للدفاع عن «الجمهورية الإسلامية» ومساندة الشيعة في مواجهة المقاتلين السنة، وأنت بالمقاتلين الشيعة من لبنان، والعراق، وأفغانستان، والباكستان. كما جاهرت المعارضة الإسلامية وجبهة النصرة وداعش بالدوافع الدينية/الطائفية في تجنيدها وحررها ضد الشيعة والعلويين.

بالمقابل، بدا الجانب العرقي جلياً في ممارسات الإدارة الذاتية الكردية والاحتلال التركي والمعارضة السورية التي تدعمها. بينما قدمت ممارسات الجماعات الإسلامية المعارضة نموذجاً واضحاً للهندسة الديمغرافية الطائفية أو الدينية.

نفذ التنظيم المتطرف المسلح «دولة الإسلام في العراق والشام/سوريا» المعروف بداعش، عمليات هندسة ديمغرافية واسعة واعتمد التطهير العرقي والديني، ووصلت جرائمه إلى [حد الإبادة الجماعية للإيزيديين](#).⁴⁰

ثانياً: أدوات الهندسة الديمغرافية

كي يستطيع مرتكبي الهندسة الديمغرافية تنفيذ أهدافهم واستكمال مخططاتهم التمييزية ضد المدنيين، لا بد لهم من استخدام أدوات متعددة تتسم بمعظمها بالعنف والقسرية، ولا تكون موجهة إلى السكان فقط، بل إلى مساكنهم، لضمان عدم عودة الوضع السكاني السابق، ثم بناء وضع جديد مناسب لتوجهات السلطات الحاكمة، وإخفاء الجرائم المرتكبة أثناء تنفيذ هذه المخططات.

من بين أدوات الهندسة الديمغرافية في سوريا:

- الإبادة الحضرية
- التهجير القسري

يعتمد التقرير هدفين رئيسيين لتنفيذ الهندسة الديمغرافية في سوريا، وهما:

- المدن، بالإبادة الحضرية.
- السكان، بالتهجير القسري بشكل رئيسي، بما فيه في النقل الإجباري، أو بارتكاب جرائم تدفع السكان إلى الرحيل.

يركز كثير من دارسي وموثقي الحرب والدمار في سوريا وتحليل أثره على المدنيين في سوريا، على أن تدمير المناطق السكنية والبنى التحتية جرائم حرب باعتبارها أعيان مدنية. قد يكون أحد أسباب هذا التركيز وعدم تناول هذا التدمير من عدسة الإبادة الحضرية وأثارها على المدنيين، هو عدم وجود هذا المصطلح في القانون الدولي والقوانين الحاكمة للحرب.

لكن تقريرنا يعطي أهمية خاصة للإبادة الحضرية لسببين:

الأول: لما لها من أثر كبير في تعزيز التهجير القسري وضمان عدم عودة الأوضاع السابقة للسكان. بما يجعل التهجير القسري والإبادة الحضرية عماد الهندسة الديمغرافية التي تنفذها قوات الحكومة السورية وبقية أطراف النزاع في سوريا.

الثاني: التوسع في توضيح مفهوم الإبادة الحضرية كمفهوم بحثي حديث، من خلال تفصيله واسقاطه على الوضع في سوريا، والتركيز على أن إعادة البناء بعد التدمير على أسس تمييزية تنتهك الحقوق، هو الحلقة النهائية الضرورية لإتمام عملية الإبادة الحضرية كجزء من الهندسة الديمغرافية الأشمل.

39 "تحقيق-الإيرانيون يتخلون عن تحفظهم ويجاهرون بدورهم في الحرب السورية"، 22 أيلول 2016، رويترز، <https://www.reuters.com/article/iran-syria-dr6-idARAKCN11S1EQ>

40 "داعش ترتكب الإبادة الجماعية ضد الأيزيديين"، 16 حزيران 2016، لجنة الأمم المتحدة للتحقيق المعنية بسوريا، <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=20113&LangID=A>

تعريف الإبادة الحضرية

في اللغة: بالإنكليزية: Urbicide، وهي مكونة من جزئين تعود أصولهما إلى اللغة اليونانية القديمة: «أوربي» وهو وصف المدينة أو المناطق الحضرية، و«سايد» أي القتل. أما في موقع ليكسيكو الإلكتروني الذي تدعمه جامعة أكسفورد، فيقدم تعريف **الإبادة الحضرية**⁴¹ على أنه: تدمير مدينة أو طابعها.

لكن قاموس أوكسفورد المتخصص بالجغرافيا البشرية **يعرفها كالتالي**⁴²:

تدمير مدن كاملة أو أجزاء من البيئة المبنية، لأغراض سياسية أو عسكرية. هناك عديد من الأمثلة على جيوش منتصرة دمرت مدن أعدائها، على سبيل المثال: تدمير الإمبراطورية الرومانية لقرطاج عام 146 قبل الميلاد. لكن عديد من المحللين يجادلون بأنه في العقود الأخيرة أصبحت المدن نقطة محورية خاصة للعنف، وجزء من الحرب على المناطق الحضرية (Graham 2010). ومن الأمثلة على ذلك استهداف مبان ومناطق محددة من قبل القوات الصربية في كرواتيا والبوسنة خلال حرب التسعينيات، وهدم أحياء فلسطينية من قبل القوات الإسرائيلية، والهجوم على بغداد من قبل الجيش الأمريكي خلال حرب العراق.

يمكن تعريب مفردة Urbicide، بأنها الإبادة الحضرية أو الإبادة العمرانية أو الإبادة المدنية، أو إبادة المناطق الحضرية، أو العنف ضد المدن، أو بشكل أكثر حُرْفِيَّة: قتل المدن.

أما اصطلاحاً، نعرف الإبادة الحضرية في هذا التقرير على أنها التدمير واسع النطاق أو الممنهج للبنى الحضرية لأغراض سياسية أو عرقية أو دينية وطائفية، تشمل قطع صلة السكان الأصليين بجذورهم الفيزيائية، وتعزيز هذا القطع بخلق وضع عمراني جديد مناسب لأهداف ومواقف المرتكبين من الأنظمة الحاكمة أو الأطراف المسيطرة، في الحروب وفي أوقات السلم.

ثم استخدمت كمصطلح في ستينيات القرن الماضي بين مناهضي إعادة الهيكلة الحضرية في الولايات المتحدة، التي شملت تدمير مناطق سكنية بغرض التطوير العمراني، وأدت إلى آثار اجتماعية سلبية حادة، اعتمدت في بعضها على سياسات عنصرية.

استخدم هذا المصطلح أيضاً شارون روتبارد، المحاضر في أكاديمية بتسليل، والذي ادعى في كتابه «المدينة البيضاء، المدينة السوداء» أن إنشاء مدينة تل أبيب تم على حساب يافا.

ثم انتشر استخدامه لتوصيف التدمير واسع النطاق والمتعمد للمناطق الحضرية في حرب البوسنة 1992-1995.

تتبع الإبادة الحضرية خطوتين رئيسيتين:

1. التدمير. كالتدمير في الحروب، أو الهدم.
2. إعادة البناء. قد يشارك في إعادة البناء أو الإعمار كجزء متمم لمخطط الإبادة الحضرية المستثمرين والشركات الوطنية أو الأجنبية والمؤسسات الدولية والأممية أو الحكومات. إعادة البناء في سوريا ستخلق وضعاً جديداً مناسباً للسلطة المرتكبة، وسيكون لها تأثير كبير على العدالة المستقبلية، بما فيه التواطؤ في التغطية على جرائم الحرب بإخفاء أدلة جرائم الحرب والحقيقة التاريخية، وانتهاك حقوق الضحايا.

41 Urbicide (n), Lexico website, <https://www.lexico.com>

42 Urbicide, Oxford Dictionary of Human Geography

<https://www.oxfordreference.com/search?q=urbicide&searchBtn=Search&isQuickSearch=true>

الإبادة الحضرية والقانون الدولي

تعتمد قواعد «القانون الدولي العرفي» المنطبقة في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية الأعيان المدنية بأنها الأعيان غير العسكرية. ⁴³ يوضح الملحق الأول الإضافي لاتفاقيات جنيف بأن الأعيان العسكرية هي تلك التي «تسهم بشكل فعال في العمل العسكري سواء كان ذلك بطبيعتها، أم بموقعها، أم بغايتها، أم باستخدامها، والتي يحقق تدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها في الظروف السائدة حينذاك ميزة عسكرية أكيدة».

كما ورد في «نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية» بأن مهاجمة، أو قصف المدن، أو القرى، أو المساكن، أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية هي جريمة حرب. أيضاً من بين جرائم الحرب المتعلقة بالأعيان المدنية التي وضحتها المحكمة الجنائية الدولية:

- إلحاق تدمير واسع النطاق بالممتلكات والاستيلاء عليها دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية
- تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية.
- تعمد توجيه هجمات ضد المباني المخصصة للأغراض الدينية، أو التعليمية، أو الفنية، أو العلمية، أو الخيرية، والآثار التاريخية، والمستشفيات وأماكن تجمع المرضى والجرحى شريطة ألا تكون أهدافاً عسكرية.

وضّحت «اللجنة الدولية للصليب الأحمر» الأعيان المدنية البيديهية بأنها تشمل المدن والبلدات، والمناطق السكنية، والمساكن، والأبنية، والمنازل، والمدارس، ووسائل النقل المدنية، والمستشفيات والمؤسسات الطبية والوحدات الطبية، والآثار التاريخية، وأماكن العبادة، والممتلكات الثقافية، والبيئة الطبيعية، شرط ألا تكون، في التحليل النهائي، قد أصبحت أهدافاً عسكرية.

بناءً على ما سبق، ولغاية هذا التقرير، يمكن توظيف مفهوم «الأعيان المدنية» في القانون الدولي للتعبير عن المناطق الحضرية التي تستهدفها الإبادة الحضرية بممارسات تنتهك القوانين الدولية. لتتطبق القوانين الدولية في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية على الإبادة الحضرية في سوريا.

التهجير القسري

تعرف «مفوضية الأمم المتحدة للاجئين» التهجير القسري بأنه يحدث «عندما يُجبر الأفراد أو المجتمعات على الفرار أو مغادرة منازلهم أو أماكن الإقامة المعتادة، أو يُجبرون على ذلك نتيجة أو من أجل تجنب آثار الأحداث أو المواقف مثل النزاع المسلح والعنف المعمم وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الطبيعية أو الكوارث من صنع الإنسان و/أو مشاريع التنمية».

أي أن أفعال العنف والانتهاكات والجرائم واسعة النطاق أو المنهجية تعتبر من مسببات التهجير القسري، كالتعذيب والإخفاء القسري والاعتقالات العشوائية والتمييز العنصري والديني والطائفي، والاضطهاد والجرائم الجنسية وغيرها من الجرائم التي تمارسها قوات الحكومة السورية منذ عقود والأطراف الأخرى للصراع بعد عام 2011.

ورد تعريف التهجير القسري في القانون الدولي مرات عديدة، وتشابهت مفردة التهجير القسري مع عدة مفردات، منها الإبعاد والترحيل والنقل القسري والنزوح القسري، باختلافات السياق والمسببات والنتائج والقانون المنطبق.

ضحايا التهجير القسري، قد يتحولون إلى نازحين داخل دولتهم، وطالبي لجوء ولاجئين أو مهاجرين في دول أخرى.

43 الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف، 1977، اللجنة الدولية للصليب الأحمر. <https://www.icrc.org/ar/resources/documents/treaty/protocol-i-additional-to-the-geneva-conventions>

التهجير القسري في القانون الدولي

يحظر القانون الدولي أي شكل من أشكال التهجير القسري، ولا يوجد سوى استثناءات قليلة لهذه القاعدة. ورد الحظر في عدة اتفاقيات وصكوك دولية ملزمة منها:

اتفاقيات جنيف: تحظر قوانين الحرب في البروتوكول الإضافي الثاني إرغام السكان المدنيين على النزوح في النزاعات المسلحة غير الدولية. تصنف الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر النزاع في سوريا على أنه نزاع مسلح غير دولي⁴⁴، بالتالي تنطبق قوانين الحرب المتعلقة بهذا النوع من النزاع.

ينص نظام المحكمة الجنائية الدولية على أن «الأمر بإرغام السكان المدنيين على النزوح لأسباب تتصل بالنزاع، ما لم يقتض ذلك أمن المدنيين المعنيين أو لأسباب عسكرية قهرية» يشكل جريمة حرب في النزاعات المسلحة غير الدولية. كما ورد تجريم ترحيل السكان في أدبيات محكمتي يوغوسلافيا السابقة ورواندا، بوصفه جريمة ضد الإنسانية.

تستخدم الأنظمة وأطراف النزاع التهجير لتعزيز أو فرض السيطرة على مناطق النزاع، أو المناطق ضعيفة السيطرة في الحالات غير المرتبطة بالحروب.

في بحثنا هذا، نجادل بأنه حتى في حالات الضرورة العسكرية النادرة، يجب أن يكون نقل السكان مؤقتاً ويحترم حقوق الملكية، وإن لم يحترم هذين الشرطين. يتحول نقل السكان في الحالات النادرة الضرورية إلى جريمة تهجير قسري. إذ أن الضرورة العسكرية لا تبرر استغلال الوضع الناتج بعد نقل السكان، بما ينتهك حقوقهم. كما أن عمليات الهدم بدون توفير الخيارات القانونية التي تراعي الظروف وحقوق الملكية تنتهك القانون الدولي الإنساني وتشكل جريمة حرب.

لا ينحصر التهجير القسري بممارسات مباشرة كأمر السكان بالرحيل أو اتفاقيات التهجير ووضع السكان في وسائل النقل وإبعادهم، لكنه يتضمن بتعريفه الأفعال التي تجبر الناس على النزوح خوفاً على حياتهم أو محاولة لتجنب آثار الحرب. فيمكن مثلاً لاستهداف البنية التحتية أن يكون أحد أسباب التهجير القسري، بما فيها المشافي والمراكز الصحية، ويكون مرتكب الاستهداف مرتكباً لجريمة التهجير القسري، كما شرح تقرير: «[خيار وحيد: الهجمات على الصحة كدافع للنزوح القسري في سوريا](#)»⁴⁵ الصادر عن جامعة جورجتاون:

وجّهت الحكومة السورية وحلفاؤها ونفذت هجمات على الرعاية الصحية منذ بداية الصراع السوري. تسببت هذه الهجمات في فشل النظام الصحي، ما جعل من الصعب أو المستحيل الوصول إلى الرعاية الطبية الأساسية. نتيجة لذلك، لم يكن أمام السوريين خيار سوى الفرار. ترك السوريون منازلهم وبلدهم بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الرعاية الصحية، كلياً أو جزئياً.

44 <https://www.icrc.org/eng/resources/documents/update/2012/syria-update-2012.htm>. Accessed 17-07-2020/01/on 02 at: <http://bit.ly/2sY9wfE>

45 No choice attacks on health as a driver of forced displacement in Syria", May 2021, Georgetown Law Human Rights Institute, https://www.law.georgetown.edu/human-rights-institute/wp-content/uploads/sites/7/2021/06/No-Choice-Report_web.pdf

الفصل الثاني: الهندسة الديمغرافية في سوريا قبل 2011

أولاً: الجزيرة السورية: تاريخ من الهندسة الديمغرافية

في عشرينات القرن الماضي، توافدت موجات كردية عبر الحدود الجديدة التي رسمتها الدول الاستعمارية بين سوريا وتركيا. بعد ثورة الشيخ سعيد بيران عام 1925، وهزيمة ثورة سيد رضا 1938. نزحت أعداد كبيرة من الكرد الأتراك نتيجة الاجتياح والعنف التركي. رغم أن نزوحهم كان مؤقتاً، بانتظار أن تهدأ الحرب ليعودوا للثورة مرة أخرى، خاصةً وأن عشائر كاملة بقياداتها انتقلت إلى سوريا لاستكمال المقاومة ثم العودة. استقرت اليد العاملة الكردية التي انتقلت للعمل في زراعة القطن في سهول الجزيرة، ورغم أن دمشق لم تنظر بعين الراحة للهجرة بادئ الأمر، وتعززت مخاوفها بالتناسب طرداً مع انتشار خطاب القومية العربية، لم تتخذ حكومات الرئيس تاج الدين الحسني أي إجراءات لوقف الهجرات.

في ظل غياب إحصائيات أو أرقام محددة عن الكرد الذين قدموا من تركيا ونسبتهم إلى الكرد المهاجرين من الأراضي السورية المحتلة، وفي ظل غياب أي مسعى مؤسسي للتعامل مع الظاهرة، تحولت الهجرة الكردية إلى مادة للاستغلال السياسي والإعلامي الذي اتخذ ذريعةً لتوظيف الهندسة الديمغرافية ضدهم، وتطبيق سياسات الحرمان والعزل بحقهم لاحقاً، بما فيها الحزام العربي.

في الخمسينات بقي الحديث عن الهجرات الكردية، مساحةً للاستغلال السياسي، فالرئيس أديب الشيشكلي الذي أصدر مرسوماً عام 1952 يقضي بمنع تسجيل الأراضي الحدودية باسم أشخاص لهم أسماء غير أسمائهم الحقيقية - الكرد- دون موافقة رئاسة الجمهورية لمنعهم من التملك، قَبِلَ وفي إطار سياسته بتقليص نفوذ الأقليات في الجيش السوري وريث جيش المشرك الفرنسي، رفع عدد أفراد الجيش بعد نكبة فلسطين وقيام الدولة الإسرائيلية عام 1948 من 7000 إلى 30-35 ألف تسرب بينهم المئات أو الالاف من الجنود الأكراد بهوياتٍ مزورة وأسماء مستعارة، بعلم القيادة ورضاها.

الجزيرة في النصف الثاني من القرن العشرين

بعد العاصفة الديمغرافية في بدايته شهد النصف الثاني من القرن الفائت ولأول مرة في تاريخها تعريفاً جديداً للدولة السورية في الدستور المؤقت لعام 1961 لتحمل اسم الجمهورية العربية السورية الذي شكل نذيراً بالإقصاء الإثني لجميع المكونات السورية غير العربية، كما شهد وفي إطار الهندسة الديمغرافية سياساتٍ لا تقل حدةً عن ممارسات القوى الأجنبية سابقاً، تمثلت في إحصاء الحسكة عام 1962 ونقل عرب الغمر في السبعينات.

إحصاء الحسكة الاستثنائي

قبل الحديث عن الإحصاء الاستثنائي لابد من البحث في موقف الكرد من الوحدة بين سوريا ومصر التي بحسب البعض رسمت توجهات الكرد لاحقاً وعمقت حاجتهم للانفصال عن المحيط الذي بدا أنه قد قَدَّم العروبة على رابطة المواطنة، فقد اتخذت القيادات الكردية العراقية موقفاً مؤيداً للرئيس جمال عبد الناصر بعد إعلان تأميم قناة السويس عام 1956 وصرح الملا مصطفى البرزاني من منفاه في موسكو بتأييده الكامل لتأميم قناة السويس وخرج الكرد بمظاهرات مؤيدة في مدن كردستان العراق بما يناقض موقف

حكومة نوري السعيد التي كان ولاؤها الكامل للمملكة المتحدة وحلف بغداد، وكانت القاهرة قد أطلقت إذاعة ناطقة بالكردية عام 1957 «صوت العراق الحر» عمل فيها الكرد العراقيون والسوريون ومحمد كريم سيدي، وعبدالوهاب الملاً .

في سوريا وتبعاً لانتفاخ عبد الناصر على القضية الكردية لم يتخذ الكرد السوريون موقفاً موحداً من الوحدة إذ يمكن رصد ثلاثة مستويات للموقف الكردي بحيث أيدت نسبة من المدينة الكردية الوحدة تبعاً للعداء للغرب والمناخ الثقافي والاجتماعي العام، أما فئة الإقطاع الكردي والأسر الثرية ممن كانت لديهم مخاوف من قوانين التأميم فلم تبدي موقفاً رافضاً للوحدة بفعل المناخ العام كما لم تظهر حماسة لها، أما الفئة الحزبية التي كانت تشكل نسبة معتبرة من مجتمع الكرد فسارت مع توجهات الحزب الشيوعي السوري الذي تغيب أمينه العام خالد بكداش عن جلسة البرلمان في 5/2/58 التي صادقت على إعلان الوحدة، ولم يصدر عنه أي بيان يؤيد فيه هذا الإعلان الحزب الديمقراطي الكردي الذي تأسس في حزيران 1957 وكان برنامجها السياسي للدفاع عن حقوق الكرد السياسية والاجتماعية والثقافية، والذي لم يصدر عنه أي موقف صريح رافض للوحدة، حتى عام 1961.

في الانتخابات البرلمانية في 5 أيلول 1961 قبل الانفصال بأيام خرق الحزب الديمقراطي التقليدي الانتخابي البرلماني المستمر منذ عهد الانتداب الفرنسي، وقدم قائمة أكثر استقلالية برئاسة نور الدين طاطا رفض أعضاءها طلب المخابرات العسكرية سحب ترشيحهم فبدأت حملة اعتقالات بحق عدد كبير من أعضاء الحزب والقيادات الكردية، اعتبرت حدثاً مفصلياً في تاريخ الكرد الحديث وعززت موقف التيار المطالب بوحدة كردستان في الحزب الذي بات اسمه «الحزب الديمقراطي الكردستاني في سوريا» وبعدها بأيام وفي 28 أيلول انتهت الوحدة بالانفصال وأطلق على سورية لأول مرة اسم الجمهورية العربية السورية

عام 1962 أقر الرئيس ناظم القدسي وحكومة خالد العظم و بإشراف سعيد السيد محافظ الحسكة الذي كان يصف نفسه بالقومي العربي المتطرف إجراء الإحصاء الاستثنائي لمدينة الحسكة ورغم انعدام اليقين بالدافع وراء قرار الإحصاء فإن البعض يراه اقتصادياً يرتبط بالطفرة النفطية في المنطقة العربية واكتشاف النفط الثقيل في الجزيرة الذي خلق قناعة لدى السياسة في حكومات الانفصال الخمس بأن سوريا متجهة لتغدو بلداً منتجاً للنفط وأن عملية تسلي الأكراد الأتراك إلى سورية مؤامرة تهدف إلى توطين بعض الفئات غير العربية ضمن المثلث البترولي المفترض في حين يراه آخرون ممالة من الرئيس القدسي للتيار القومي العربي الذي طالما اتهمه بالانعزال ومعاداة الوحدة.

وأياً كانت مبررات الإحصاء وعلى افتراض صحتها، يمكن الجزم أنه لو تم العدول عنه والقبول بالكرد كمواطنين اختاروا العيش في المنطقة بغض النظر عن هوياتهم الفرعية أو الأصلية الأخرى، ودمجهم بالهوية السورية أسوةً بأجداد الرئيس القدسي القادمين من الحجاز أو الرئيس العظم القادمين من تركيا، كان ليوفر على الوطنية السورية أعباء تدفع الأجيال اللاحقة ضريبتها الآن ويوفر على المواطنين الكرد عذابات لا يدركها إلا من عاشها.

قرار الإحصاء الصادر عن حكومة بشير العظمة، والذي نفذته حكومة خالد العظم تم على قاعدة أن السوري فقط هو المسجل في السجل المدني قبل عام 1945 واعتبار كل تسجيل بعد هذا التاريخ تزويراً، ما أدى لشطب 27.5% من سكان الجزيرة المسجلين من سجلات الأحوال المدنية، وبالبلغ عددهم آنذاك 309279 نسمة والذين كانوا يشكلون نحو 53% من الكرد في الجزيرة السورية.

الإيزيديون

أكثر الأقليات الدينية المعرضة للخطر في العالم. لم تبدأ إبادة الإيزيديين الجماعية على يد داعش، بل سبقتها ممارسات حزب البعث الحاكم في سوريا، بنذهم وتجريدهم من حقوق المواطنة، والاستيلاء على ممتلكاتهم، وتجهيلهم وحرمانهم من الجنسية وحقوقهم الأساسية، وتغيير هويتهم الدينية المستقلة بتسجيلهم كمسلمين، في ممارسات ترقى إلى الإبادة الثقافية.

فبالإضافة للكرد الذين أخرجهم الإحصاء من دائرة المواطنة غالباً ما يتم تجاهل الإيزيديين، الذين مورست بحقهم ذات سياسات الاقصاء التي قيدت حرية التنقل والسفر بالنسبة لجزءٍ منهم، بعد دمجهم مع الكرد غير المؤهلين لحمل الجنسية واعتبارهم من مكتومي القيد أو أجنب الحسكة. كما استولت حكومة البعث على أراضيهم الزراعية مصدر دخلهم الأساسي، وأسكنت فيها من عرب الغمر لاحقاً، كما خلت مناطقهم من أي مشاريع تنمية أو صناعية، فيما يرى البعض أن تشدد رجال الدين الإيزيديين بمنع تعليم أتباع الطائفة كان المسؤول عن حرمانهم من التسجيل في القيود المدنية، ومن التدرج الوظيفي والسياسي ودخول البرلمان وتمثيل إحدى العرقيات السورية باعتبار التعليم الطريق الوحيد لاختراق احتكارها من الزعامات والعائلات النافذة.

رغم أن حرية الاعتقاد مصنونة بالدساتير السورية فإن المناخ السياسي الذي همش الفئات غير المدنية بداية، ثم حكومات البعث التي همشت الجميع، ولم تسع لخلق أطر قانونية تحمي الأقليات الأكثر ضعفاً تركت الإيزيديين لرحمة العرف الاجتماعي والديني الذي استمر بإقصائهم عن الحياة العامة وبمبررات أمنية وتسلطية حرّموا من ممارسة شعائرهم الدينية الخاصة. كما منع العداء بين حكومتي البعث في العراق وسوريا الإيزيديين من السفر للعراق لتأدية فريضة الحج إلى معبد «لالش» قرب الموصل أو زيارة المجلس الروحاني للطائفة.

رغم امتلاكهم لأحكام وقوانين خاصة بالزواج أُجبروا على اتباع أحكام الشريعة الإسلامية في قضايا الأحوال الشخصية ومنع إدراج ديانتهم في سجل الأحوال المدنية، بل تم تسجيل عدد كبير من أبنائهم كمسلمين، وفي عام 1993 أصدر القاضي الشرعي الأول في الحسكة عبد الله العرفي قراراً منع شهادتهم أمام المحاكم معتبراً أنهم لا يتبعون لدين سماوي، وهنا تقاطعت أشكال التهميش لتصب في الديمغرافيا ووضعت الجماعة على حافة الانقراض، حتى قبل الإبادة الجماعية على يد داعش لاحقاً.

الحزام العربي: تهجير الكرد والعرب

الحزام العربي مشروع هندسة ديمغرافية نفذه «حزب البعث العربي الاشتراكي» الحاكم في سوريا، على مراحل لتغيير التكوين العرقي في محافظة الحسكة الحدودية مع تركيا والعراق. استهدف المشروع الكرد بشكل رئيسي.

عام 1963، اقترحت [دراسة](#)⁴⁶ لمسؤول حكومي سوري صراحة إعادة هندسة ديمغرافيا المناطق الحدودية مع تركيا والعراق، تحدث فيها عن ضرورة إيجاد «حل نهائي» لـ «المشكلة الكردية» والتفرغ لقضايا القومية العربية، جاء فيها أن: «تعتمد الدولة إلى تهجير الكرد إلى الداخل، وإسكان عناصر عربية وقومية.. لأنهم مضمونون قومياً مئة في المئة». لا تنحصر ممارسات الهندسة الديمغرافية بنقل السكان الفيزيائي، بل بإجبارهم على النزوح باستخدام وسائل أخرى. بدا هذا واضحاً في دراسة هلال حيث قدم مقترحات للتصحيح على السكان الكرد وإجبارهم على النزوح من الحدود إلى الداخل، بما فيها الخنق الاقتصادي والتجهيل وحملات الدعاية المعادية لهم، «لجعلهم في أوضاع غير مستقرة وحملهم على الهجرة».

46 "دراسة محمد طلب هلال عن محافظة الجزيرة"، 22 حزيران 2009، [بمناسبة مشروع الحزام العربي ننشر لكم دراسة محمد طلب هلال عن محافظة الجزيرة | Wekhevi](#)

ثانياً: قونة الهندسة الديمغرافية

ضمت دراسة هلال مقترحات بحاجة إلى أسس قانونية للتنفيذ. بعد عام على صدور الدراسة، صدر المرسوم رقم 136 لعام 1964 الذي منح بموجبه وزير الداخلية صلاحية تحديد الأراضي الحدودية. فاعتبر محافظتي القنيطرة والحسكة والمناطق الواقعة على الحدود التركية بعمق 25 كيلومتراً مناطق أمنية لا يسمح فيها بإنشاء أو نقل أو تعديل أي حق من الحقوق العينية، أو استئجارها، أو تأسيس شركات، أو عقد مقاولات لاستثمارها زراعياً لمدة تزيد عن 3 سنوات إلا برخصة من وزير الداخلية، بناء على اقتراح وزير الزراعة والإصلاح الزراعي بعد موافقة وزير الدفاع، كما تم تخفيض السقف الأعلى للملكية الزراعية عما كان معمولاً به في قانون 1958 وبدأت عمليات الاستيلاء والتوزيع في عموم سوريا. بدأ هذا المرسوم أنه أتى لقونة مقترح أحد بنود دراسة هلال:

سد باب العمل: لا بد لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سدّ أبواب العمل أمام الأكراد، حتى نجعلهم في وضع، أولاً غير قادر على التحرك، وثانياً في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي، أولاً في الجزيرة، بأن لا يؤجر، ولا يملك الأكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة.

بعد ذلك، توالى التوصيات السياسية وتعليمات التطبيق.

أصدر حزب البعث الحاكم في أيلول 1966 عدة توصيات مثل «العمل على إصلاح الخلل القائم في التوزيع السكاني في القطر بما يحقق الإنتاج الزراعي والاقتصاد والأمن القومي بشكل عام» و «إعادة النظر بملكية الأراضي الواقعة على الحدود السورية - التركية وعلى امتداد 350 كم وبعمق 10 - 15 كم واعتبارها ملكاً للدولة وتطبيق أنظمة الاستثمار الملائمة بما يحقق أمن الدولة».

من أجل تطبيق عمليات الاستيلاء شرّع القانون رقم 145 لعام 1966 وتشكلت لجان اعتماد محاضر الاستيلاء في المحافظات، بعد دمج وزارتي الزراعة والإصلاح الزراعي، وبدأت لجنة الحسكة عملها برئاسة محمد حيدر محافظ المدينة عام 1967 والتي كانت أشبه بالحاكمات السياسية وبتت بأحكام قطعية غير قابلة للمراجعة أو الطعن بدعاوى مصادرة واستيلاء ومصادرة عرفية ولم تعترف بوثائق الملكيات القديمة والوثائق العثمانية التي تثبت ملكيات العائلات على الشريط الحدودي، كانت النسبة الكبرى للملاكين المستولى على أراضيهم من الكرد، ثم السريان والكلدان فضلاً عن ملاكين عرب.

في مخالفة لقانون الإصلاح الزراعي الذي يمنح المالك الحق في تحديد مكان الأرض التي سيحتفظ بها له ولأسرته، أرغمت إجراءات الفرز والتجنيب والتجميع أي حصر أراضي الاستيلاء في منطقة واحدة، المالكين على تسليم أراضيهم والنزوح للعمق جنوباً دون الحق في الاختيار، وتم الاستيلاء على الحيازات الصغيرة التي لا تتجاوز السقف الأعلى للملكية وغير المشمولة بالإصلاح الزراعي أيضاً، ولم توزع الأرض على الفلاحين آنذاك بل سلّمت إلى هيئة مستحدثة باسم مزارع الدولة لتوزيعها على العرب الذين غمرت مياه سد الفرات قراهم منتصف السبعينات.

استمر العمل في إنشاء الحزام العربي، ومع بدء تعبئة سد الفرات حزيران عام 1974، أصدرت حزب البعث الحاكم القرار رقم 521 باستقدام من غمرت أرضه من محافظتي الرقة وحلب وتوطينهم في 35 تجمعاً سكنياً على طول الحدود السورية التركية. منح المهجرون مساحات زراعية اعتماداً على النسبة المطرية ولم تراعى التعويضات حجم الملكيات السابقة فوزعت الأراضي بالتساوي على المهجرين باستثناء قلة من شيوخ العشائر الذين تم منحهم ملكيات أكبر من غيرهم رغبة بإرضائهم.

أما الأراضي التي تم استصلاحها في محافظتي حلب والرقة، فتم توزيعها من قبل مؤسسة حوض الفرات على العاملين في المؤسسة وبعض أعضاء الحزب الحاكم، بدلاً من منحها لأبناء الغمر الذين أجبروا على الانتقال بعيداً عن قراهم تحت طائلة الحرمان من التعويض، ولم تكف الحكومة بنقلهم من أماكن سكنهم، بل نقلت قيودهم في سجلات الأحوال المدنية إلى محافظة الحسكة.

عملية تحديد أراضي الغمر وترحيل الاهالي التي نفذتها القوى الأمنية تحسباً لاحتجاج البعض أو رفضهم المغادرة، تضمنت إجراءات تعسفية بالإغلاق الفوري للمدارس ومصادرة مولدات ضخ المياه والمعدات

الزراعية إلى مصادرة أراضٍ كثيرة لم يطلها الغمر أيضاً. لإتمام عملية النقل ومراعاةً للبنية العشائرية، قدمت الحكومة للأهالي جملةً من الوعود تضمنت إضافةً للتعويض عن الأراضي التي سيغمرها السد دفع تكاليف عمليات النقل والترحيل، وحصر الخدمة الإلزامية لأبناء العشائر داخل محافظة الحسكة، ونقلهم إلى ما سمي حينها «القرى النموذجية» التي تبين لاحقاً أنها أحجار اسمنتية مسقوفة بالصفوح.

بلغ طول الحزام 275 كم، بعمق يصل في أقصى نقطة إلى 15 كم، نقلت إليه 3 آلاف أسرة أرغمت على النزوح والاستيطان. في ظل نكث الحكومة وعودها وواجبها لجهة الخدمات والمواصلات والمرافق الحيوية، عاشت هذه المجموعات الإقصاء والوصم الاجتماعي لعقود وتحول أبنائها لمستوطنين ومحتلين يعيشون في عوالم مغلقة ومنفية داخل منطقة الجزيرة المهمشة أصلاً.

ثالثاً: لمحة عن التحولات الهيكلية المجتمعية في سوريا

في إطار رصد التغييرات الديمغرافية اللاحقة كان لابد من استعراض المشهد السكاني في المحافظات بالنظر للمراكز، والتبدلات التي أصابت سكانها منذ انقلاب البعث وحتى الثورة.

فالاستثناء الديمغرافي الذي عاشته الجزيرة السورية خلال القرن الماضي لا ينطبق على سوريا بأكملها، التي شهدت بعد انقلاب حزب البعث تغييرات هيكلية مجتمعية لم تكن بحدّة ما شهدته المنطقة الشمالية الشرقية. حيث شكلت هجرة أبناء الأرياف إلى المدن مسار التغيير الديمغرافي المتصاعد منذ عام 1970 والذي يعود بالنسبة الأكبر منه لسياسات الحكومة الهادفة لتدعيم أو اصر السلطة عبر تفكيك التركيبة السكانية لسوريا وإلغاء الروابط الأهلية الطبيعية بين أهلها عبر نقل مجتمعاتٍ كاملة بسلخها عن بيئتها التاريخية، ومنعها من الاندماج في المدينة لتبقى مستقرّة في العشوائيات. وفقاً لأرقام المكتب المركزي للإحصاء في سوريا عام 2007 كان 50% من السكان الإجمالي في سوريا عشوائياً، و45% من سكان دمشق يقيمون في «مناطق مخالقات»، وكذلك 35% من سكان حلب و42% من سكان حمص. بحسب إحصائية نُشرت في مسودة الاستراتيجية الوطنية للسكان عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فإن مناطق السكن العشوائياً في سوريا قد تزايدت بنسبة 220% في الفترة ما بين 1994 و2010، ليتوزع سكان سوريا عام 2011 في محافظات دمشق وريف دمشق وحلب والتي لا تتجاوز مساحتها 20% من المساحة الكلية للبلاد، بنسبة 44% من السكان ما أدى لاستنزاف حاد في الموارد وخاصة المائية، بينما 17% من مجموع السكان يقيمون في ثلاث محافظات تشكل مساحتها نحو 41% هي الرقة ودير الزور والحسكة، والتي بدورها عانت إهمالاً تنموياً شديداً ونسباً أعلى من البطالة التي ضاعفتها موجات الجفاف، وتحولت معها لبيئة طاردة للسكان. أما طرطوس واللاذقية، اللتان تشكلان معاً نحو 2.2% فقط من المساحة الكلية، فاحتفظتا ب 9% من السكان دون خطط تنموية حقيقية.

مدينة حماه

المركز التجاري في حوض نهر العاصي، والتي كانت تعتمد اقتصادياً على الريع العقاري لامتلاك العائلات الحموية مساحاتٍ واسعة من سهل الغاب وحوض نهر العاصي، وعلى هيمنة في مجال النشاط الرعوي بملكية وتسويق المنتجات الحيوانية، قبل تفكيك البنية التقليدية بالإصلاح الزراعي في سورية منذ 1958. في عام 1982، تعرضت مدينة حماة أثناء نزاع الحكومة مع «الإخوان المسلمين» وخلال 27 يوماً من 2 شباط 1982 للتغيير الأكبر في تاريخها. قدرت «اللجنة السورية لحقوق الإنسان» عدد الضحايا بين 30 و40 ألفاً غالبيتهم العظمى من المدنيين. فيما أشارت التقارير إلى اختفاء ما بين 10 آلاف و15 ألف مدني منذ وقوع الأحداث، واضطر نحو 100 ألف نسمة إلى الهجرة عن المدينة بعد أن تم تدمير ثلث أحيائها تدميراً كاملاً. المدينة القديمة وأسوارها وشوارعها، ومتحف قصر العظم والمشاهد الأثرية القديمة التي سويت بالأرض. إضافة لهجرة عائلات بأكملها خارج سوريا نهائياً هرباً من القمع ومن أحكام الإعدام.

مدينة حمص

توسعت المدينة مع إنشاء مصفاة النفط على حدودها في خمسينات القرن الماضي، واستمرت في التوسع خلال العقود اللاحقة وضمّت بتوسّعها القرى المحيطة بها، كدير بعلية وبابا عمرو، وشهدت توسعاً في السكن العشوائي على مساحة تقدر بـ 1000 هكتار عام 1989. كما شهدت نزوحاً من القرى العلوية بحيث ارتفع عدد أبنائها من صفر بعد استقلال سوريا عام 1946 إلى 25% من السكان مع بداية الثورة عام 2011. ضمت المدينة تقسيمياً طائفيًا: أحياء علوية مثل عكرمة والنزهة والزهران، ومسيحية في الحميدية وسنية كأحياء بابا عمرو والسباع والخالدية وعشيرة وكرم الزيتون والرفاعي والبياضة والسبيل ووادي العرب والسلطانية إضافةً لأحياء النخب الاقتصادية. طغى رفض العبث بديمغرافيا المدينة على الاحتجاجات في بدايتها في 18 آذار 2011 للتنديد بمحافظ حمص صاحب السجل الحافل بالمصادرات والبيع العقارية المشبوهة، ومشروع تجديد عمرانها باسم «حلم حمص»،⁴⁷ الذي رأى فيه المعارضون أجندة خفية لتغيير التركيبة الديمغرافية للمدينة. كما تم استثمار الواقع الديمغرافي وترسيخه من قبل الحكومة باستغلال الوضع الاقتصادي المهتمش للسكان العلويين، ما جعلهم بؤرة تجنيد رئيسة للمليشيات الموالية للحكومة. كما سهّل تقسيم السكان مهمة الأجهزة الأمنية في تسعير الخطاب الطائفي، ونقل ديناميات النزاع بين الحركة الاحتجاجية والحكومة إلى صراع بين فئات اجتماعية محددة بالطائفة إلى حدّ كبير.

مدن الساحل السوري

قبل الاستقلال عام 1946، كانت مدن الساحل السوري بما فيها اللاذقية، وطرطوس، وبنياس، وجبلة مدنًا سنية وفيها نسب من السكان المسيحيين. عمل أهلها بالتجارة البحرية معتمدين منتجات حلب والمناطق الداخلية الزراعية، بينما كان محيط الجبال مأهولاً بغالبه من قبل العلويين العاملين موسميًا بالزراعة في سهول حمص وحماة. وهو الأمر الذي اختلف مطلع السبعينات، وشهدت هذه المدن تحولاً ديمغرافياً كبيراً بعد عام 1970، حيث أصبح أبناء الريف من الطائفة العلوية أغلبية، بفعل سياسات التحديث الاقتصادي وتبؤاً شخصيات علوية مناصب قيادية في الجيش والأمن والإدارة، دفعت عديداً من أبناء الريف إلى ترك قرَاهم متجهين إلى المدن للعمل في القطاع العام، وتركزت موجات النزوح في أطراف وسط المدينة التقليدي. تدريجياً، تحولت هذه المستوطنات إلى جزء من النسيج الحضري، وعززت هذه التحولات الديمغرافية العميقة التوترات بين سكان المدن التقليديين من السنة والمسيحيين من جهة والعلويين من جهة أخرى.

ارتفعت أعداد العلويين في اللاذقية من 10 بالمئة من سكانها عام 1945 لأكثر من 50 بالمئة بداية القرن الحادي والعشرين. وارتفعت النسبة في طرطوس من 30 إلى 80 في المئة، وفي بنياس من أقل من 10 بالمئة إلى نحو 60 بالمئة. يضاف إلى أعدادهم مجموعات من علويي تركيا وشمال لبنان الذين جرى تجنيسهم عبر جمعية المرتضى التي كان يديرها جميل الأسد شقيق الرئيس السابق حافظ الأسد.

يقدم مرفأ اللاذقية الشركة المساهمة التي كانت ملكيتها عائدة للسوريين، والمشروع الطموح في خمسينات القرن الماضي، صورة واضحة عن أثر القرار السياسي الاقتصادي على تركيبة السكان. فبعد عام 1970 بدأت سياسة عسكرية المرفأ بتعيين خريجي الكلية البحرية العسكرية في الإدارة، دون أن تكون لهم خبرة في إدارة قطاع النقل البحري المدني والتجاري. لتبدأ الإدارة الجديدة بتصفية العاملين من أبناء اللاذقية وطرطوس وجزيرة أرواد البحارة بالوراثة، واستبدالهم بالمزارعين من الجبال عديمي الخبرة بشؤون المرافئ والملاحة. حيث تمت التعيينات اعتماداً على انتمائهم الطائفي العلوي. ما أدى لتدهور إدارة المرفأ وأدائه من جهة، وتبديل سكان المنطقة بشكل كامل، حتى قبل صدور المرسوم رقم 17 عام 1982 بتملك الدولة لكافة أسهم القطاع الخاص في شركة المرفأ، والتي تولاهها بالكامل أفراد عائلة الأسد الذين لم

47 عزمي بشارة، «سورية: درب الآلام نحو الحرية - محاولة في التاريخ الراهن»، ص. 75-325، 2013، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، <https://bookstore.dohainstitute.org/P-172.aspx>

يهاجروا معه إلى دمشق. حيث تحول المرفأ لمنفذ الأعمال غير المشروعة والتهريب وابتزاز المستوردين⁴⁸.

حلب

العاصمة الصناعية والاقتصادية لسوريا. انقسم المشهد السكاني في حلب، حيث سكنت النخبة الاقتصادية في الغرب، في حين كانت الأحياء الشرقية الأقل حظاً حتى في الخدمات الأساسية. رغم توسع المدينة الأكبر في سوريا ونزوح سكان الريف إليها، لم تشهد تغييرات ديمغرافية كتلك التي عصفت بدمشق ومدن الساحل السوري.

إدلب

معقل الناصريين الذين اتبعوا أيديولوجية سياسية اشتراكية قومية تستند إلى فكر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر في الخمسينات والستينات. عبرت إدلب عن رفضها لحكم حافظ الأسد منذ أيامه الأولى وغدت فيما بعد معقلاً للإخوان المسلمين في الثمانينات. لم تشهد إدلب تغييرات ديمغرافية واضحة كغيرها من المدن السورية. عاقبت الحكومة السورية المحافظة الحدودية مع تركيا والتي يفترض أن تكون بوابة سوريا نحو أوروبا، بسياسات عزل وتهميش حتى عن الطرق الدولية التي أبعدت عن المدينة مسافة 20 كم تقريباً. كما استبعدت مدينة إدلب من خطة التنمية الاجتماعية السورية، والمشاريع التنموية أو حتى الاستثمارية، فلم تشكل المدينة عنصر جذب حتى لأبناء الريف القريب.

السويداء

بقيت السويداء محصنة من التغيير الديمغرافي، بفعل مركزية المنطقة بالنسبة لطائفة الموحدين الدروز، وغالبيتهم العرقية فيها، مقابل أقلية مسيحية ونسبة أقل من السنة. بفعل الترابط الاجتماعي ومكانة الزعامة المحلية والمرجعيات التي تمكنت ولو بشكل جزئي من مقاومة محاولات الاستيعاب من قبل السلطة التي لم تستطع تغيير البنى السياسية الاجتماعية، أيضاً بفعل الهوية المذهبية المتماسكة، والإصرار على البعد الوطني والقومي في خطاب وسلوك الطائفة.

لذلك اتجهت الحكومات المتعاقبة لسياسات تهميش وإفكار للمحافظة التي لم تشهد تنمية زراعية أو صناعية أو سياحية طوال أكثر من خمسة عقود. كما استثمرت الحكومة الحساسة القائمة تاريخياً مع البدو المقيمين شرق السويداء، فكانت حريصة على عدم تمكين قراهم تنموياً والتغاضي عن تسليحهم كوسيلة لإبقاء المحافظة تحت تهديد أمني يضاعف من حاجتها لحماية السلطة. بلغت الحساسية حد الاشتباك عدة مرات، منها عام 2000 حين تدخل الجيش لقمع احتجاجات المحافظة على تعديلات البدو الذين ثبت تعامل مجموعات منهم وتبعيتها للأمن العسكري في المنطقة الجنوبية.

شهد جبل العرب أكبر موجة نزوح في تاريخه، إثر الثورة حيث تحولت السويداء إلى ملجأ لنازحين من محافظات عديدة فاقت أعدادهم ثلاثمائة ألف نسمة أغلبهم من حمص ودرعا ودمشق والقنيطرة، يشكلون حالياً ثلث سكان المحافظة، دون حساسية لدى المجتمع المضيف تجاههم.

48 حنا بطاطو، «فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأناً وسياساتهم»، 2014، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/ACRPS_Publications_Match_on-the-ground_Developments_in_the_Arab_World.aspx

الجولان المحتل

شهد الجولان الذي تتبع رسمياً لمحافظة القنيطرة، أشد التغيرات الديمغرافية عام 1967، باحتلال إسرائيل وهزيمة أو انسحاب الجيش الحكومي السوري، وتهجير غالبية السكان الذين لم يبق منهم سوى 10 آلاف من أصل 145 ألفاً نزحوا إلى دمشق وريفها ودرعا وحمص، بعد أن هدمت قوات الاحتلال ما لا يقل عن 110 قرى وأبقت منها خمس بلدات هي حجر العلوية ومجدل شمس وبقعاتا وعين قنيا ومسعدة الدرزية. ما اعتبره الإسرائيليون لاحقاً خطيئةً استراتيجية لفشلهم بتطويع دروز المنطقة الذين رفض غالبيتهم الهوية الإسرائيلية.

استكمالاً لفصول الاحتلال كان قرار الكنيست ضم الجولان عام 1981 وخطط تشجيع الاستيطان في مستوطنة «كتسرين» والقرى المحيطة بها. في 25 آذار 2019 اعترفت الإدارة الأمريكية بسيادة إسرائيل على الجولان المحتل. رغم انعدام الأثر القانوني المباشر للقرار المخالف للشرعية الدولية، فإنه بفعل الزمن والعامل الديمغرافي المتمثل بغياب كتلة سكانية عربية قرار بالغ الخطورة، إذا ما تبعت حكومات أخرى، بما يشرعن السيطرة الإسرائيلية على الجولان.

العاصمة دمشق

دمشق التي كان عدد سكانها 300 ألف عام 1945 و800 ألف نسمة عام 1970 شهدت انفجاراً سكانياً وتضاعف عدد سكانها إلى 3 ملايين عام 1980، بفعل تدفق اللاجئين من فلسطين، إضافة إلى نازحي هضبة الجولان. لكن الزيادة الأكبر كانت بفعل نزوح أبناء الريف إلى المدينة. بدأت المدينة بالتوسع في بساتين غوطة دمشق وتلال المزة. مع انعدام القدرة على استيعابهم سكن القادمون الجدد أكواخ غير مرخصة في مداخل المدينة ومنحدرات أعلى جبل قاسيون. في منتصف الثمانينات تحولت ثماني مناطق إلى أحياء فقيرة مكتظة بمليون نسمة. اعترفت الحكومة بالسكان غير النظاميين كمقيمين دائمين وزودتهم بالكهرباء والماء إلى مناطقهم.⁴⁹

استغل النظام السوري التوسع العمراني العشوائي⁵⁰ للسيطرة وكسب الولاء، واستخدمه كرشوة اجتماعية للقادمين الجدد، كما أكدت عدة تقارير وأبحاث من بينها «واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا»⁵¹ لمنظمة اليوم التالي، و«مناطق السكن العشوائي في سورية: حقوق السكن ونزاعات الملكية»⁵² لمركز حرمون للدراسات. بالإضافة إلى تحليل لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن سوريا والتي أكدت أن على عدم الحصول على حقوق السكن والأراضي والملكية في جميع أنحاء سوريا هو محرك رئيسي للنزاع بعد 2011، وأن قوات الحكومة السورية تمارس بشكل منهجي إدارة حقوق الملكية.⁵³

قدمت الحكومة السكن والمياه النظيفة في مناطق السكن العشوائي، دون أن تستوف الحد الأدنى المطلوب عالمياً، كمنحة من الحكومة لتعميق السيطرة على المواطنين، والإيحاء بأن حقوقهم الأساسية ترتبط بمدى تبعيتهم وولائهم لها، والذي أتى ضمن قرار بعدم تنفيذ مشاريع للإسكان، وتجاهل توسع العشوائيات في العاصمة. في عام 1980، وبالتزامن مع تمدد العشوائيات في دمشق وتحويل قصورها

49 باتريك سيل، «حافظ الأسد والصراع على الشرق الأوسط» ص 715، 2004، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.

50 "أسهمت بتعميق المشكلة العقارية.. محاولات لفهم قضية العشوائيات في سوريا"، 15 يوليو 2020، عنبلدي، <https://www.enabbaladi.net/archives/400902>

51 "واقع حقوق الملكية والأراضي والسكن في سوريا"، كانون الأول 2020، اليوم التالي، <https://tda-sy.org/wp-content/uploads/2021/04/HLP-03-Informal-Housing-in-Syria-AR.pdf>

52 "مناطق السكن العشوائي في سورية: حقوق السكن ونزاعات الملكية"، 5 نيسان 2021، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، <https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2021/04/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83-%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%8A-1.pdf>

53 "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية"، مجلس حقوق الإنسان، A/ HRC/46/54، 21 كانون الثاني 2021، <https://undocs.org/ar/A/HRC/46/54>

التاريخية لمدارس أو مستودعات أو أبنية مهجورة سُرع ببناء القصر الرئاسي الأضخم في تاريخ البلاد على مساحة 31500 متر مربع، وقدرت تكلفة بنائه بمليار دولار كانت تكفي عام 1980 لإنشاء آلاف الوحدات السكنية للحفاظ على المدينة.

الأحياء والتجمعات السكانية العشوائية في دمشق

منذ ثمانينات القرن الماضي، ظهرت معالم هندسة ديمغرافية عسكرية أغلقت مدينة دمشق على مناطق ومجمعات مصغرة بعضها بهوية طائفية وأخرى اقتصادية. ما أدى إلى تفتت المدينة مجتمعياً. توسعت المدينة كقاعدة عسكرية، محاطة بالجماعات الأهلية. حيث تمت توسعة وإنشاء أحياء وضواحي ومساكن عسكرية وجزية تخترق نسيج المدينة العمراني والسكاني وتطوقها وتسيطر على مداخلها ومخارجها. إضافة لزرع مؤسسات حزب البعث والأمن، وتوزيع التحصينات والمرافق الأمنية ونقاط المراقبة ومقرات الحرس في المشافي والمخافر ومقرات أجهزة المخابرات ومخيمات «شبيبة الثورة»، وغيرها.

ضمّ محيط مدينة دمشق وحدها نحو 18 منطقة عشوائية يحتوي بعضها على أغلبية من جماعات محددة حيث يتركز المسيحيون في الدويلعة والطبالة، والعلويون في مزة 86، وعش الورور وحي الورود، في حين تتركز الغالبية السنية في مناطق جوبر وبرزة البلد، وبساتين المزة، وكفرسوسة اللوان، والدحاديل وبيادر نادر، ونهر عيشة وفي أحياء القدم العسالي، ودف الشوك والزهور. والأكراد في عشوائيات حي الرز/ زورافا، على تخوم منطقة مشروع دمر، بينما يسكن عشوائية التضامن خليط ديني وطائفي وقومي من سنة وعلويين ودروز، بالإضافة إلى لاجئين فلسطينيين.

بينما تشكل العشوائيات وأحزمة الفقراء عادةً عصب الاحتجاجات والتحركات المناوئة للحكومة، شكّل بعضها خطوط الدفاع الأولى عن الحكومة والخزان البشري للقوات الريفية زمن الثورة. وظهرت نتائج ما تم زرعه في العقود السابقة، لتأمين العاصمة بالعشوائيات، مثل حي المزة 86 أو عش الورور ذات الغالبية العلوية التي استوطنت في دمشق وارتفعت أعداد أبنائها من 300 عام 1947 إلى أكثر من 500 ألف قبل الثورة.⁵⁴ أما العشوائيات التي حملت نبض الشارع وكانت مراكز للاحتجاج عام 2011 فكان مصيرها التهجير وتسوية مساكنها بالأرض، بما فيها التضامن والقابون وبساتين المزة.

المزة: بساتين الرازي في المزة

تبدو سياسات التهجير والإحلال واضحة، بتسخير القانون والقرارات الإدارية والواقع الاقتصادي لتغيير ديمغرافية المنطقة. ففي عام 2012 صدر المرسوم رقم 66 القاضي باعتبار منطقة بساتين المزة ومناطق أخرى بدمشق، مناطق سكن عشوائي يجب إعادة تنظيمها، وهو المخطط القديم الذي لم تتمكن الحكومة من تنفيذه سابقاً، وانتظرت حتى عام 2012. فيما بدا أنه أيضاً عقابٌ للحزب على الحراك السلمي ضد الحكومة، واستكمالاً لمحاولات السفارة الإيرانية استملاك الحي بعد اقتطاع مساحة واسعة من أراضيه هدية لإيران لبناء السفارة الجديدة.

اتسم المخططات التنظيمية بالتمييز الطائفي أيضاً. عدة أحياء عشوائية بغالبية علوية ومؤيدة ضمت مخالقات وتجاوزات تفوق بساتين المزة، كالمزة 86، وعش الورور، والسومرية، ولم يرد ذكرها في أي مخطط تنظيمي ولم يواجه أهلها خطر التشرد وفقدان المأوى، كما شكّل المخطط التنظيمي مكافأة أيضاً لداعمي الحكومة، من رجال الأعمال المرتبطين بها، وللحلفاء الأجانب مكافأة لمساعدتهم أيضاً وهو ما قامت به محافظة دمشق في تنفيذ مشروع الـ 66 بتسليمه لشركات إيرانية.

54 حنين غدار، «وصول استراتيجية "سوريا المفيدة" التي تعتمد إيران إلى مرحلة الاكتمال العملي»، 11 أيلول 2016، المركز اللبناني للأبحاث والاستشارات، <http://www.center-lcrc.com/index.php?s=13&id=17972>

كان للسفارة الإيرانية التي تقع على أوتوستراد المزة على أطراف حي البساتين نشاط غير عادي، فسيطرت على كثير من الأراضي في المنطقة وأكبرها الأرض المواجهة لكلية الطب وأنشأت بناء ضخماً تحيط به مساحة عشرين دونماً. كما وضعت يدها على جامع الزهراء في المزة القديمة والقريب من السفارة أيضاً، واشترت الأرض المحيطة به من الحكومة. لا يقتصر تملك الإيرانيين في المزة على الحكومة الإيرانية، بل شمل رجال الأعمال أيضاً الذين استفادوا من خدمات المصارف المرتبطة بالحرس الثوري في إيران كبنك أنصار ومؤسسة مهر المالية التي تقدم التسهيلات والقروض لكل من يرغب في شراء العقارات في سوريا، وفي مقابل التسهيلات الإيرانية كان التضييق على أهالي الحي عبر الإجراءات التالية:

- إضافة إلى رفع سقف الاقتطاع المجاني الذي تحدده الوحدات الإدارية لتأمين الخدمات الأساسية «طرق وحدائق ومواقف سيارات»، مقابل ما سيحصل عليه مالك العقار من منفعة لدخول عقاره منطقة التنظيم، ألغى المرسوم التوزيع الإجباري، ووضع المالكين أمام خيار التخصص بالمقاسم، أو الإسهام في تأسيس شركة مساهمة وفق قانون الشركات، أو خيار البيع بالمزاد العلني. باعتبار أغلب الملكيات في المنطقة صغيرة لا تكفي للتخصص، ولصعوبة الإسهام في تأسيس شركة، لجأ أغلب الملاك إلى البيع بالمزاد العلني، ولم يتمكنوا من العودة للسكن في هذه المنطقة.
- رغم ظروف الحرب والاقتراب من حافة الانهيار الاقتصادي التام استمرت أعمال الإخلاء والهدم، وأُخليت المنطقة بشكل كامل عام 2017. لم تتم مراعاة انتظار نهاية العام الدراسي، أو منح مهل إضافية قبل الإخلاء والهدم لصعوبة الحصول على مسكن للإيجار في دمشق التي تغص بالنازحين. في ظل انهيار العملة المحلية وارتفاع بدلات الإيجار قطعت محافظة دمشق الكهرباء والماء عن المنطقة، لإجبار الناس على الخروج منها.
- رغم مرور 8 سنوات على تاريخ صدور المرسوم، لا يزال 150 ألف نسمة من سكان المزة وكفر سوسة من دون سكن حتى الآن، بانتظار السكن البديل رغم أن المرسوم 66 ينص في المادة 44 على منح غير المستحقين للسكن البديل، تعويض إيجار لمدة سنتين، أما المستحقون فيتم تعويضهم بإيجار سنوي حتى تسليمهم السكن البديل يُدفع خلال شهر من تاريخ تبليغ إنذار الإخلاء. لم تحصل معظم العائلات التي أخلت منازلها على بدل إيجار كافٍ لتأمين مأوى خلال فترة التنفيذ بسبب انخفاض سعر الليرة والتضخم الهائل في السوق.
- نص البند «د» من القرار رقم 122 الصادر عن وزارة الإسكان والتنمية العمرانية السورية، ملحقاً بالمرسوم 66 لتحديد آلية منح السكن البديل أنه على مستحق السكن البديل أن يثبت ملكيته في الفترة الممتدة من تاريخ صدور المرسوم حتى الإخلاء. إلا أن محافظة دمشق أضافت شرطاً على من يريد تثبيت ملكيته بتقديم بيان حركة/ مغادرة، وذلك لمنع تثبيت ملكية من خرج من القطر في المنطقة التنظيمية، خلافاً لنص القرار الذي لم يطلب إشغالاً فعلياً للعقار، بل إثبات الملكية.
- رغم أن أبنية السكن البديل يجب أن تكون ضمن المنطقة الأولى «ماروتا سيتي»، بموجب المرسوم 66، في المادتين 19 و20، حوّلت محافظة دمشق السكن البديل من المنطقة التنظيمية «ماروتا سيتي» إلى «باسيليا سيتي» في 11 تشرين الأول 2019، ما يعني نقل موقع السكن من منطقة تبعد 3 كم عن مركز المدينة إلى أطرافها، وإبعاد سكان المزة الأصليين عن مناطقهم.

حي الإخلاص

بقيت منطقة البساتين، المستملكة منذ العام 1985 لإنشاء مبنى «مجلس الشعب» الجديد، خارج أحكام المرسوم 66 وحرَم الأهالي من التعويض، رغم وقوع الاستملاك على ملكياتهم. ففي عام 2001 تم نقل ملكية الأراضي المستملكة إلى مجلس الشعب بموجب القرار رقم 2973 الصادر عن المصالح العقارية بدمشق بتاريخ 17 تشرين الأول 2001. بعد خمس سنوات أصدر مجلس الشعب الكتاب رقم 1868/ص.د إلى محافظ دمشق، بعدول المجلس عن نقل مقره، وبدلاً من إعادة الحق إلى أصحابه، تم نقل تلك الأراضي لملكية محافظة دمشق. رغم أن الملكية معلقة على بناء مجلس الشعب الجديد وفقاً لصك الاستملاك. أي أن المجلس لا يملك الأرض قبل إعمارها وليس له حق التنازل عنها، فقانون الاستملاك رقم 35 عام 1985 يعتبر بحكم الملغي بناء على تخلي مجلس الشعب عن المنطقة المستملكة ونقل ملكيتها إلى المحافظة.

حي التضامن

يقع حي التضامن جنوب شرق مدينة دمشق، ويعتبر بوابة العاصمة الجنوبية الفاصلة بين المدينة وريفها. كان عدد سكان حي «التضامن» قبل بداية الحراك السلمي حوالي 250 ألف جُلهم من الجولان من العرب والتركمان الذين هجرتهم إسرائيل في حزيران 1967، إضافةً لمقيمين من محافظات السويداء وإدلب ودير الزور ودرعا واللاذقية وطرطوس، وعدد لا بأس به من اللاجئين الفلسطينيين.

تمكنت الفصائل المسلحة من السيطرة على الجادات الجنوبية في الحي عام 2012، ومع توسع المعارك انخفض عدد سكانه إلى 65 ألفاً. بعد سيطرة القوات الحكومية على الحي عام 2018 تم تكليف لجنة من محافظة دمشق لمسح الأضرار وتحديد المنازل الصالحة للسكن من بين 25 ألف منزلاً. اعتبرت الغالبية منها غير صالحة بحسب اللجنة.

رغم صدور القرار رقم- 3191 2018 عن محافظة دمشق بإعادة تأهيل تسع مناطق في الحي من أجل عودة الأهالي إليها، تمكنت أعداد قليلة فقط من العودة في أيلول 2019. لكن اشترط للعودة عدم وجود أي إشكال أمني على المالك الذي ألزم بتوقيع تعهد يتضمن استخراج ترخيص ترميم العقار من بلدية الميدان قبل القيام بأي عملية ترميم، وإزالة الأنقاض وترحيلها منه خلال مدة أقصاها 60 يوماً من تاريخ تسلّم العقار. إضافة إلى براءة ذمة من مؤسسات المالية والمياه والكهرباء والهاتف ومحافظة دمشق. بالإضافة إلى قيام صاحب العقار بالإقامة فيه أو التصرف به بشكل قانوني، سواء ببيع أم تأجيره، وذلك على مسؤوليته الشخصية دون تحمل أي جهة حكومية مسؤولية تبعات السلامة الإنشائية للعقار. كما تم إخضاع المنطقة بالكامل لإعادة التنظيم وفق القانون رقم 10، علماً أن عشرة بالمئة فقط من الملكيات في الحي نظامية وليس لدى غالبية الأهالي صكوك ملكية مسجلة في الدوائر العقارية، بل إفادات سكن مكنتهم من الاستفادة من خدمات البنى التحتية وتسديد الضرائب. ما يعني استبدال البنية السكنية للحي بالكامل بموجب القانون رقم 10.

حي جوبر

حي جوبر في شمال شرقي دمشق، بين أحياء باب توما والقصاع والتجارة غرباً، والقابون شمالاً، وبلدتي عين ترما وزملكا شرقاً، وبلدة عين ترما ومنطقة الدويلعة جنوباً. يبعد الحي سبعة كم عن القصر الجمهوري الرئاسي، وهو من أقرب الأحياء إلى ساحة العباسيين بدمشق. طبقاً لإحصائية رسمية صدرت عام 2008،

فإن عدد سكان الحي بلغ آنذاك نحو ثلاثمائة ألف نسمة معظمهم من المسلمين السنة⁵⁵. بعد أن سيطرت فصائل المعارضة المسلحة على الحي في منتصف 2013، تعرض لقصف جوي ومدفعي يومي من جبل قاسيون لتأمين العاصمة، ومنع أي تقدم لقوات المعارضة. بعد أن أعادت القوات الحكومية سيطرتها على الحي في صيف 2018، تبين أن حجم الدمار فيه يفوق 80%، وأنه أضى منطقة منكوبة ومهجورة، يصعب على أهلها العيش فيها.

عش الورور

يقع حي عش الورور على سفح جبل صخري شمال شرقي حي برزة البلد، ويبلغ عدد سكانه حوالي 100 ألف نسمة، معظمهم من العلويين. عندما بدء الحراك السلمي في القابون وبرزة البلد المجاورتين أيد أهالي عش الورور الحكومة، وهاجموا برزة البلد، مزوّدين بالعصي والسكاكين والمسدسات والبنادق لقمع السكان⁵⁶.

استغلت الحكومة عام 1975 جريمة قتل وقعت في حي برزة، حين قام ضابط جيش بقتل أربعة من سكان الحي إثر خلاف في مقهى، فاحتج الأهالي وقاموا بإغلاق مداخل الحي وتم حينها تطويق الجيش للمنطقة واقتحام الحي. إلا أن الحكومة شعرت بضرورة وجود كتلة سكانية مؤيدة لها في برزة⁵⁷. فبدأت باستقدام عائلات علوية من الساحل السوري، ومنحها حافظ الأسد منطقة مرتفعة كانت تسمى إبراهيم الخليل نسبة إلى الضريح الموجود هناك. أقامت هذه العائلات عشوائيات أصبحت لاحقاً تسمى عش الورور ومع بدء الحراك الشعبي تحولت لتجمعات بشرية مسلحة مؤيدة للحكومة السورية. بهذا تكون الحكومة تمكنت من زرع كتلة سكانية داخل حي برزة الذي كان يتكون من مجتمع محلي متماسك إلى حد بعيد.

منطقة المزة 86

تقع منطقة المزة 86 غرب مدينة دمشق. حتى سبعينيات القرن الماضي كانت عبارة عن أحراش وصخور وأراضي زراعية تعود ملكيتها إلى أهالي المزة. أما قمة الجبل الممتدة حتى سلسلة جبل قاسيون والأراضي المتاخمة له فتعود لوزارة الدفاع. بعد أن أسس رفعت الأسد شقيق حافظ الأسد، «سرايا الدفاع» التي أطلق عليها «اللواء 86» والذي كان مقره نفس المنطقة التي يطلق عليها الآن مزة 86، سُمح في البداية ببناء غرف صغيرة من اللبن والصفائح لإيواء ضباط وعناصر «اللواء 86»، ومع مرور الوقت أحضر هؤلاء العسكريون عائلاتهم من الساحل السوري وأصبحت فيما بعد منطقة سكنية ذات طابع عسكري.

كان عدد سكان المنطقة عام 2011 نحو 300 ألف نسمة، بينما ذكر رئيس اللجنة المعنية بتطبيق القانون رقم (3) لعام 2018 أن عدد سكانها يصل إلى مليون نسمة. انحاز سكان المزة 86 إلى جانب الحكومة منذ بدء الاحتجاجات السلمية في منطقة المزة بسايتين ومدينتي داريا والمعضمية بريف دمشق الجنوبي الغربي والقريب من حي المزة، فشكّلوا ميليشيات لقمع الاحتجاجات في هذه الأحياء ومكافأة على ولاء سكان المنطقة المطلق للحكومة لم يتم إخضاعها للقانون رقم⁵⁸ 10.

55 سلاح تنظيم العشوائيات يقترب من موالى النظام في دمشق: احتجاجات على قرار الحكومة تطبيق القانون رقم 10 في أحياء شاركت في الحرب. مصدر سبق ذكره.

56 نفس المصدر.

57 أحمد حمزة، «العشوائيات العربية: عقود من التغيير تدمر دمشق. العربي الجديد، الموقع الإلكتروني. شوهد في 8 شباط/فبراير 2020، في: <http://bit.ly/389k1vP>.

58 سلاح تنظيم العشوائيات يقترب من موالى النظام في دمشق: احتجاجات على قرار الحكومة تطبيق القانون رقم 10 في أحياء شاركت في الحرب. مصدر سبق ذكره.

الفصل الثالث: أبرز عمليات التهجير القسري منذ عام 2011

التهجير القسري والإبادة الحضرية على يد قوات الحكومة السورية

تركز معظم الأبحاث والتقارير على أن لجوء الحكومة السورية إلى قصف وتدمير المناطق السكنية واستخدام القصف العشوائي كسياسة ممنهجة في حريها في المدن والبلدات، لأسباب عسكرية بحثة تتعلق بتحقيق النصر العسكري بما فيه من خلال جرائم الحرب. يهدف هذا التركيز إلى إثبات أن سياسة القصف العشوائي الممنهجة وعدم تفادي الضرر بالمدنيين والأعيان المدنية هي أساس لتجريم الحكومة السورية بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

إلا أن هذا الإثبات وتحديد وجود نية الحكومة خلف التدمير الشامل للأعيان المدنية لا يلعب الدور الرئيسي في إثبات مخطط الهندسة الديمغرافية. فسياسات الحكومة ما بعد التدمير تجاه المناطق المدمرة بما فيه ما تسميه إعادة الأعمار، وما نشره بالتفصيل في هذا التقرير على أنه استكمال للإبادة الحضرية، يعتبر الأساس لإثبات أن الحكومة السورية ترتكب الهندسة الديمغرافية لتعزيز سيطرتها على حساب السكان الأصليين.

إن كانت النية الرئيسية المسبقة للقصف الشامل للمدن والبلدات، هي تحقيق النصر العسكري (بما فيه عبر جرائم الحرب) أم كانت جزء من مخطط للهندسة الديمغرافية، فما تقوم به الحكومة بعد التدمير هو ما يحدد اكتمال جريمة الهندسة الديمغرافية. في الحالتين، تكون الحكومة استفادت واستغلت الوضع الراهن الناتج عن جرائم الترحيل القسري والتدمير لاستكمال أركان الهندسة الديمغرافية، وبالتالي تعتبر مسؤولة عنها، إن لم تحاول إعادة الحقوق لأصحابها ووضع حقوق الملكية أساساً لأي عمليات بناء وإعادة إعمار.

تضمنت سياسات الحكومة بعد التدمير:

- * ربط الإجراءات القانونية المتعلقة بالملكية بالموافقات الأمنية التي غالباً لا تمنح لأبناء المدينة، ويتم منحها بناء على الموقف السياسي.
- * وقف الخدمات عن المناطق التي كانت تحت سيطرة المعارضة، مثل داريا. أنظر قسم داريا.
- * التعاقد مع شركات إيرانية لبناء مساكن خاصة لمقاتليهم الذين لم يغادروا سوريا. أنظر قسم داريا
- * استملاك الجيش والمؤسسات الحكومية للممتلكات القريبة منها. انظر داريا ووادي بردى
- * إصدار المراسيم والقوانين التي تضم مهلاً قصيرة لإثبات ملكية الأراضي والعقارات، لا تسمح للملاك الأصليين بتنفيذها، لعدة أسباب من بينها تهجيرهم بالأساس، وعدم تواجدهم في مناطق تسمح لهم باتخاذ الإجراءات القانونية، وسطوة الموافقات الأمنية. انظر داريا، القصير.
- * بالإضافة إلى تعليمات مصادرة وحجز الممتلكات لأشخاص معارضين للحكومة أو شاركوا بالأعمال القتالية. تشمل تعليمات الحجز ممتلكات الأزواج والأبناء والأقارب.

صرح رئيس الدولة بشار الأسد أكثر من مرة في خطابه العامة بما يشير إلى نواياه وأفكاره المتعلقة بالسكان والمهجرين.

ففي خطابه خلال لقائه رؤساء وأعضاء المنظمات الشعبية والنقابات المهنية وغرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة بتاريخ 26 تموز/يوليو 2015، وجه الشكر لإيران وحزب الله والمليشيات الشيعية الأخرى:

«القوى الموجودة مع الجيش هي من تقاتل.. المقاومة اللبنانية قاتلوا معنا وقدموا أقصى ما يستطيعون.. كان لهم الدور الهام وادأؤهم الفعال، ونحن ممتنون لشجاعتهم وقوتهم ومناصرتهم لنا».

وأضاف: ⁵⁹

«أيها السادة الوطن ليس لمن يسكن فيه وليس لمن يحمل جواز سفره أو جنسيته، الوطن هو لمن يدافع عنه ويحميه. والشعب الذي لا يدافع عن وطنه لا وطن له ولا يستحق أن يكون له وطن».

في خطابه في آب، ⁶⁰ بعد محور حديثه عن المخططات الطائفية والفيدرالية، يكمل الأسد حديثه:

أنا أريد أن نفهم بأننا نعيش مرحلة غير منفصلة، هي مرتبطة بمراحل سبقتها منذ عدة عقود. خسرنا خيرة شبابنا وبنية تحتية كلفتنا الكثير من المال والعرق لأجيال، صحيح؛ لكننا بالمقابل ربحنا مجتمعاً أكثر صحة وأكثر تجانساً بالمعنى الحقيقي وليس بالمعنى الإنشائي أو بالمجاملات. هذا التجانس هو أساس الوحدة الوطنية، تجانس العقائد، تجانس الأفكار، التقاليد، العادات، المفاهيم، الرؤى، على تنوعها واختلافها. التجانس لا يعني التطابق، التجانس يعني أن تكون متكاملة مع بعضها البعض، عندما تتكامل تشكّل اللون الوطني الواحد، هذا اللون الوطني الواحد هو الذي يشكّل الأساس للوحدة الوطنية الجامعة لكل أبناء الوطن الواحد.

ينطلق الأسد من مبدأ أن اللون الوطني الواحد هو اللون المؤيد له، وهم من بذل المال والدم والعرق للتخلص من بقية السوريين والذين لا يجب أن يكونوا جزء من المجتمع السوري، بل هم إرهابيون حسب تعبيره: ⁶¹ «يوجد مكونين فقط في سوريا، الإرهابيون وبقية السوريين».

يعبر عن أفكار الأسد تجاه السكان بكلمات أوضح الصحفي ديفيد غاردنر في مقاله بصحيفة فايننشال تايمز. ⁶² بأن نظام الأسد يحاول «ضمان عدم إعادة تكوين أغلبية سنية» من خلال «هندسة ديمغرافية عنيفة».

59 "الرئيس الأسد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجا من الاستقلالية والكرامة"، وكالة الأنباء الحكومية السورية سانا 26 حزيران 2015، <http://www.sana.sy/?p=245771>

60 "كلمة السيد الرئيس خلال افتتاح مؤتمر وزارة الخارجية والمغتربين"، 20 آب 2017، وزارة الخارجية والمغتربين، <http://mofaex.gov.sy/ar/pages903/%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%81%D8%AA%D8%AA%D8%A7%D8%AD-%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D9%86>

61 "الرئيس الأسد: المعركة معركة محور متكامل يمثل منهجا من الاستقلالية والكرامة"، وكالة الأنباء الحكومية السورية سانا 26 حزيران 2015، <http://www.sana.sy/?p=245771>

62 "Syria is witnessing a violent demographic re-engineering", 2 Oct 2019, David Gardner, The Financial Times. Retrieved 13 Oct 2021. <https://www-ft-com.proxy.choate.edu/content/e40cb754-e456-11e9-b112-9624ec9edc59>

قونة الهندسة الديمغرافية منذ 2011

منذ عام 2011 وحتى عام 2020، صدر نحو 40 قانون ومرسوم متعلق بالسكن والأراضي والملكية، بما يشير إلى وجود توجه منهجي لإعادة تنظيم إدارة حقوق الملكية في سوريا، حسب لجنة التحقيق الأممية المعنية بسوريا.

قالت اللجنة في [تقريرها الشامل](#) عام 2021 الذي تضمن نتائجها والشواغل الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان على مدار الصراع والاتجاهات المستمرة:

فاقمت التشريعات والسياسات والممارسات، بصورة متعمدة، انعدام أمن حقوق السكن والأرض والممتلكات لملايين السوريين المتضررين. صدر ما لا يقل عن 40 قانوناً يتعلق بالسكن والأراضي والممتلكات منذ عام 2011، مما يشير إلى توجه منهجي لإعادة تنظيم إدارة حقوق الملكية في الجمهورية العربية السورية، بما يثير مخاوف بشأن قدرة جميع السوريين ذوي المصالح العقارية، ولا سيما النازحين واللاجئين، على تأمين حقوقهم. تفتقر عائلات كثيرة إلى ضمان الحياة في المناطق الريفية، في حين أن كثير من العائلات الأخرى التي انتقلت إلى المدن والبلدات السورية خلال التوسع الحضري السريع وغير الرسمي في النصف الثاني من القرن العشرين تفتقر إلى سندات ملكية رسمية.⁶³

كما أكدت اللجنة في تحليلها على أن عدم الحصول على حقوق السكن والأراضي والملكية في جميع أنحاء سوريا هو محرك رئيسي للنزاع، حيث كان إطار السكن والأراضي والملكية يتطلب الإصلاح حتى قبل النزاع الحالي.

فيما بدأ أنه مخطط هندسة ديمغرافية محدد الأهداف لنزع ملكية الأهالي وإعادة التوزيع السكاني، اعتمدت القوات التابعة للحكومة السورية والمليشيات المسلحة الموالية لها استراتيجية الحصار والعقوبات الجماعية ضد السكان كوسيلة حرب، متذرعة بمحاربة المجموعات المسلحة التي تصنفها «إرهابية» لتبرير سياسة حصار المناطق السكنية والقصف العشوائي بمختلف أنواع الأسلحة والذخائر، وحرمان السكان من الإمدادات الغذائية والطبية الضرورية، ومنع وصول منظمات الإغاثة الإنسانية إلى هذه المناطق.

تم تفريغ المناطق المحاصرة من سكانها بشكل مقصود، ومن خلال عقد اتفاقيات مع المجموعات المسلحة المعارضة، تقضي بخروج المسلحين مع من يرغب من المدنيين إلى مناطق أخرى يحددها الاتفاق. فضل معظم السكان المدنيين الخروج من المناطق المحاصرة والنزوح القسري خوفاً من انتقام وبطش القوات الحكومية.

63 "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية"، مجلس حقوق الإنسان، A/HRC/46/54، 21 كانون الثاني 2021، <https://undocs.org/ar/A/HRC/46/54>

التهجير في مدينة حمص

بحسب مصادر المعارضة انخفض عدد سكان حمص من 1.5 مليون قبل بداية الثورة إلى قرابة 400 ألف نسمة حالياً، بعد تهجير قرابة 65% من سكان المدينة الأصليين نحو دول الجوار ومناطق المعارضة. بدأت ملامح التهجير باكراً حيث شهدت الأحياء السكنية فيها قصف الجيش الحكومي السوري لها بقذائف الهاون منذ بداية الحراك على أحياء بابا عمرو ومنطقة جوبر والسلطانية في كانون الثاني عام 2012 والذي أدى لأولى موجات النزوح التي بلغت قرابة ثلاثين ألف نسمة أُجبروا على المغادرة. كما شهد حي الخالدية في شباط من العام نفسه موجة نزوح جراء قصف الجيش الحكومي، تبعها نزوح منطقة «حي عشيرة» شرقي المدينة التي اقتحمتها قوات الحكومة وأفرغتها من سكانها ثم أحياء كرم الزيتون والرفاعي وأحياء البيضاة ووادي العرب وحي السبيل في شرق شمال المدينة والتي أفرغت بالكامل من سكانها، وشكل حي الوعر الوجهة الأولى لهم.

في أيار عام 2014 خرج آخر المدنيين من 13 حياً في قلب ومحيط المدينة القديمة، بعد حصار دام نحو ثلاث سنوات، تعرضت فيه حمص القديمة لعمليات قصف واسع وتدمير شبه كامل دفع معظم أهلها للجوء والنزوح وانتهى بعقد اتفاق الحكومة والمعارضة برعاية روسية، بخروج مقاتلي المعارضة إلى ريف حمص الشمالي.



الطريق إلى الخراب. سوريا، كانون الثاني (يناير) 2017 - دمرت أجزاء كبيرة من مدينة حمص بالكامل. ثلاثة أرباع حمص عبارة عن أطلال. سيارة أجرة تسيير عبر الأنقاض. © كريستيان ويرنر/تسايتنسبيجل

اتفاقيات التهجير في الوعر أعوام 2015، 2016، 2017

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، مليشيات تابعة للحكومة السورية، حزب الله الشيعي.

المشاركون في وضع الاتفاقيات والإشراف عليها: الشرطة العسكرية الروسية، ممثل بعثة الأمم المتحدة في سوريا يعقوب الحلو، وممثل عن مكتب المبعوث الأممي ستيفان دي ميستورا في دمشق

المهجرون: سنّة

يجاور حي الوعر مجموعة من المناطق العسكرية، من بينها كلية المشاة، الكلية الحربية، كلية الرياضة العسكرية، كلية الدفاع الجوي كلية المعلومات العسكرية من الجهة الشمالية والشرقية، ومزارع تتمركز فيها قوات موالية للحكومة من الجنوب، ومن الغرب قرى موالية لحزب الله اللبناني الشيعي قرب مصفاة حمص. في منتصف العام 2013 رُفعت لافتة كتب عليها «الجوع أو الركوع» على مدخل الحي قرب «دوار المزرعة» تبعها إغلاق مداخل الحي بالكامل ومنع إدخال المواد الغذائية والطبية وحليب الأطفال وبقية مستلزمات الحياة. أقيمت القوات الحكومية مدخل الحي مفتوحاً باتجاه واحد للراغبين بالخروج فقط ودون عودة. ثم بدأ بعدها القصف المتكرر وقطع التيار الكهربائي طيلة فترة الشتاء عام 2014 ما أدى لموجة نزوح إضافية.

في عام 2015 كان هناك 150 ألفاً من سكان الحي تحت رحمة ضربات جوية مستمرة ومتتابة، وقذائف مدفعية وصواريخ شديدة الانفجار واستمر الأمر عدة أشهر مع منع دخول المواد الغذائية والطبية، مما دفع المزيد من السكان للمغادرة. في كانون الأول 2015 تم التوصل إلى اتفاق هدنة بين الحكومة السورية والمعارضة برعاية أممية تشمل ترحيل ألفي مقاتل ومدني من حي الوعر إلى مناطق سيطرة المعارضة في ريف إدلب، مقابل فك الحصار وإدخال المساعدات الإغاثية، بالإضافة لتسوية أوضاع المقاتلين الراغبين بتسليم سلاحهم.

أعدت الحكومة قصف الحي مجدداً وفي مطلع أيلول 2016 اتفق الطرفان من جديد على وقف الحكومة عمليات القصف للحي المحاصر، وكشف مصير أكثر من سبعة آلاف معتقل تقدمت المعارضة بأسمائهم، مقابل إعادة العمل بالاتفاق المبرم عام 2015 برعاية الأمم المتحدة، والذي قضى بخروج مقاتلي المعارضة من الحي على دفعات إلى الشمال السوري، ضمن خمسة مراحل.

المرحلة الأولى: الاتفاق على خروج ثلاثمئة مسلح برفقة عائلاتهم دفعة أولى من حي الوعر إلى المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة بمحافظة إدلب شمال غربي البلاد.

المرحلة الثانية: إفراج الحكومة عن مئتين من أهالي الوعر المعتقلين، وخروج خمسمئة من مقاتلي المعارضة مع أسرهم صوب مناطق سيطرة المعارضة في إدلب.

المرحلة الثالثة: الكشف عن مصير سجناء تحتجزهم وفق قوائم تقدمها لجنة التفاوض، مقابل خروج ثلاثمئة من مسلحي المعارضة مع أسرهم.

المرحلة الرابعة: تتخلى المعارضة عن مواقع ومؤسسات حكومية في الحي، مع خروج باقي المقاتلين مع أسرهم.

المرحلة النهائية: شملت على تسليم الحي للحكومة السورية وفي 11 آذار 2017 حيث خرجت مئات العائلات من الحي، وتشكيل لجنة عامة مؤلفة من ممثلي «لجنة حي الوعر - اللجنة الأمنية في حمص - الجانب الروسي» تتولى الإشراف على تطبيق الاتفاق ومعالجة الخروقات

ممارسات التهجير القسري والإبادة الحضريّة في ريف دمشق

حصار وتهجير أهالي داريا

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، ميليشيات شيعية إيرانية وعراقية وحزب الله الشيعي اللبناني

المهجرون: سنّة

فرضت القوات الحكومية⁶⁴ حصاراً على داريا في الغوطة (ريف دمشق) في تشرين الثاني/نوفمبر 2012، وقطعت خطوط المياه عنها عام 2013، مما أجبر السكان على استخدام الآبار غير الصحية لأغراض النظافة والاستهلاك. في كثير من الأحيان، بدافع الضرورة، كان الأطباء في داريا يجربون على الممارسة خارج مجالات تخصصهم. وصف السكان الاعتماد على المحاصيل الزراعية والحياة بدون كهرباء حتى الوصول إلى هدنة محلية في آب 2015، أعقبها «إجلاء» كامل لجميع السكان.

داريا أكبر مدن الغوطة الغربية، بفعل التوسع العمراني باتت تشكل امتداداً لجنوب غرب العاصمة دمشق الذي ضم الأحياء الثائرة على نظام الحكم السوري عام 2011 بما فيها حي الميدان والقدم، ومدن المعصمية وجديدة عرطوز كما تتصل أراضيها مع بساتين المزة وكفرسوسة ومطار المزة العسكري، ما منحها موقعاً استراتيجياً قريباً من العاصمة والمقرات الأمنية. أدرجت داريا ضمن المرسوم رقم 66 لعام 2012 الذي قضى بإحداث منطقتين تنظيميتين في نطاق محافظة دمشق، على أن تضم المنطقة الثانية: المناطق العقارية - قنوات بساتين - داريا - قدم.

إلى جانب موقعها القريب من العاصمة شكلت مدينة داريا النقيض الفعلي لرواية الحكومة عن المعارضة بأنها إرهابية، فهي المدينة التي قدمت الورد لعناصر الجيش والأمن في الحواجز المحيطة، وحافظت على النضال المدني والخطاب الوطني الجامع رغم سنوات الحصار المنهك والصمت الدولي. كانت المدينة التي استخدمت الثقافة والتعليم لمواجهة القصف والعنف واحتفظت بمكتبة سرية تحتوي على عشرات آلاف الكتب والتي وصفتها الصحفية دلفين مينو في كتابها: «**جامعو الكتب**».⁶⁵ أرغم الأهالي على الرضوخ لاتفاق يقضي بإفراغ المدينة من أهلها وتهجيرهم إلى شمالي سورية في آب 2016. كما قدم مجلسها المحلي الملتزم بالشرعية الانتخابية التجربة الأكثر نضوجاً، يديره مدنيون ولا تتدخل بعمله الفصائل المسلحة في المدينة، واستمر بإدارة المدينة ورعاية الفعاليات المدنية حتى آخر أيام الحصار.

تعرضت داريا لاقتحامات الجيش الحكومي والقصف الحربي الذي استخدمت فيه القوات الحكومية مختلف أنواع الأسلحة والذخائر، كالبراميل المتفجرة والأسلحة الحارقة، واستهدفت منشآت حيوية، من ضمنها مستشفى داريا الوحيد الذي خرج عن الخدمة، وفي تشرين الثاني 2012 فرضت الحكومة حصاراً على حوالي 7000 شخص يعيشون في داريا ممن بقي من السكان بعد فرار عشرات الآلاف جراء الاقتحامات وأعمال القتل التي استمر بعضها ثلاثة أيام في شهر آب 2012 ووصفتها «لجنة التحقيق الدولية المستقلة» في الأمم المتحدة بالمذبحة.

64 "الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق، التجويع، الاستسلام، الإجماع"، 29 أيار 2018، لجنة التحقيق الدولية المعنية بسوريا، https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf

65 "القراءة والبحث عن كتب تحت الأنقاض.. كيف وجد الثوار الأمل في سوريا؟"، 20 آذار 2021، الجزيرة، <https://www.aljazeera.net/news/cultureandart/2021/3/20/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D8%AB-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B6-%D9%83%D9%8A%D9%81>

تمام جنح (أبو الخير) المتخصص في علم الاجتماع، والذي كان يعمل خلال فترة حصار داريا في المجلس المحلي، ومن ثم في قسم الإدارة التابع للمشفى الميداني، قال في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات:

وقعت في داريا أكبر مجزرة في 25 آب 2012 راح ضحيتها ما يقارب 700 شهيد بعد أن اقتحمت قوات الأمن والميليشيات المرافقة المدينة، واعتقلت أكثر من ألف مدني وقُعد كثيرون. بعدها استمرت عملية انتشال الجثث لمدة 10 أيام متواصلة من البساتين والأقبية والطرقات. وتم دفن جميع شهداء المجزرة بمقابر جماعية. انسحب الجيش مخلفاً وراءه مدينة منكوبة لم تغادرها رائحة الدماء لمدة أسبوعين.

بعد حصار استمر لأربع سنوات 26 و27 آب 2016 أخلي جميع السكان في المدينة والذين كان عددهم بين 2500-4000 شخص، بموجب اتفاق محلي بين الحكومة ولجنة تمثل المدنيين والمقاتلين في داريا انتهى إلى تهجير الاهالي نحو الشمال أو إلى مركز إخلاء حكومي قرب دمشق، تعرضت بعدها المدينة لعمليات نهب للمنازل والممتلكات لمدة عامين منعت الحكومة خلالها الأهالي من دخول مدينتهم.

في شهادته عن الاتفاق قال تمام جناح:

بعد أن تُركت داريا وحيدة تعاني من نقص كل شيء ولم يعد أمامنا سوى الخروج، فكانت المفاوضات مع ممثلي الحكومة في الجهة الشرقية للمدينة، وتم الاتفاق على إخلاء كامل للمدينة بعد تهديد باقتحامها إذا ما تم الاتفاق الذي أبرم في 2016، ذكرى مجزرة داريا الكبرى 25 آب، وفي اليوم التالي دخلت الحافلات الخضراء لإخلاء السكان، وبدأ الأهالي والمقاتلون بحزم أمتعتهم، وبدأت أولى القوافل المؤلفة من ست حافلات بالتحرك نحو مدينة إدلب، وتوجهت حافلات أخرى إلى مدينة الحرجة بالريف الغربي لدمشق.

بعد أربع سنوات على التهجير لا تزال مدينة داريا خالية تماماً من السكان، ويسمح بدخولها شرط الحصول على بطاقة البلدية، وذلك بتسجيل الاسم لدى المكتب التنفيذي التابع للبلدية، وتعبئة استمارة تتضمن كل المعلومات التفصيلية عن الشخص وأفراد عائلته، إضافةً إلى عنوان ورقم العقار الذي يمتلكه في داريا، وإبراز دفتر عائلي أو بيان عائلي وسند ملكية، ومن ثم الانتظار حتى تُرفع الأسماء إلى مكتب الأمن الوطني لدراستها أمنياً والموافقة. بموجب البطاقة يسمح للمدنيين بالدخول ومن ثم الخروج في نفس اليوم دون أن يُسمح لهم بالمبيت فيها، ويمكن رصد عديد من الإجراءات التي قامت بها الحكومة لمنع عودة الأهالي إلى داريا:

- في نيسان عام 2018 صدر القانون رقم 10 بحجة التنظيم وفرض على كل سوري مالك لعقار في المناطق التي شملها القانون ومنها داريا، إثبات ملكيته وإن بشكل مباشر أو عبر توكيل أحد أقربائه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ بدء إعلان إعادة التنظيم تحت طائلة خسارة حقه في الملكية.
- منعت الحكومة عمليات بيع العقارات في داريا بذريعة عدم قدرة لجان الكشف الحسي التابعة لمالية دمشق من الوصول إليها «علماً أن البيوع السابقة كانت تتطلب بياناً مالياً، وهو مرتبط بالموافقة الأمنية التي لا تمنح لأبناء المدينة.
- منع عودة النازحين البالغ عددهم أكثر من 70 ألف نزحوا من داريا إلى جديدة صحنايا والكسوة والطيبة وكناكر وزاكية ومقيلية وجرمانا، إضافة لمهجري 2016 إلى مراكز الإيواء في حرجة بريف دمشق، وإلى محافظة إدلب.
- حصر المرافق والخدمات الأساسية بالمنطقة الأولى في المدينة أي التي بقيت تحت سيطرة قوات الحكومة منذ عام 2012 وتشمل أحياء شريدي والنكاشات والشاميات ودوار الزيتون والكورنيش وشارع البلدية وشارع الثانوية الشرعية وحارة الخولاني وحي الخليج، والتي لم تتعرض للتدمير، وإبقاء المنطقة الثانية التي كانت تحت سيطرة المعارضة والمدمرة بالكامل دون خدمات وتضم الأحياء الغربية والجنوبية، إضافةً إلى المنطقة الفاصلة بين المعضمية وداريا.
- تجريف الملكيات الممتدة شمال المدينة والاستيلاء على الأراضي بدءاً من مطار المزة العسكري وصولاً إلى مدخل المدينة من جهة المتحلق الجنوبي «دوار الباسل» بحجة أن المنطقة حرم مطار

بالكامل.

- العامل الإيراني كان واضحاً أيضاً بذريعة حماية مقام «السيدة سكينة» الذي تحول لمريع أممي بتواجد كثيف للمليشيات الإيرانية وحزب الله وسط تقارير إعلامية تؤكد التعاقد مع شركات إيرانية لبناء مجمعات سكنية لتوطين الضباط الإيرانيين في المدينة.

حصار وتهجير أهالي معضمية الشام

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، مليشيات شيعية إيرانية وعراقية وحزب الله الشيعي اللبناني

الإشراف: الجيش الروسي

المهجرون: ستة

تتوسط معضمية الشام، المجاورة لداريا، عدة نقاط عسكرية وموالية للحكومة السورية منها مطار المزة العسكري وحي المشروع من الشرق، ومن الشمال جبال المعضمية التي تنتشر فيها الفرقة الرابعة بالإضافة لمساكن السومرية ومساكن الشرطة، بقي من سكانها البالغ عددهم 32 ألفاً 12 ألفاً. تعرضوا لحصار خانق في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 ترافق مع عمليات القصف ومنع وصول مساعدات الإغاثة والمواد الطبية⁶⁶.

نور مخيير من معضمية الشام -عضو الهيئة العامة للثورة السورية وعضو المركز الإعلامي بالمدينة في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات:

- بدأ حصار مدينة معضمية الشام بشكل جزئي في آب 2012 بعد اقتحام المدينة من قبل قوات الحكومة والمليشيات العراقية وحزب الله التي ارتكبت مجزرة بحق السكان بالذبح بالسكاكين أو الحرق أو الإعدام الميداني، بالإضافة لاعتقال العشرات من المدنيين. بعدها طبق الحصار تحت شعار «الجوع أو الركوع»، وفعلاً رفض الجميع في المدينة الاستسلام، لكن ومن شدة الحصار ظهرت على الجميع أعراض سوء التغذية، في 21 آب قصفت المدينة بالسلح الكيماوي وخلفت أكثر من 65 قتيل ومئات الإصابات، لتبدأ بعدها مفاوضات أفضت إلى هدنة في أيلول 2013 بعد وفاة أكثر من 15 طفل وامرأة بسبب الجوع، وكانت مقدمة لمفاوضات 2016 والتي تم التهجير على أساسها.

- المفاوضات بين وفد المعضمية «قادة الفصائل ورئيس المجلس المحلي» ووفد الحكومة تم القسم الأكبر منها في مقر الفرقة الرابعة، التي تقع بين المدينة ودمشق، وفي فندق الفورسيزنز بدمشق، وكانت جميع جلسات المفاوضات بحضور ضباط روس أو مندوب عنهم كونهم «الضامن» للاتفاق. وكان التفاوض محملاً بالتهديد والتخويف من قبل ضباط الجيش، رؤساء الأفرع الأمنية الذين عقدت معهم إحدى الجلسات، ولا يمكننا أن نسميه اتفاقاً بالأساس لأنه فُرض فرضاً على المدينة تحت تهديد القبول به أو حرق المدينة بساكنيها» في ظل عدم اكتراث العالم بما كان يحصل.

- ونتيجة المفاوضات دخلت الحافلات الخضر لنقل كل من يرفض دخول الحكومة إلى المدينة ما في إطار ما يسمى «المصالحة»، إلى مدينة إدلب في الشمال السوري وذلك في 19 تشرين الأول 2016، بينهم ناشطون ومقاتلون ومطلوبون لخدمة العلم وغيرهم، وبلغ عددهم 3 آلاف.

66 منسيون تحت الحصار: تقرير خاص حول مخيم اليرموك في دمشق ومدينة المعضمية في ريف دمشق. المركز السوري لتوثيق الانتهاكات، أيلول/سبتمبر 2013. شوهد في 30 آذار/مارس 2020، في: <https://bit.ly/3atrtDe>.

التهجير القسري في وادي بردى

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات وحزب الله

المهجرون: سنّة

كان الأمن المائي للعاصمة حاضراً في عمليات حصار وتهجير «وادي بردى» الخاضع لسيطرة المعارضة المسلحة والذي تصدر المشهد لسنوات لقيمته الرمزية والفعالية لسكان العاصمة دمشق، والذي شكلت السيطرة عليه الدافع وراء هجمات القوات الحكومية والميليشيات الإيرانية التي استهدفت مضخاته نهاية عام 2016 قبل الوصول إلى اتفاق يقضي بخروج عناصر المعارضة وعائلاتهم من منطقة وادي بردى إلى ادلب وسيطرة الحكومة على النبع والقرى المحيطة به.

يقع وادي بردى في الريف الشمالي الغربي لدمشق، ويبعد عن مركز المدينة حوالي 20 كيلومتراً، وتنتشر فيه 14 قرية هي «جديدة الشيباني - أشرفية الوادي - بسيمة- عين الخضرة-عين الفيحة-دير مقرن-كفير الزيت-دير قانون - الحسينية- سوق وادي بردى- كفر العواميد - برهليا - افره - هريرة». وتكتسب منطقة وادي بردى أهمية إستراتيجية كونها محاطة بالتلال التي تشرف على العاصمة دمشق، بالإضافة لوجود نبع عين الفيحة وتتبع قرى الوادي إدارياً لمنطقة الزبداني بمحافظة ريف دمشق.

سالم نصرالله رئيس المجلس المحلي لقرى وادي بردى:

«بدأت التظاهرات في قرى وادي بردى في وقت مبكر من انطلاق الثورة ووجهت بالعنف من قبل قوات الأمن والجيش حتى مطلع عام 2012 حيث تمكن الأهالي من السيطرة على معظم قرى الوادي وإخراج قوات الأمن والجيش منها وقاموا بطرد مفرزة أمن الدولة التي كانت تتمركز في نبع الفيحة، وبذلك تحكّموا بتدفق مياه النبع إلى مدينة دمشق. وقد حاولت القوات الحكومية استعادة السيطرة على الوادي عدة مرات دون جدوى مستخدمة القصف والحصار، وفي النهاية تم الاتفاق بين الأهالي والحكومة على إبقاء نبع الفيحة تحت سيطرة أبناء البلدة ممن هم موظفون في إدارة النبع في الأساس وبقي الحال كذلك مدة ثلاثة أعوام تقريباً».

جمال الدين المعروف باسم «أبو محمد البرداوي»، وهو من سكان قرية عين الفيحة، ومدير الهيئة الإعلامية في وادي بردى والناطق باسمها:

منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى عام 2011 حاولت الحكومات في سوريا استملاك قرية عين الفيحة وإخراج أهلها من بيوتهم وأراضيهم واستملاك ما ورثوه من أجدادهم منذ مئات السنين مقابل مبالغ مالية زهيدة جداً أو مقابل عقارات لا تساوي ربع قيمة العقار الأصلية، من هذه المحاولات كان مشروع الاستملاك عام 1978 الذي لاقى رفضاً من الأهالي لكن وبسبب الضغوط وخلال عامين اشترت الحكومة أغلب الملكيات القريبة من النبع فيما رفضت نسبة قليلة من المالكين بيع بيوتهم أو عقاراتهم، ومنهم جدي الذي رفض بيع بيته والخروج منه وفي التسعينيات قامت وزارة الدفاع باستملاك مساحات شاسعة من الأراضي في المرتفعات المحيطة بالوادي لصالح الحرس الجمهوري حيث تمركز اللواءان 104 و105 حرس جمهوري.

في عام 2007 أرسلت الحكومة مع بعض الوجهاء من القرية للأهالي قرار الدولة وعزمها على إفراغ عين الفيحة بالكامل وتعويض أهلها ببيوت في مدينة عدرا العمالية في الغوطة الشرقية، فلاقى هذا القرار غضباً شعبياً كبيراً من الأهالي وقرروا الخروج باعتصام كبير رجالاً ونساءً في حال تنفيذ القرار، لذلك تم تأجيله.

في عام 2015 قام بعض قادة الفصائل العسكرية المعارضة المتواجدة في عين الفيحة بقطع مياه النبع عن مدينة دمشق وربطوا إعادة ضخها للعاصمة بوقف الحملة العسكرية على مدينة الزيداني. ردت القوات الحكومية على قطع مياه النبع بحصار قرى الوادي وقصفها بالمدفعية والطيران، خاصة قرية عين الفيحة، ما أدى إلى نزوح أعداد كبيرة من الأهالي هرباً من القصف. استمر الحصار ستة أشهر تلاها توقيع اتفاق نص على فك الحصار وإعادة تدفق مياه نبع الفيحة بالإضافة إلى بنود أخرى تتعلق بالمطلوبين والمعتقلين لم ينفذ إلا قسم ضئيل منها.

في 22 كانون الأول/ 2016 شنت القوات الحكومية حملة جديدة وعنيفة على كامل قرى وادي بردى بالاشتراك مع مليشيات حزب الله اللبنانية وشددت الحصار على القرى التي تعرضت لقصف البراميل المتفجرة والمدفعية بشكل عشوائي، ومنعت خروج المدنيين، والنساء، والأطفال، والمرضى. واستمرت الحملة حتى تاريخ اتفاق التهجير في 27 كانون الثاني 2017 ولم تقبل الحكومة بمساعي الهدنة وقامت باغتيال المفاوض عن أهالي الوادي اللواء أحمد الغضبان حتى تمكنت من فرض اتفاق ينص على تهجير الأهالي والمسلحين إلى شمال سوريا بعد تجميعهم في قرية عين الفيحة. بتاريخ 28 من ذات الشهر بدأت عملية تهجير ما مجموعه 2250 شخصاً بينهم (50) مقاتل والباقي من المدنيين.

سمحت القوات الحكومية لاحقاً لبعض الأهالي من الموالين بالعودة باستثناء أهالي قريتي عين الفيحة وبسيمة حيث لم يسمح لأحد بالعودة إليهما. كما قامت الحكومة السورية بالاستيلاء على كامل العقارات والأراضي المحيطة بنبع الفيحة لصالح مؤسسة المياه وتم تدمير وتجريف عشرات المنازل من أجل حرم النبع المباشر وغير المباشر، فيما يقوم بعض رجال الأعمال المقربون من السلطة بشراء عقارات وأماكن بعض السكان الذين غادروا القرية قسراً.

استكمال التهجير

الغوطة الشرقية- التل وخان الشيخ- قدسيا والهامة- جنوب دمشق- القلمون الشرقي

الغوطة الشرقية

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، الطيران الروسي، ميليشيات عراقية وإيرانية وحزب الله

أطراف الاتفاقيات: النظام السوري، وروسيا، أحرار الشام المعارضة، فيلق الرحمن المعارض، جيش الإسلام المعارض

المهجرون: سنّة

شهدت أحياء الغوطة الشرقية تهجيراً قسرياً بعد تدمير شبه كامل للمدن والقرى والقصف المستمر على الأعيان المدنية والمساجد والمدارس والمراكز الطبية والخدمية، بمختلف أنواع الأسلحة المحرمة دولياً منها السلاح الكيميائي، وبالاتفاق بين روسيا وحركة أحرار الشام في آذار 2018 خرجت مدينة حرسيتا عن سيطرة المعارضة المسلحة، وخرج القطاع الأوسط عن سيطرة المعارضة بالكامل إثر اتفاق أبرم بين روسيا وفصيل «فيلق الرحمن» بذات التوقيت وخرجت مدينة دوما عن سيطرة المعارضة في نيسان إثر اتفاق أبرم بين روسيا وفصيل «جيش الإسلام»، بعد حصار طويل الأمد وعمليات عسكرية لم تتوقف طيلة السنوات الخمس. كان التفاوض في الغوطة على ثلاثة قطاعات، وتم التعامل مع كل قطاع بشكل مستقل بعد أن رفضت روسيا بشكل قاطع تشكيل وفد تفاوضي موحد للمناطق الثلاث، وأصرت على

التعامل مع كل منطقة وفصيل على حدة، ووفقاً للأمم المتحدة، خرج من الغوطة الشرقية خلال الفترة التي تمت بها الاتفاقيات بين 9 آذار وحتى 18 نيسان أكثر من 158 ألف شخص، أي حوالي 40% من سكان الغوطة الشرقية..

كان تهجير الغوطة الشرقية والسيطرة على مدينتي حريستا ودوما إعلاناً عن سيطرة الحكومة بشكل كامل على محيط العاصمة، الأمر الذي منحها تفوقاً سياسياً وعسكرياً وسمح بنقل التركيز العسكري إلى جنوبها للسيطرة على أحياء القدم والتضامن والحجر الأسود ومخيم اليرموك.

قدسيا والهامة

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات

الأطراف: قوات الحكومة السورية، القوات الروسية، قوات المعارضة المسلحة

المهجرين: ستة

وافقت المعارضة المسلحة في بلدي قدسيا والهامة في ضواحي دمشق الغربية على اتفاق «مصالحة» مع الحكومة في تشرين الأول 2016، بعد حملة عسكرية حاولت قوات الحكومة المتمثلة بالفرقة 14 التقدم باتجاه المنطقة مسبوقةً بقصف مدفعي من ربة مؤسسة معامل الدفاع وثكنة القوات الخاصة بالدريج، وطرحت تزامناً مع ذلك مشروع اتفاق لإخلاء المنطقة، تضمنت- كما باقي التسويات التي حصلت في الريف الدمشقي- تهجير المقاتلين وكل حاملي السلاح باتجاه الشمال السوري في إدلب، مقابل إيقاف القصف العشوائي على المنطقة، وإدخال المساعدات الغذائية للمدنيين، وإقامة قوات لجان شعبية من أبناء المنطقة، تكون تحت إمرة الحرس الجمهوري بشكل مباشر.

وتعتبر مدينتا قدسيا والهامة من أهم معاقل المعارضة في الريف الدمشقي عند بوابة دمشق، وتضمان ما يزيد على نصف مليون نسمة، بالإضافة لعشرات الآلاف من النازحين ولقريهما من القصر الجمهوري ومعظم مقرات الفرقة الرابعة، كانت الحكومة حريصة على السيطرة عليهما ضمن مخطط تأمين محيط القصر بإجبار المدن والبلدات المحيطة به على توقيع هدن وخروج الفصائل إلى الشمال السوري

التل وخان الشيخ: أبرمت المعارضة المسلحة في تشرين الثاني 2016 اتفاقاً مع الحكومة يقضي بـ «خروج عناصر المعارضة المسلحة مع عائلاتهم والمدنيين الراغبين من البلديتين الواقعتين بريف دمشق الغربي إلى مناطق في إدلب، وهجر بذلك مئات السكان قسراً..

تهجير القلمون الشرقي: تقع منطقة القلمون شرقي الطريق الدولي الذي يربط العاصمة دمشق بمدينة حمص، وتضم العديد من المدن منها الضمير، والناصرية، والرحبية، والقטיפفة، ويقدر عدد سكانها بـ 400 ألف نسمة عام 2011، فيما سكنها مئات آلاف النازحين لترتفع أعداد قاطنيها لقرابة المليون نسمة.

وفي 19 نيسان 2018، وافقت الفصائل العسكرية في القلمون على بنود اتفاق مع روسيا قضى بتسليم السلاح الثقيل وتهجير آلاف المدنيين الذين لا يريدون المصالحة باتجاه مناطق الشمال السوري، كما نص على نشر الشرطة الروسية على مداخل المدن وعدم دخول قوات الحكومة إلى المنطقة، إضافة إلى تسوية أوضاع من يرغب بالبقاء من خلال مركز داخل المنطقة.

مخيم اليرموك

«تقريباً، فرّ جميع اللاجئين الفلسطينيين هناك»

الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة، متحدثاً عن مخيم اليرموك عام 2018.

أبسس «مخيم اليرموك» عام 1957 على بعد 8 كيلومتر عن العاصمة دمشق، بهدف استيعاب اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا متفرقين في المساجد والمدارس والأماكن العامة. عام 2011، كان يعيش في مخيم اليرموك نحو 160 ألف لاجئ فلسطيني، وعشرات آلاف السوريين، وهو أكبر مخيم غير رسمي للاجئين الفلسطينيين في سوريا، وكان يعتبر عاصمة للشبكات الفلسطينية في العالم، [حسب الأمم المتحدة](#).⁶⁷

بعد سيطرة المعارضة المسلحة على مخيم اليرموك 2012، فرضت الحكومة السورية وفصائل فلسطينية تابعة له بينها «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة» حصاراً خانقاً على مخيم اليرموك.

في ديسمبر/كانون الأول 2012، أجبرت الأعمال القتالية نحو 140 ألف من سكان المخيم على المغادرة، [حسب الأمم المتحدة](#).⁶⁸ في نيسان/أبريل 2015، استولت جماعة داعش على ثلثي المخيم، و«شردت آلاف آخرين إلى بلدات يلدا وبيلا وبيت سحم وحي التضامن»⁶⁹.

في يوليو/تموز 2013 [فرضت القوات الحكومية](#)⁷⁰ والقوات الموالية لها حصاراً تاماً على نحو 18 ألف مدني ومنعت دخول المعونة الإنسانية.

في مايو/أيار 2018، عقد النظام السوري بإشراف روسي/تركي/إيراني اتفاق إجلاء أدى إلى نزوح 10 آلاف مدني من مخيم اليرموك. قالت لجنة الأمم المتحدة للتحقيق في سوريا إن «غالبية المدنيين الـ 10 آلاف الذين بقوا محاصرين داخل المخيم حتى إعادة الاستيلاء عليه في 21 أيار/مايو، سُردوا قسراً عملاً بـ «اتفاق إجلاء»». [قالت](#) «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين» الأونروا إن مخيم اليرموك يقبع في حالة خراب، وأنه يكاد لا يوجد منزل واحد لم يتم تدميره أو الإضرار به. قال الناطق الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة: «فرّ جميع اللاجئين الفلسطينيين الموجودين هناك تقريباً».

اتفاق تهجير اليرموك وكفريا/الفوعة

في 28 أبريل/نيسان 2018، قالت وكالة الأنباء السورية الحكومية إنه تم التوصل إلى اتفاق يقضي بخروج المقاتلين وعائلاتهم من مخيم اليرموك، مقابل خروج أهالي بلدتي كفريا والفوعة.

أطراف الاتفاق: الحكومة السورية وهيئة تحرير الشام بشكل رئيسي، وإشراف إيران وروسيا، وتركيا.

شمل الاتفاق إجلاء المقاتلين وعائلاتهم من مخيم اليرموك إلى إدلب، وإجلاء جميع سكان بلدتي كفريا والفوعة الشيعيتين بريف إدلب، البالغ عددهم نحو 7 آلاف، إلى حلب.

عام 2020، أعلنت محافظة دمشق عن المخطط التنظيمي رقم 105 الذي يشمل مخيم اليرموك، وأمهلت

67 مخيم اليرموك (مخيم لاجئين غير رسمي)، الأونروا-وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

68 الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 9، A/HRC/39/65، أغسطس/آب 2018، <https://digitallibrary.un.org/record/1641475?ln=en>.

69 المرجع السابق.

United Nations, Human Rights Council, Report of the Independent International Commission of Inquiry on the Syrian Arab Republic, A/HRC/39/65, 9 August 2018, <https://digitallibrary.un.org/record/1641475?ln=en>

70 المرجع السابق.

أصحاب الحقوق وأهالي المنطقة شهراً فقط لتقديم الاعتراضات. واجه المخطط اعتراضات من آلاف السكان. لم تلغ الحكومة المخطط، بل صرحت أنها ستؤجله.

منعت الحكومة السورية أهالي مخيم اليرموك من العودة لسنوات، ثم وضعت [شروطاً تعجيزية](#)⁷¹ عام 2020 للعودة، منها: الموافقة الأمنية، وإثبات الملكية، وسلامة المنزل، رغم علم الحكومة بحجم الدمار الذي طال أغلب الأبنية. حتى أوائل عام 2021، لم تعد [إلا بضع مئات](#)⁷² من العائلات إلى مخيم اليرموك.

التهجير القسري شرقي مدينة حلب

المرتكب: قوات الجيش الحكومي، المخابرات، الميليشيات الإيرانية والعراقية وحزب الله، روسيا

المهجريين: سئة

أطراف الاتفاق: قوات الحكومة السورية، روسيا، تركيا، أحرار الشام المعارضة

ابتداءً من عام 2012 انقسمت مدينة حلب إلى شطرين، حيث خضع الشطر الشرقي لسيطرة جماعات المعارضة المسلحة، والشطر الغربي لسيطرة الحكومة السورية. وفي 7 تموز 2016 فرضت القوات الحكومية حصاراً على الشطر الشرقي الذي كان يقطنه حينها حوالي 250.000 - 275.000 شخص، وفرضت قيوداً صارمة على وصول الغذاء والدواء للمحاصرين، بالتزامن مع هجمات جوية للجيش الحكومي بمساندة القوات الروسية استهدفت المدنيين والأعيان المدنية، مستخدمة الأسلحة الحارقة، والقنابل العنقودية المحظورة. استهدفت هذه الهجمات بالدرجة الأولى الأحياء المأهولة السكنية والأسواق والمستشفيات في قلب المدينة دون وجود أهداف عسكرية في محيط تلك الأماكن.

قال أحمد مجاهد عطار الملقب بـ «مجاهد أبو الجود» وهو صحفي من مدينة حلب، ويعمل مع مركز حلب الإعلامي وتلفزيون تي في نيوز البريطاني: بدء حصار حلب بشكل فعلي قبل عام 2016 وتحديداً قبل ثمانية أشهر على إعلان الحصار حين تقدمت قوات الحكومة في قريتي الملاح وحندرات شمال شرقي المدينة على طريق «الكاستيلو» المنفذ الوحيد للسكان المستهدف دائماً بالقذائف من قبل وحدات الحماية الكردية في حي الشيخ مقصود المطل على الطريق، ما جعل التنقل من خلاله شديد الخطورة، وادى لشح دخول المواد الغذائية بشكل كبير، قبل أن تتمكن قوات الحكومة والميليشيات الأجنبية الداعمة لها من إحكام الحصار على الأحياء الشرقية لمدينة حلب بشكل كامل بتاريخ 01 حزيران 2016».

يتابع قائلاً:

وثقت فرق الدفاع المدني السوري بين 15 و28 تشرين الأول 2016 استهداف المدينة بأكثر من ألفي غارة جوية وسبعة آلاف قذيفة مدفعية وصاروخية عدا الصواريخ الباليستية والأسلحة المحرمة دولياً. إضافة لاستهداف الشوارع العامة بشكل مستمر ما يُصعب من عملية وصول طواقم الإسعاف والدفاع المدني للأماكن التي تتعرض للقصف ويجعلها عاجزة عن تقديم أي خدمة للسكان. كما خرجت كل المشافي خلال الحصار عن الخدمة بشكل كامل إضافة لاستهداف المخازن والمراكز الإغاثية لتوقف عمل المؤسسات الإغاثية وأفران الخبز بشكل شبه كامل أيضاً

71 "عودة سكان مخيم اليرموك إلى منازلهم الصالحة للسكن خلال أيام قليلة"، صحيفة الوطن/فيسبوك، 5 أكتوبر/تشرين الأول 2020.

72 مخيم اليرموك (مخيم لاجئين غير رسمي)، الأونروا-وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

في كانون الأول عام 2016 ونتيجةً لمفاوضاتٍ بين «حركة أحرار الشام الإسلامية» وممثل عن الحكومة الروسية، تم الاتفاق على إخلاء جميع مقاتلي المعارضة إلى شمال محافظة حلب. ورغم أن الاتفاق لم يتضمن تهجير المدنيين، لكن تجربة الحصار والقصف اليومي، وانعدام الثقة بالتعهدات الحكومية، وخوف المدنيين على حياتهم من بطش الحكومة وانتقامها، أدت لخروج الغالبية العظمى من السكان الذين كانوا في المنطقة والذين قدر عددهم بحوالي 37.000 شخص.

قال أحمد مجاهد عطار في شهادته:

ابتدأ خروج أول دفعة من المحاصرين (قافلة الجرحى) بتاريخ 15 كانون الأول 2016، عرقلت خروجها قواتُ الحكومة واستهدفت الجرحى وعناصر الدفاع المدني بالرصاص المباشر ما أدى لمقتل شخص وإصابة ثلاثة آخرين. استمرت عملية الإجلاء ثمانية أيام كاملة انتهت بتاريخ 22 كانون الأول 2016.

شهادة سالم الأطرش المولود في مدينة حلب، وأمين سر المجلس المحلي لمدينة حلب منذ 03 آذار 2013 لغاية حزيران 2015، ثم عضو هيئة عامة لمجلس المدينة:

بعد تقدم قوات الحكومة وإيران مدعومة بغطاء جوي روسي فرض الحصار على المدينة في 4 تموز 2016. عانى 300 ألف نسمة من وطأة الحصار ونقص كبير في المواد الغذائية، وعجزت الأمم المتحدة عن إدخال أي مساعدات طوال فترة الحصار التي استمرت لستة أشهر، باستثناء أسبوعي فتح طريق الراموسة وخلالها خرج بعض السكان هرباً من الحصار وتعرض الكثير منهم للقصف أثناء الخروج، لكن لم يتم إدخال أية مواد غذائية، وكان حصاراً مطبقاً من ثلاث قوى: الجيش السوري، والقوات الإيرانية لواء القدس الفلسطيني، والميليشيات حزب الله، لواء الباقر، فاطميون، والقوات الروسية جواً والتي دمرت البنية التحتية وجميع الطرق والأحياء وكان 90% من ضحايا القصف مدنيين.

في سبتمبر/أيلول 2015، بدأت روسيا بدعم القوات الحكومية على عدة جبهات قتالية رئيسية، «بما فيه في حلب، حيث تم استخدام الضربات الجوية بهدف شامل وهو محاصرة شرق حلب»⁷³.

استمرت الحكومة السورية وروسيا بشن هجمات جوية عشوائية على شرقي حلب بشكل شبه يومي، شملت مختلف البنى التحتية الضرورية للحياة، بما فيها المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمخابز والأسواق. في أواسط 2015، فرضت الحكومة السورية بدعم جوي روسي حصاراً على القسم الشرقي من مدينة حلب الذي كان يضم نحو ربع مليون شخص وقطعت عنه كل الإمدادات.

في سبتمبر/أيلول 2016، شن الطيران السوري والروسي حملة قصف جوي مكثف لمدة شهر على مناطق المعارضة، استخدمت فيها الأسلحة المحظورة.

في 14 ديسمبر/كانون الأول 2021، وجدت محكمة أودنسه في الدنمارك شركة دانمركية مذنبه بانتهاك العقوبات الأوروبية، لتزويدها روسيا بالوقود اللازم لتنفيذ غارات جوية في سوريا، وأنها كانت يجب أن تعلم أن روسيا، على الأغلب، تستخدم الوقود في حملتها الجوية بسوريا.

زودت الشركة الدانمركية الروس بالوقود، خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2015 إلى مايو/أيار 2017.

قال الخبير العسكري الدنماركي، الرائد ميكيل ستورم ينسن، إن كمية الوقود الذي باعتها الشركة الدانمركية لروسيا 172 ألف طن، كان ذا أهمية كبيرة لتمكين الروس من شن الهجمات الجوية.⁷⁴ قال ينسن في

73 الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية، 2، A/HRC/34/64، فبراير/شباط 2017.

74 Ekspertter: Brændstofmængde i dansk sag var afgørende for Syrien-krig, DR.dk, 19 November 2020. <https://www.dr.dk/nyheder/indland/ekspertter-braendstofmaengde-i-dansk-sag-var-afgoerende-syrien-krig?fbclid=IwAR0rHnzlqclfnEMLPuMRm1HVc-AU6oDWC1C9d0mrxkFPVEVH15324PQ-vR0>

شهادته أمام المحكمة إن الضربات الجوية الروسية في خريف 2016 لعبت دوراً حاسماً في سقوط حلب الشرقية.⁷⁵

قال أندرس ريشندورف، مدعي الدولة العام الدنماركي للجرائم الاقتصادية الخاصة والدولية:⁷⁶

أدينت شركتان ومدير ببيع أكثر من 170 ألف طن من وقود الطائرات لشركات روسية أرسلته إلى سوريا. هذا يشير إلى خطورة الانتهاك بأن الوقود دخل خزانات الطائرات المقاتلة الروسية التي قصفت سوريا نيابة عن الأسد. إنه أمر خطير للغاية بالطبع عندما تنتهك شركة دنماركية عقوبات الاتحاد الأوروبي التي تم فرضها ضد دولة أخرى على أساس وضع حرج للغاية.

في 1 ديسمبر/كانون الأول 2016، دعا تحالف عالمي من 223 منظمة غير حكومية، من بينها المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى عقد دورة استثنائية طارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة للمطالبة بوقف جميع الهجمات غير القانونية على المدنيين في حلب.⁷⁷

أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها إيران والمليشيات التابعة لها

تهجير القصير على أيدي مليشيا حزب الله

كانت معركة مدينة القصير التي تقع على مسافة 35 كم جنوب غربي حمص و15 كم الحدود اللبنانية، والتي انتهت بسيطرة الحكومة السورية عليها، حدثاً مفصلياً رتب تداعيات كبيرة معنوية وعسكرية. فالقصير نقطة الوصل بين الشمال اللبناني وريف حمص الجنوبي على مسافة 10 كم عن العقدة التي تتلاقى فيها معظم الطرق الدولية داخل سورية.

وتتبع للقصير إدارياً أكثر من أربعين قرية مختلطة دينياً وطائفيًا؛ إذ يتركز المسلمون السنة، والمسيحيون في المدينة ومحيطها القريب قرى الموح، وأبو حوري، وتحيط بها قرى شيعية، أبرزها البرهانية، والدمينة الشرقية، والعقريية، والنزارية، وقرى علوية مثل الحيدرية والعبودية. شهدت القصير الإعلان المباشر عن تدخل حزب الله للقتال في سوريا، بعد حملة تجيش طائفي لإقناع جمهوره بواجب القتال للدفاع عن القرى الشيعية في منطقة القصير.

في حزيران عام 2013 شهدت المدينة أول وأكبر عملية تهجير قسري شهدتها الحرب السورية، وذلك بعد هجوم كبير استخدمت فيه قوات الحكومة ومليشيا الحزب جميع أنواع الأسلحة، إلى جانب قصف جوي مركّز، دفع المدنيين إلى النزوح إلى الشمال السوري، كما لجأ عدد منهم إلى بلدة عرسال اللبنانية القريبة، وحتى إعداد الدراسة لم يتجاوز عدد العائدين إلى المدينة نسبة 10% من المهجرين.

حوّل "حزب الله" القصير خلال السنوات الماضية إلى قاعدة ومنطلق لعملياته العسكرية التي توسعت

Dan-Bunkering trial: Denmark also bombed Syria, confirms defence counsel, Mainfold Times, 25 November 2021. <https://www.manifoldtimes.com/news/dan-bunkering-trial-denmark-also-bombed-syria-confirms-defence-counsel>

Dan-Bunkering, Bunker Holding og direktør dømt for at sælge brændstof til Syrien, Anklagemyndigheden, 14 December 2021. <https://anklagemyndigheden.dk/da/dan-bunkering-bunker-holding-og-direktoer-doemt-saelge-braendstof-til-syrien>

77 "متحدون من أجل السلام في سوريا: نداء من المجتمع المدني العالمي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة"، هيومن رايتس ووتش، 1 ديسمبر/كانون الأول 2016. <https://www.hrw.org/ar/news/2016/12/01/297034>

إلى بقية المناطق السورية، وخاصة الواقعة على الشريط الحدودي مع لبنان، إضافةً إلى حركة نشطة يقوم بها حزب الله وأنصاره بشراء عقارات السكن والأراضي الزراعية مستغلًا حاجة الناس والفقر الذي لحق، مستفيداً من القانون رقم (11) لعام 2011 الخاص بأحكام تملك الأشخاص غير السوريين للحقوق العينية العقارية الذي يتيح للأجانب تملك الحقوق العقارية بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية والخارجية

في تشرين الأول 2018 تم الإعلان عن المخطط التنظيمي لمدينة القصير، بموجب القانون «رقم 10 وتحدد مهلة الاعتراض على المخطط لديوان مجلس المدينة اعتباراً من 10 من تشرين الأول ولغاية 9 من تشرين الثاني بنهاية الدوام الرسمي، في واقع غياب سكان المدينة وعدم قدرتهم على القدوم إليها من أجل إثبات ملكياتهم، وبنسبة دمار بلغت 75% من المدينة.

يقول خالد حربا (أبو معاوية)، المولود في القصير وعمره 57 عاماً في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا:

انطلقت الثورة في القصير كغيرها من المناطق السورية سلمية ولمدة ستة شهور كانت الحكومة فيها ترتكب أفظع الجرائم والمجازر وأشهرها مجزرة العاصي التي ارتقى فيها 13 شهيدا إضافة للقتل والتنكيل بالمعتقلين، ما اضطر أبناء البلدة لحمل السلاح وكانت لهم السيطرة على المدينة رغم الحصار التي استمرت حتى حزيران 2013 عندما حشدت الفرق العسكرية وحزب الله الذي دخل بقوة وشن حرباً بأعتى الأسلحة الأرضية والطائرات المقاتلة والحوامات وكانت المنطقة الأولى التي استخدمت فيها البراميل واستمرت الحرب وقدم أهالي القصير ما يقارب 3300 شهيد ومثلهم من الجرحى أغلبهم مدنيين بمختلف الأعمار. ناهيك عن دمار ما يقرب من ثلثي المدينة كلياً، وإحراق الممتلكات والمزروعات حتى انقطعت سبل العيش، في ظل انقطاع الدعم الصحي وعدم وجود الكوادر والأماكن الآمنة لحماية الجرحى.

يتابع «خالد حربا»:

بتاريخ الخامس من حزيران 2013 قرر المقاتلون الانسحاب من القصير بطريقة عشوائية عبر «فتحة الدمينة» باتجاه الجانب الشرقي لطريق الشام والتي سميت *فتحة الموت* لكثرة من ارتقى خلال عبورها كونها محصورة بين حاجزين عسكريين مدعمين بين الجبال ما أدى لارتفاع المئات وجرح مئات آخرين. أما أهالي القصير فقد تعرضوا لتهجيرين الأول مدينتهم والثاني من القلمون الغربي، بعد ملاحقتهم بالقتل والدمار والطيران الذي أرغمهم على النزوح من جديد باتجاه عرسال القسم الأكبر ومنهم من توجه للشمال السوري».

ورد التهجير القسري لأهالي القصير في [تقرير لجنة التحقيق](#)⁷⁸ المستقلة بشأن الجمهورية العربية السورية عام 2013:

في آذار ونيسان، سعى مدنيون مشردون داخلياً - معظمهم من محافظة حمص - للجوء إلى دير عطية، وهي بلدة واقعة شمال محافظة دمشق. وفي الفترة بين 19 و23 نيسان قصفت القوات الحكومية دير عطية ووجهت رسالة إلى سلطات البلدة تأمرها فيها بإرغام المشردين داخلياً على المغادرة. وما لم يحصل ذلك، فستعرض البلدة للهجوم. وفي أواخر نيسان أمهل رئيس بلدية دير عطية المشردين أربعة أيام للمغادرة قبل وقف حصصهم من الخبز. وبعيد ذلك، هجر دير عطية مشردون داخلياً، كثير منهم من مدينة حمص والقصير

78 "تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية"، 18 تموز 2013، الجمعية العامة للأمم المتحدة، <https://undocs.org/ar/A/HRC/23/58>

من خلال استعراض الأدلة التي جمعت منذ كانون الثاني، توصلت اللجنة إلى قناعة مفادها أن خطورة الجرائم التي ارتكبتها القوات الحكومية والمليشيات التابعة لها والجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، وانتشار هذه الجرائم، واستمرار ارتكابها بمعدلات مفرجة، كل ذلك يعزز توصية اللجنة بضرورة الإحالة إلى العدالة على المستويين الوطني والدولي... وأنه لا يمكن أن تحجب الحقيقة المتمثلة في استحالة تحقيق سلام دائم بدون عدالة.

يسكن حالياً في مدينة القصير ما بين 2 إلى 5 آلاف شخص. في تموز 2019، سمح الأمن العسكري لأكثر من ألف شخص بالعودة بعد مماطلة حزب الله ومليشياته المحلية واعتراضه على العودة الجماعية للسكان، حتى لو كان العائدون من الموظفين، أو ممن «يُعرف عنهم ولاؤهم للحكومة»، رغم ظهور حسن نصر الله قائد الحزب الإعلامي المتكرر والذي دعا فيه أهالي المدينة للعودة.

اتفاقية المدن الأربعة «الزبداني، مضايا، الفوعة، كفريا

«في الصراع على السلطة في حرب وحشية بالوكالة بين الدولة والجهات الفاعلة غير الحكومية، أصبحت البشري سوريا سلعة، قابلون للتبادل، ويتعرض للقصف، ويتضورون جوعاً حتى الموت».

- أنابيل بوتشر، بروفيسورة في جامعة برلين الحرة في [ورقتها التحليلية](#):⁷⁹ «عمليات نقل السكان القسري على نطاق واسع في سوريا».

المرتكب: قوات الجيش الحكومي والمخابرات، ميليشيات شيعية إيرانية وعراقية، حزب الله الشيعي اللبناني، هيئة تحرير الشام السننية

المهجرون: سنّة، شيعة

أطراف ورعاة الاتفاق: قوات الحكومة السورية، إيران، قطر، هيئة تحرير الشام

كان اتفاق المدن الأربعة أوضح معالم المشروع الإيراني للعبث بديمغرافيا سوريا وأكثرها مباشرة. يمثل الاتفاق توافق الأطراف في تنفيذ هندسة ديمغرافية طائفية، إذ تمت عملية اقتلاع السكان ونقلهم بناءً على فرز طائفي معلّن، تعرضت فيها الأكثرية السننية إلى عملية تهجير قسري، لتحل محلها جماعات شيعية أجنبية إضافةً للشيعية السوريين، وتعرضت فيها الأقلية الشيعية إلى تهجير واستبدال بفئات سننية .

اتفاق المدن الأربع «كفريا - الفوعة والزبداني - مضايا» الذي تم في العاصمة القطرية الدوحة بين ممثلين عن إيران وآخرين عن جيش الفتح «هيئة تحرير الشام وحركة أحرار الشام» إضافة إلى فصائل معارضة أخرى، نص في بنده الرئيسي على إخلاء مدينتي الفوعة وكفريا، مقابل خروج المسلحين وعوائلهم من مدينتي الزبداني ومضايا، و شكل نهاية مسار من المفاوضات بدأت في أيلول 2015، وقد نص بدايةً على وقف إطلاق النار في المدن الأربع، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إليها، وهو ما لم تلتزم به الحكومة ومليشيا حزب الله ومارست قواتهما عمليات تضييق وسطو على المساعدات في المقابل كانت المساعدات الغذائية والطبية وحتى الاسلحة تدخل بسخاء للفوعة وكفريا عن طريق الجو.

انخرط الدوحة في المفاوضات والضغط التي مارستها على المعارضة المسلحة كان بطلب من القيادة

Böttcher, A. «Large-scale forced population transfers in Syria: details of the recent «four towns 79 agreement» May 2017, https://www.sdu.dk/-/media/files/om_sdu/centre/c_mellemoest/videncenter/artikler/2017/ab+article+may+17.pdf

الإيرانية «قاسم سليمان» لتسهيل عملية تحرير المختطفين القطريين في العراق عام 2015⁸⁰. حيث قام مجهولون باختطاف 26 قطرياً من مخيم صيد في منطقة صحراوية جنوب العراق بالقرب من الحدود مع السعودية، بينهم أفراد من الأسرة الحاكمة تبين لاحقاً أن الجهة الخاطفة هي ميليشيا «أبو الفضل العباسي» التابعة لإيران، وفي ظل عجز الحكومة العراقية التام رغم تواجد المختطفين القانوني على أراضيها، اتجهت قطر إلى إيران التي تعهدت بالضغط على تابعها لتسليم المختطفين مقابل فدية مالية نفتها الحكومة القطرية ومقابل التدخل لدى المعارضة السورية لإنجاز إجلاء سكان الفوعة وكفريا .

امتد الاتفاق ليشمل عدة مدن وبلدات هي: مضايا الزيداني، وكفريا والفوعة وما حولهما، إضافة إلى «تفتاز وطعوم ومزارع بروما وزردنا وشلخ ومصرة مصريين ورام حمدان ومدينتي بنش وإدلب المدينة»، وكذلك بلدات «يلدا وببيلا وبيت سحم» جنوبي دمشق، وعلى أن يتم إخلاء كامل سكان الفوعة وكفريا، خلال مدة زمنية أقصاها 60 يوماً، وعلى مرحلتين ابتداء من 4 نيسان 2017، مقابل ترحيل مقاتلي الزيداني وعوائلهم من مضايا والزيداني والمناطق المحيطة بهما إلى الشمال السوري، وفي المرحلة الثانية يفترض أن يتضمن الاتفاق إطلاق سراح 1500 من المعتقلين في سجون الحكومة والتعامل مع ملف الأسرى نص الاتفاق على تقديم قوائم مشتركة من الطرفين بأعداد وأسماء الأسرى، وإخلاء مقاتلي «هيئة تحرير الشام» من مخيم اليرموك جنوبي دمشق.

الاتفاق ورغم الحاجة الإنسانية التي فرضت القبول به بفعل ظروف الحصار والتجوع التي طبقت على أهالي وادي بردى أتى من الناحية العملية والاستراتيجية بالكامل لمصلحة الحكومة والمشروع الإيراني في المنطقة:

- سكان الفوعة وكفريا الذين يبلغ عددهم في أقل التقديرات 30 ألف نسمة، الغالبية العظمى من الذكور البالغين منهم مقاتلون مدربون على السلاح، شاركوا في عديد من المعارك إلى جانب الحكومة السورية، وعنى القبول بترحيلهم إمدادها بالآلاف المقاتلين المدربين، في ظل ما تعاني منه قواتها من نقص العنصر البشري المدرب والقادر على القتال.

شكّلت الفوعة وكفريا توازناً استراتيجياً لصالح المعارضة، وقدم حمايةً جزئيةً للمدن والبلدات في محافظة إدلب، بفعل ولاء أهل المدينتين المطلق لإيران وحرص الأخيرة على حمايتهم، وبمجرد الانتهاء من تنفيذ الاتفاق سحبت ورقة البلديتين من يد المعارضة، وبات مدنها تحت رحمة طيران الجيش الحربي.

لأسباب تتعلق بالقرار في طهران لم يتم توطين أهالي الفوعة وكفريا في وادي بردى، حيث توزع مهجرو المدينتين على مراكز الإيواء في حمص واللاذقية، في حين انتظر الباقون حتى اتفاق الإخلاء الكامل عام 2018 قبل الانتقال إلى مركز الإيواء في جبرين شرقي حلب ليتم نقلهم بعد فترة قصيرة إلى حلب ليسكنوا في منازل لمُهَجَّرين من أحياء الصالحين والميسر والمشهد والسكري والفردوس وتم تزويدهم بمساعدات مالية سخية من الجمعيات الخيرية الإيرانية «مجمع مهاد» ومجمع الثقلين و«مركز البصيرة». في صيف عام 2019 سلمت ميليشيا «لواء الباقر» و«فيلق المدافعين عن حلب» بدعم مباشر من «هيئة إعادة الإعمار الإيرانية» 50 منزلاً من أصل 300 جرى ترميمها في حي المرجة بحلب لاستيعاب مُهَجَّرين من الفوعة وكفريا.

تخضع حلب الشرقية لمليشيات «لواء الباقر» و«فيلق المدافعين عن حلب» التي تولت عملية تسليم المنازل، في المقابل لا تملك الحكومة السورية نفوذاً كبيراً في المنطقة منذ هزيمة المعارضة عام 2016 واكتفت بدور المتفرج خلال تسليم المساكن وتداولت مواقع إعلامية موالية الخبر بالصيغة التالية «أهالي حي المرجة في حلب تبرعوا بـ 300 شقة سكنية لأهالي كفريا والفوعة، وقدمت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مساعدات أساسية للعوائل النازحة ومن ضمنها تأمين الاحتياجات السكنية وترميم المنازل».

The Guardian, 'Qatari Royal Family Members Used as Leverage in Syrian Population Swap', 14 April 2017. 80
.Accessed on 22/02/2020, at: <http://bit.ly/3c0YAj4>

الزبداني ومضايا

تقع منطقة الزبداني في محافظة ريف دمشق وتتبع لها إدارياً، بالقرب من الحدود اللبنانية السورية. وتعتبر مدينة الزبداني مركز المنطقة، وتبعد عن العاصمة دمشق حوالي 45 كيلومتراً. ومنطقة الزبداني والقرى والبلدات التابعة لها وخاصة ناحيتي مضايا وسرغايا أهمية استراتيجية وعسكرية كبيرة، نظراً لأنها تقع على الحدود اللبنانية السورية، وتشكل صلة الوصل ما بين سوريا ولبنان تجارياً واقتصادياً، ولكونها تطل على الطريق الدولي الواصل ما بين دمشق وبيروت، وهو ما دفع بالحكومة السورية وحزب الله اللبناني لإبقاء سيطرتهم على هذه المناطق.

تكثف ظهور حزب الله العسكري في منطقة الزبداني منذ العام 2015، حيث تولت القوات الحكومية وميليشيا الدفاع الوطني قبل ذلك الوقت أمر الحملات العسكرية المتعددة وفرض الحصار. وقد بدأت القوات الحكومية والمليشيات المتحالفة معها في تموز/ 2015 محاصرة مضايا والزبداني. رداً على حصار «هيئة تحرير الشام» و «حركة أحرار الشام» في آذار 2015 على كفريا والفوعة.

عامر برهان، من مواليد الزبداني عام 1963، وعمل سابقاً مديراً للهيئة الطبية في الزبداني وعضو مجلس محلي وعضو لجنة المفاوضات مع السلطة ما يلي:

عام 2012 خرجت مدينة الزبداني عن سيطرة الحكومة السورية، التي ردت بحشد قوات من النخبة وبحملة عسكرية وقصف مدفعي بشكل مكثف لاقتحام المدينة، ما أدى لموجة النزوح الأولى خلال الثورة، لينسحب الجيش بعدها ويتمركز على أطراف الزبداني ويتابع القصف المدفعي الذي أدى لإفراغ المدينة تقريباً وفي منتصف 2013 بدأ استخدام البراميل المتفجرة بهدف التدمير وتهجير من تبقى من السكان في ظل غياب أي منفعة عسكرية للبراميل التي وصل عددها إلى 4800 برميل قبيل حملة الزبداني في تموز عام 2015.

يضيف عامر برهان:

في بداية عام 2015 كان حزب الله يسعى لاستكمال سيطرته على الحدود، وبدأت الاستعدادات واضحة لشن حملة بالاشتراك مع الجيش السوري على الزبداني بالتزامن مع سيطرة جيش الفتح على كامل إدلب عدا قرنتي «كفريا والفوعة اللتين سيرتبط مصيرهما مع مصير الزبداني فيما بعد. وفي الثالث من شهر تموز 2015 بدأت حملة الجيش على الزبداني بقيادة حزب الله، وتم تشديد حصار مضايا الواقعة تحت سيطرة أحرار الشام، كانت مدينة الزبداني محاصرة تماماً والسقوط أمر محتوم، ولكن أحرار الشام استمرت بالقتال وإيقاع خسائر في صفوف الحزب والجيش.

رد حزب الله حينها للضغط على المقاتلين بتهجير أقاربهم قسرياً من مناطق النزوح كبلودان والإنشاءات والمعمورة الواقعة تحت سيطرة الحكومة السورية واعادتهم قسراً لبلدة مضايا، كان الجيش بأمر من الحزب يدهم البيوت لاعتقال العوائل وتوجيه الإهانات والاعتداء على من يعترض، وكانت تنقل العوائل بسيارات النقل العسكرية إلى مضايا. وعندما أصبح سقوط المدينة وشيكاً فوضت حركة أحرار الشام جيش الفتح للتدخل لوقف الاقتحام، عندها تدخل جيش الفتح لاقتحام القرى الشيعية في إدلب حتى يجبر حزب الله على وقف الهجوم على الزبداني، وبعد معارك ومفاوضات طويلة استمرت 88 يوم استطاع الطرفان «جيش الفتح وحزب الله» برعاية قطرية إيرانية من خلال الوسيط التركي التوصل إلى اتفاق ينص على ما يلي:

- وقف العمليات العسكرية على الزبداني ومضايا وكفريا والفوعة.
- إدخال المساعدات الإنسانية للمدن الأربعة
- إخراج المصابين من المناطق المحاصرة لتلقي العلاج
- خروج من يود الخروج من الزبداني ومضايا باتجاه إدلب، ومن الفوعة وكفريا باتجاه مناطق سيطرة الحكومة.

على أن تنفذ البنود خلال 3 أسابيع، ولكن تمت المماثلة في التنفيذ لمدة عامين تخللها مجاعة في مضايا والزبداني.

يضيف عامر:

أدت المجاعة إلى موت ما يناهز سبعين شخصاً من الجوع. عند توقيع الاتفاق تم إدخال مساعدات غذائية إلى المدن الأربع، أي بعد 3 أشهر من الحصار. كانت المساعدات عبارة عن حبوب فقط، بينما فقدت الخضار واللحوم حتى الخبز من الزبداني ومضايا. كان الناس يقطعون الأشجار لاستخدام أخشابها في طهي الحبوب والتدفئة، بينما كان من المفترض خروج من يود الخروج بعد دخول المساعدات بثلاثة أسابيع. تعطل تنفيذ الاتفاق واستمر الحصار وخلال مدة شهر نفذت المعونات الغذائية وبدأت المجاعة الشديدة. قام البعض ببيع الكلاب والقطط لإطعام الأطفال، وبدأت الفئات الأضعف في المجتمع بالانهيار، وخيم شبوح الموت على بلدة مضايا، ومن حاول الهروب اصطادته الحواجز العسكرية المحيطة والألغام المزروعة على محيط البلدة.

أما ي عدنان برهان، ويشاركها عدة شهود آخرين ومنهم سميرة عبد اللطيف رعد:

بدأت اللجان الشعبية بمضايا وعناصر من حزب الله يرافقهم أشخاص نعرفهم من الزبداني مثل إبراهيم الأيوبي (متطوع بالأمن العسكري) وعبد الله التل متطوع باللجان الشعبية التابعة للحكومة بإجبار العائلات على الرحيل عن الزبداني مثل حي المعاصر قرب حرش بلودان فكانوا يجبرون العائلات على الخروج من منازلهم ولا يسمح لهم إلا بحمل حقيبة واحدة صغيرة، ويجبرون على ركوب سيارات الزيل المخصصة لنقل الجنود وايصالهم لمضايا. وقد نقل خلال هذه المدهمات العشرات من العائلات منهم أقبائني وعائلات صديقاتي، وكذلك كان نصيب أهالي الزبداني الذين نزحوا إلى الديماس أيضاً. أما الأحياء المتاخمة للمدينة، فتمّ خلال شهر واحد تهجير غالبية قاطنيها من العائلات المعروفة بمعارضتها للحكومة السورية، وزجهم جميعاً في بلدة مضايا، والإبقاء على بعض الموالين وعائلات العسكريين والمنتسبين للدفاع الوطني الحليف للحكومة السورية.

لم ينص الاتفاق صراحةً على خروج جميع أهالي مدينتي الزبداني ومضايا، بل المسلحين وعائلاتهم ومن يرغب بالخروج من باقي المدنيين أو من غير المدنيين الذين يرغبون بتسوية أوضاعهم مع الحكومة السورية. إلا أن مماثلة القوات الحكومية في الالتزام بباقي بنود الاتفاق كإدخال المساعدات الإنسانية والسماح بإسعاد الجرحى كان يرمي إلى المزيد من الضغط على من قرر البقاء في المنطقة. ترافق ذلك مع عمليات اعتقال وقنص المدنيين خلال فترة تنفيذ بنود الاتفاق.

ميسون برهان في شهادتها للمركز:

عقب خروج المسلحين من المنطقة، طالبت الحكومة من قرر البقاء أو عاد بعد انتهاء الأعمال العسكرية بسندات الملكية الأصلية للبيوت والممتلكات، على الرغم من معرفته المسبقة أن سكان المنطقة قد ورثوا هذه العقارات عن جدودهم وقلّما تتوفر سندات ملكية خاصة بالسكان الحاليين».

كان هذا التوجه تكتيك إضافي من قبل الحكومة بعد التهجير القسري بحكم الأعمال العسكرية واتفاق المدن الأربعة، باستخدام الحجج القانونية لتجبر من تبقى أو تجرأ وعاد إلى المنطقة من النازحين إلى المناطق المجاورة على المغادرة نهائياً بذرائع قانونية.

في آذار 2017 توصلت أطراف الصراع إلى الاتفاق على فك الحصار، والإخلاء التام للمقاتلين والمدنيين من كفريا والفوعة، وكذلك إخلاء المقاتلين من مضايا، والزبداني، ومخيم اليرموك الفلسطيني. ورفعت الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها الحصار عن مضايا والزبداني عقب إجلاء المقاتلين والمدنيين في نيسان 2017. غير أن إخلاء المقاتلين من اليرموك تعثر بعد ذلك بشهر، وبحلول ذلك الوقت لم يكن قد أجلي سوى 8 آلاف من أصل 16 ألف مدني ومقاتل في كفريا والفوعة. وقد توقفت العملية وواصلت «هيئة تحرير الشام»

و «حركة أحرار الشام الإسلامية» حصارها للبلدتين. وقبل الوصول إلى هذا الاتفاق كانت أطراف الصراع قد توصلت من خلال التفاوض إلى اتفاقات أخرى لوقف إطلاق النار لكنها لم تصل لنتيجة.

ومما ورد في شهادة حسام: «بدأت عملية التهجير في منطقة الزبداني في 20 نيسان 2016 حيث تم إخراج حوالي 400 شخص بينهم جرحى ومرضى مع ذويهم باتجاه الشمال السوري ثم استكملت في 14 نيسان 2017 ليخرج حوالي 2400 شخص من بلدي مضايا وبقين باتجاه الشمال السوري، ثم انتهت بخروج حوالي 600 شخص في 21 نيسان 2017».

أبرز عمليات التهجير القسري التي قامت بها الإدارة الذاتية الديمقراطية

مع انطلاق الاحتجاجات الشعبية في البلاد برز نفوذ الأكراد في مناطقهم حين سحبت الحكومة السورية معظم قوات الأمن من منطقة الجزيرة في العام 2012، وتنازلت ضمناً عن السلطة المحلية لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي وجناحه العسكري. استنسخ الحزب العديد من ممارسات الحكومة، وركز على إحكام قبضته الأمنية على هذه المنطقة عبر المقاربة والنهج الذي يركز على الأمن ويقوّض بالتالي [آفاق حوكمة](#) ⁸¹ [فقالة في المنطقة](#).

في 13 آب 2013 أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي عن انتهاء المرحلة الأولى لمشروع الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا وطوال هذه السنوات أدت المعاهدة غير الرسمية أو التفاهم الضمني بين حكومة دمشق وحزب الاتحاد الديمقراطي إلى تجنب الإقليم للقصف الجوي وضمان حال من الاستقرار واستمرت حتى بعد دخول الإقليم في صراع عسكري مع داعش عام 2014.

كانت الإدارة الأمريكية الداعم الأبرز لقوات الإدارة الذاتية دوناً عن فصائل المعارضة الأخرى، بذريعة تغلغل التنظيمات المتطرفة في تشكيلات المعارضة كافة، وبأن التجربة أثبتت قدرة الأكراد وحدهم على التنظيم وإدارة المناطق وفرض الأمن في مقابل الفوضى والتنافس الذي بلغ حد الاقتتال بين الفصائل، في حين ذهب البعض إلى أن ما تقوم به أمريكا تطبيقاً لسياسة «الديمقراطية الإثنية» التي طبقها لينين بحق مسلمي آسيا الوسطى وتقضي بتعزيز القوميات لفصلها عن هويتها الدينية الجامعة. فأمرىكا بدعمها للأكراد وتمييزهم عن محيطهم تضمن بقاء ولاءهم القومي مقدماً على هويتهم الدينية.

عام 2015 تمكنت وحدات الحماية الشعبية من دحر داعش عن مناطقها بدعم من قوات التحالف الدولي التي تقودها الولايات المتحدة، ما ساهم في تضخيم مشروع الكيان الكردي، وتصاعدت الطموحات حتى الإعلان عن الإدارة رسمياً أيلول 2018. تعمل الإدارة الذاتية كما أطراف النزاع على فرض وقائع على الأرض لاستخدامها لاحقاً في ملف التفاوض، وفي مقدمتها التغيير في البنية السكانية وممارسات التهجير والإحلال.

وثقت منظمات دولية التهجير القسري الذي ارتكبته قوات الإدارة الذاتية، من بينها العفو الدولية في [تقريرها](#): ⁸² «لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه: النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا». تحدثت المنظمة الحقوقية عن موجة من عمليات التهجير القسري وتدمير المنازل بمثابة جرائم حرب نفذتها الإدارة الذاتية بقيادة «حزب الاتحاد الديمقراطي» الذي يسيطر على المنطقة.

81 خضر خضور، «كيف تُعيق المشاغل الأمنية الإقليمية الحوكمة في شمال شرق سورية»، 23 آذار 2017، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الأوسط، <https://carnegie-mec.org/2017/03/23/ar-pub-68399>

82 «سوريا: لم يكن لنا مكان آخر نذهب إليه»: النزوح القسري وعمليات هدم المنازل في شمال سوريا»، 15 تشرين الأول 2015، منظمة العفو الدولية، <https://www.amnesty.org/en/documents/mde24/2503/2015/ar>

التهجير في ريف الرقة - تل أبيض، عين عيسى، سلوك

تتبع مدينة تل أبيض إدارياً لمحافظة الرقة، وتبعد مئة كيلومتر باتجاه الشمال من المدينة وتشكل المركز التجاري لريفها. وفقاً لإحصاء عام 2010، بلغ عدد سكان المدينة وريفها 300 ألف نسمة من بينهم 30 ألف كردي. تحاذي المدينة من الشمال مدينة أقجا قلعة التركية التي كانت القسم الشمالي من تل أبيض عندما كانتا مدينة واحدة قسمهما خط قطار إلى مدينتين منذ اتفاقيات ترسيم الحدود في أربعينيات القرن الماضي، والتي تستضيف أكبر مخيمات اللجوء في تركيا وهو مخيم سليمان شاه للاجئين السوريين.

موقعها الاستراتيجي على الحدود السورية التركية وعلى أحد منابع نهر البليخ «عين العروس» جعلها عرضة لتبدلات على صعيد القوى المسيطرة «الجيش السوري الحر» منتصف عام 2012، ثم داعش عام 2014 قبل أن تطرد الوحدات الكردية التنظيم وتعلن سيطرتها عليها منتصف عام 2015، وتصبح نقطة تمركز رئيسية لهذه الوحدات. في حين يرى البعض أن الإدارة الذاتية التزمت حماية الأهالي وشكلت مجلساً مدنياً في المدينة، يتولى مهمة إدارة المنطقة ويُمثل التكوين العرقي للمدينة بشكل عادل. إذ يتألف من 15 شخصاً، عشرة منهم عرب، وثلاثة كرد، وواحد أرمني وآخر تركماني، يرى البعض الآخر أنها حاولت تغيير هوية المنطقة من خلال تغيير اسمها العربي إلى آخر كردي دون أن تفلح المحاولات بفعل الاغلبية العربية إلى جانب أقلية أرمنية وأقلية كردية في قرى اليايسة وبغديك وتل أخضر، وسوسك وسبعة قرى تركمانية منها الدادات وحمام التركمان.

عام 2019، كانت تل أبيض بين أهداف العملية العسكرية التركية في شمال شرقي سوريا، والتي أعلن عنها الرئيس التركي باسم عملية «نبع السلام» ضد المقاتلين الأكراد الذين تعتبر أنقرة أنهم يشكلون تهديداً عليها. بعد أيام قليلة من المعارك العنيفة بين قوات سوريا الديمقراطية والجيش الوطني السوري المدعوم بالقوات التركية، باتت مدينة تل أبيض بريف الرقة بعهدة المعارضة السورية والاحتلال التركي.

في شهادته لمركز توثيق الانتهاكات قال وأئل:

بلغ عدد سكان تل أبيض 250 ألفاً عام 2015 موزعين على المدينة وأكثر من ٦٠٠ قرية عربية وحوالي ٤٣ قرية كردية، أثناء سيطرة تنظيم الدولة، والحزب الإسلامي التركستاني قبل أن تدخلها القوات الكردية التي ضيقت على الأهالي العرب، كما فعلت جميع الأطراف المتحاربة التي استهدفت السكان وسعت لتهجيرهم، وبعد طرد تنظيم الدولة من المدينة، حاول التنظيم استعادة السيطرة عليها وبدء بقصف عنيف من الخارج، في ذلك الوقت سهلت القوات الكردية خروج الأكراد هرباً من القصف مقابل منع العرب، كما مارس «الحزب الكردستاني» التجنيد الإجباري على العرب، ومن لم ينصاع لأوامر التجنيد الإجباري تتم تصفيته.

في رمضان من العام 2015 نرح 60 بالمئة من العرب بسبب القصف الشديد أثناء الهجمات الأخيرة لطرد داعش، والذي امتد ليشمل قرى عربية لا وجود لعناصر التنظيم فيها، أرغم أهلها على النزوح، وتعرضت ممتلكاتهم وبيوتهم للنهب من قبل القوات الكردية التي دخلتها، أما النازحون فاتجه بعضهم إلى الرقة التي كانت تحت سيطرة داعش حيث تم قتل أو اعتقال أعداد منهم أو إلى الحدود التركية التي كان عبورها ميسراً.

مراسل مركز تقرير الانتهاكات في سوريا في تقريره عن الأحداث التي شهدتها محافظة الرقة آنذاك:

بسبب ما أشاعه تنظيم الدولة الإسلامية بأن القوات الكردية القادمة سوف تقوم بمجازر كبيرة بحق الأهالي نزحت قرى بأكملها من المنطقة، ففي إحدى القرى القريبة من قرية شريعان وقرية خربة الزر وتسمى قرية زحلة لم يبق سوى 180 شخصاً جميعهم من النساء والأطفال فقط، وقد منع أهالي العديد من القرى النازحة من العودة إلى قراهم، بما في ذلك سكان ناحية سلوك وقراها، وسكان قرى وبلدات عبدي كوي والثورة وأبو خرزة، وبعض القرى الأخرى التي تقع غربي

منطقة تل أبيض. قامت القوات المشتركة التي تقودها وحدات حماية الشعب بالطلب من سكان إحدى القرى وهي قرية الدوغانية المغادرة من القرية، بحجة أن عناصر داعش غير بعيدين عن القرية، التي تتألف من حوالي 100 بيت.

كانت المعارك القائمة بين «غرفة عمليات بركان الفرات» من جهة وداعش من جهة أخرى إضافة إلى ضربات التحالف الدولي التي سبقت دخول تلك القوات هي السبب المباشر لنزوح النسبة الساحقة من أبناء الريف الشرقي ومنطقة سلوك وتل أبيض المدينة، حتى أن آلاف المواطنين العرب نزحوا من مناطقهم وقراهم قبل وصول تلك القوات إليهم وقد بلغ عددهم أكثر من 23 ألفاً.

الحملات الإعلامية التي سبقت المعارك كان لها دور محوري في زيادة عدد النازحين سواء من قبل أشخاص محسوبين على وحدات حماية الشعب ممن قاموا بنشر «قوائم للمطلوبين» لتلك القوات وتهديد أهالي قرى معينة و/أو بسبب الحملات التي قام بها داعش محذراً من القوات القادمة.

بحسب الشهادات التي وردت إلى مركز توثيق الانتهاكات في سوريا فإن الوحدات الكردية قامت بتهجير قسري للأهالي في عدّة مدن وقرى وخاصة في بدايات شهر تموز 2015.

عندما استولت وحدات الحماية الشعبية على بلدة سلوك والقرى المحيطة بها أقدمت على تهجير السكان وهدم منازلهم كما طلبت من أهالي قرية أصيلم التي تبعد حوالي 35 كيلومتراً إلى الجنوب من سلوك مغادرتها، وأبلغتهم أنه بمقدورهم العودة بعد ثلاثة أيام، ليجدوا أنه قد تم هدم 100 منزل من أصل 103 منازل في القرية.

وأما في قرية حمام التركمان القريبة، فلقد قام عناصر وحدات الحماية الشعبية بجمع سكانها داخل المدرسة وأخبروهم بضرورة مغادرة القرية. كذلك الأمر في قرى المغاث والغبين، حيث قامت عناصر وحدات الحماية الشعبية بزيهم الرسمي وطلبوا من السكان مغادرة قراهم، بدعوى أنهم متعاونون مع داعش، وكانوا يهددونهم بأنهم سيخبرون قوات التحالف بأن مقاتلي داعش متواجدون في القرية لكي يتم قصفها بالطائرات.

تنفي قوات الحماية الشعبية عمليات التهجير، وتتهم داعش بالمسؤولية عنها، والتي لم تتم بشكل جماعي، بل شملت أقارب عناصر داعش الذين يتواصلون مع التنظيم وعليه تم إبعادهم.

أبرز عمليات التهجير التي قام بها الاحتلال التركي والجماعات الموالية له

في 29 تشرين الأول 2019 أعلنت تركيا بدء عملية «نبع السلام» العسكرية بشن المقاتلات الحربية التركية غارات جوية على البلدات والمدن الحدودية في منطقتي تل أبيض في محافظة الرقة ورأس العين/سري كانيه في محافظة الحسكة التي كانت خاضعة لقوات سوريا الديمقراطية. شارك في العملية فصائل من المعارضة السورية، استكمالاً لعملياتي «درع الفرات» في آب 2016 التي استهدفت إخراج مسلحي داعش من جرابلس وصولاً إلى الباب و أعزاز، و «غصن الزيتون» التي استهدفت عفرين مطلع عام 2018، لمواجهة ما تعتبره مشروعاً انفصالياً تقوده قوات سورية الديمقراطية في الشمال انتهت باتفاقيين مع الولايات المتحدة و مع روسيا، أنهت تركيا بموجبه العملية وسط اتهامات متزايدة من منظمات حقوقية دولية ومسؤولين أمميين للقوات التركية والفصائل السورية الموالية لها بممارساتٍ قد تشكل جرائم حرب فضلاً عن التهجير القسري، والذي أدى لموجة النزوح الأقصى منذ بدء النزاع، خاصة أن المناطق التي يتجه إليها النازحون أصلاً بعد خسارة مساكنهم وبلداتهم لا تقل خطورة عن مناطقهم التي جاؤوا منها.

قالت منظمة العفو الدولية في تقريرها عام 2019: « سوريا: أدلة دامغة على جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات التي ارتكبتها القوات التركية والجماعات المسلحة المتحالفة معها»:

أبدت القوات العسكرية التركية، وتحالف الجماعات المسلحة السورية المدعومة من تركيا، ازدياداً مشيناً لحياة المدنيين؛ حيث ارتكبت انتهاكات جسيمة وجرائم حرب، بما في ذلك القتل العمد، والهجمات غير القانونية التي قتلت وجرحت مدنيين؛ وذلك خلال الهجوم على شمال شرق سوريا.

التهجير القسري في عفرين

تضم مدينة عفرين التي تتبع لها 6 نواح هي: شران، شيخ الحديد، جنديرس، راجو، بلبل، ومعبطلي، 360 قرية ومزرعة، بلغ عدد سكانها عام 2015 نحو 350 ألف بغالبية كردية، إضافةً لنازحين من محافظة حلب وسائر المناطق السورية، خضعت لسلطة قوات الحماية الكردية في 19 حزيران 2012، رغم أن المجتمع المحلي في عفرين كان مرحباً بالنازحين قبل سيطرة وحدات الحماية، اتبعت الأخيرة سياسات للحد من النزوح الداخلي وفرضت على العابرين إلى المنطقة إبراز عقد إيجار قديم أو اتباع نظام الكفيل للسماح بدخولها. نتيجة لعملية «غصن الزيتون» العسكرية التركية نزح معظم السكان الكرد في آذار 2018، منهم 5 آلاف لاجئ خارج سوريا و145 ألف نازح داخلي بينهم 60 ألفاً يعيشون في مخيمات منطقة الشهباء «برخدان، وسردم، وعفرين، والشهباء» شمال حلب.

استغلت السلطات التركية تهجير أهالي الغوطة الشرقية في نيسان 2018، ومن ريف حمص الشمالي في أيار 2018 لتوطينهم في منطقة عفرين. تشير الأرقام التي نشرها مجلس عفرين المحلي منتصف 2019 إلى أن عدد المهجرين قد بلغ حوالي 88.000 نسمة، يشكل مهجروا الغوطة 51% منهم، ومهجروا محافظة حلب حوالي 20%. بالإضافة إلى 2600 أسرة نزحت جراء المعارك في ريف حماة الشمالي، و600 أسرة تركمانية، و600 أسرة من مخيم «البل» شرق أعزاز، بالإضافة لأسر مقاتلي فصائل السلطان مراد في «درع الفرات». وفي خطوة لتوطين المهجرين بشكل نهائي في عفرين قامت السلطات التركية في 17 أيار 2019 بحل هيئة المهجرين التي كانت تصدر أوراقاً ثبوتية وسندات الإقامة للحفاظ على القيود الأصلية، وأجبرتهم على استخراج هويات من مجلس عفرين

تقول شيرين عفرين، الاسم الذي اختارته الشاهدة، لمركز توثيق الانتهاكات:

منذ سنوات تعاني منطقة عفرين حالة حصار خانق من قبل الفصائل، وكانت المواد تأتي إلى المنطقة عن طريق التهريب الذي يقوم به تجار الحروب وبأسعار مرتفعة جداً إلى أن بدأ الجيش التركي وفصائل المعارضة المسلحة بتاريخ 20 كانون الثاني 2018 بالهجوم على المدينة والتي يسكنها أكثر من 70 ألف مدني عدا النازحين من باقي المدن السورية، وبتاريخ 27 من ذات الشهر قصف الطيران التركي منازل المدنيين في قريتي فاضطررنا أن نختبئ في كهف تحت الأرض، قرابة 60 شخصاً بينهم الأطفال والنساء وكبار السن وبالتأكيد هذه الكهوف ليست مجهزة للسكن.

كما وصفت رندة محمد من قرية كمرشة الحدودية من سكان عفرين المدينة الحالة بالكارثية في بداية الهجوم التركي، والأعمال الانتقامية التي أدت إلى هروبها إلى المدينة.

قال سالم عرفان من قرية جنديرس في شهادته:

مع بداية الهجوم على مركز القرية قضى جيران لنا خلال الهجوم الذي شاركت به قوات درع الفرات الموالية للقوات التركية والتي بدورها كانت تقصف بالمدفعية الثقيلة والصاروخية، وقد أصيب السكان في القرية بخوف كبير وخاصة مع اقتراب القوات المهاجمة وشهدت القرية عملية نزوح كثيفة إلى مركز مدينة عفرين. رغم منعنا من مغادرة القرية من قبل قوات سوريا

الديمقراطية، إلا أنه كان من المستحيل البقاء كدروع بشرية في المدينة فقمنا بالخروج نحو ريف حلب الشمالي الشرقي إلى العراء. بعدها علمت بمصادرة بيتي وحرقت عدد من ممتلكاتنا وتم إبلاغي من قبل من كان يعيش في بيتي بعدم العودة لأن اسمي على قوائم الفصائل لأنني كنت مدرساً للغة الكردية في المنطقة.

شبيرين عفرين متحدثاً عن الأيام الأخيرة العملية:

مع تقدم القوات التركية والجيش الحر ازداد القصف عنفاً مما أدى إلى خروج جميع المدنيين من القرية باتجاه عفرين المدينة، ونتيجة النزوح الهائل للأهالي. أمضينا ثلاثة أسابيع بالعيادة على أمل العودة لمنزلنا في القرية، لكن ومع سيطرة الفصائل على القرية فقدنا الأمل بالعودة.

تضيف شبيرين:

منتصف آذار 2018 عندما قررنا العودة إلى قريتنا. اتجهنا مع قافلة المدنيين باتجاه جنديرس فأوقفنا حاجز للجيش الحر ولم يسمح لنا بالعبور وأخذنا إلى قرية حجيلار، قامت قوات الجيش الحر بجمع الآلاف من الأهالي في هذه القرية ونتيجة الازدحام الشديد للأهالي العائدين لقراهم أصبح المدنيون يقضون ليلهم بوسائل النقل لأنه لم يعد هناك منزل إلا وفيه أكثر من خمس عائلات، وبعد مرور أسبوع تم تشكيل قافلة لإكمال طريقنا إلى جنديرس. خرجت القافلة، ولكن لم يسمح الجيش الحر لنا بالعودة لقريتنا بحجة وجود ألغام فيها. هناك كثير من الفصائل ولكل فصيلة عناصر ولكل عنصر قانون، يمارسون الانتهاكات بكافة أشكالها وأنواعها ضد المدنيين الذين قرروا العودة إلى أراضيهم بدلاً من الذهاب لمناطق سيطرة الحكومة.

إيرس العفرينية في شهادتها لمركز توثيق الانتهاكات:

التهجير الذي حصل إلى مناطق الشهباء بحلب ومناطق سيطرة الحكومة السورية ترك أثراً سلبياً كبيراً على كافة المواطنين، فقد حصل بشكل مفاجئ وسريع وخرج الناس بشكل مفاجئ ودخلوا إلى قرى مزروعة بالألغام في ظل الخوف والنوم بالعراء. تمت سرقة بيتي بالكامل، وقريتي كانت كلها ملغمة، وبعد تجربة سيئة جداً في منطقة الشهباء قررت العودة بدون تفكير إلى قريتي، التي كانت شبه مهجورة وكل الفصائل كانت مشغولة فقط بالسرقة.

بعد شهرين من بدء عملية «غصن الزيتون» تمكنت القوات التركية والفصائل السورية الموالية لها من السيطرة على كامل مدينة عفرين، وتم رفع العلم التركي على الدوائر الرسمية في المدينة، ولدي سؤال الشهود عن إمكانية عودتهم إلى مدنهم وبلداتهم قالوا إنهم لن يعودوا أو لا يفكرون بها حالياً، لعدة أسباب من بينها الانتهاكات وآثار الحرب وأعمال السرقة والاعتقالات العشوائية ومصادرة البيوت، واستملاكها من قبل الغير.

النصرة/هيئة تحرير الشام

بالإضافة إلى حصارها وقصفها قرى شيعية مثل كفرها والفوعة، شاركت النصر في اتفاقات تهجير طائفية، بما فيه كفرها والفوعة، وارتكبت انتهاكات وجرائم ضد المدنيين العلويين والدروز أدت إلى تهجير المدنيين من مناطقهم.

في 27 مايو/أيار 2015، بث تلفزيون الجزيرة القطري [مقابلة](#)⁸³ مع قائد جبهة النصر المعروف بـ «أبو محمد الجولاني». شرح الجولاني في المقابلة مواقفه من العلويين والدروز وقال إن دينهم خاطئ وإنهم خارجون عن «دين الله». وصف الجولاني العلويين بأنهم طائفة خرجت عن «دين الله»، وأنهم ليسوا من «أهل الإسلام»، ووضع الجولاني شروطاً للعلويين كي يكونوا في مأمن من جبهة النصر: التراجع عن «أخطاء دينهم»، والعودة إلى الإسلام، وإلقاء السلاح، والتخلي عن دعم بشار الأسد. أما بالنسبة للدروز، فقال الجولاني إن الدروز لديهم أخطاء في دينهم وأن النصر تعمل على تصحيحها، وأضاف: «بالنسبة للمعابد، كان هناك شيء يخرج عن الشريعة، عندهم قبور تزار، وهو شرك فهذا جنبناهم إياه». هدمت النصر المعابد والمزارات الدرزية التي وصفها الجولاني بـ «الشرك»، في المناطق التي تسيطر عليها، وأجبرت الدروز على إعلان تغيير دينهم.

في 10 يونيو/حزيران 2015، بعد أسبوعين من بث مقابلة الجولاني على الجزيرة، ارتكبت النصر مجزرة بحق مدنيين دروز في قرية قلب اللوزة. فبعد محاولة النصر الاستيلاء على أحد منازل المدنيين الدروز، هاجم عناصر النصر المدنيين واتهموهم بالكفر وأطلقوا الرصاص عليهم، فقتلوا أكثر من عشرين شخصاً، بينهم مسنين وطفل. تنصت النصر من مسؤوليتها عن المجزرة، ووعدت بمحاسبة الفاعلين، ولكن ليس هناك تقارير عن محاكمات للمرتكبين.

عام 2011، كان يقطن قرية قلب اللوزة الدرزية نحو 2000 نسمة، وفي عام 2015، كان عدد سكانها حوالي 300 نسمة. عام 2015، استولت النصر على 60 منزلاً في قرية قلب اللوزة، بعد أصدرت قراراً ببيع الاستيلاء على [بيوت الدروز الفارغة](#).⁸⁴

في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015، [دعا](#) الجولاني إلى استهداف المدنيين العلويين:

لا بد من تصعيد المعركة واستهداف القرى النصيرية في اللاذقية وإنى أدعو جميع الفصائل لجمع أكبر عدد ممكن من القذائف والصواريخ ورشق القرى النصيرية في كل يوم بمئات الصواريخ كما يفعل الأوغاد بمدن وقرى أهل السنة.⁸⁵

تهجير قرية اشتبرق

في أبريل/نيسان 2015، اقتحم جيش الفتح قرية اشتبرق العلوية في إدلب، وقتل العشرات، من بينهم مدنيين، وخطف الأطفال والنساء رهائن. [صرح جيش الفتح](#):

لدى دخولنا إلى اشتبرق جنوب جسر الشغور بإدلب، تم جمع النساء والأطفال من الطائفة العلوية وإطعامهم، وقمنا بتسليّة الأطفال ببعض الألعاب وتواصلنا مع النظام السوري لمفاوضته على أسيرات لديه.⁸⁶

فر الناجون من سكان اشتبرق إلى مناطق الحكومة السورية.

عام 2018، أطلق جيش الفتح من تبقى من الرهائن كجزء من صفقة إجلاء المعارضة من مخيم اليرموك.

83 "بلا حدود | أبو محمد الجولاني.. استراتيجية نشأة جيش الفتح ومهمة جبهة النصر في سوريا (1)", [الجزيرة](#), 27 مايو/أيار 2015.

84 دروز "قلب لوزة" يروون لـ "المدن" تفاصيل مجزرة التونسي، [المدن](#), 12 يونيو/حزيران 2015.

85 الجولاني يدعو لتصعيد الهجمات على معقل العلويين بسوريا ردا على القصف الروسي، رويترز، 12 أكتوبر/تشرين الأول 2015. <https://www.reuters.com/article/oegtp-nusra-attacks-ea3-idARAKCN0S626E20151012>

86 المحيبي: رفض النظام السوري مبادلة الأسرى لا يعني إيذاء محتجزى اشتبرق، [القدس العربي](#), 10 مايو/أيار 2015.

وصف [تقرير صحفي](#) تجربة إحدى الرهائن الذين خطفهم جيش الفتح في اشتبرق:

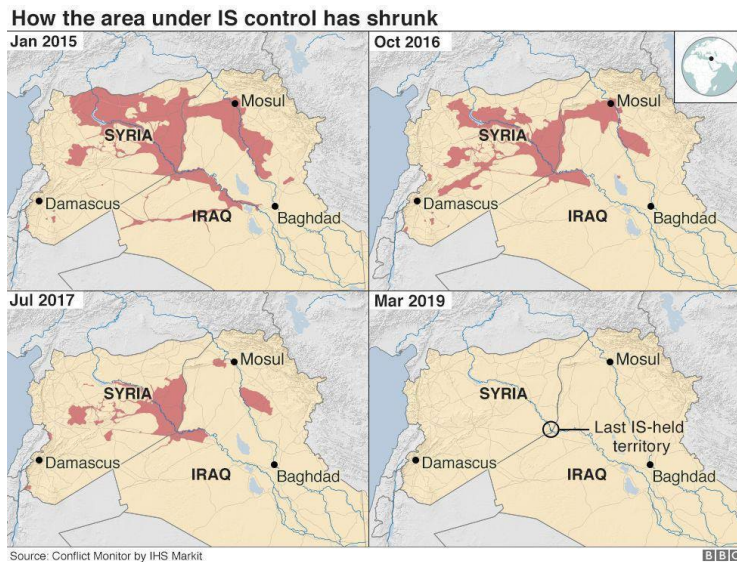
كانت شروق فخرو طفلة عندما قتل جيش الفتح والدها وإخوتها الثلاثة وخطفها مع أمها، بعد إصابتهما في قدميهما. قضت شروق ووالدتها ثلاث سنوات كرهائن لدى جيش الفتح، في أقصى الظروف بعيدة عن دراستها وحياتها الطبيعية. عندما أطلق سراحهما مع بقية الرهائن انتقلت شروق إلى اللاذقية لتعيش مع أقربائها الذين نجوا من اشتبرق.⁸⁷

الدولة الإسلامية في العراق وسوريا-داعش

رغم القصر النسبي لفترة سيطرة داعش في سوريا على مساحات جغرافية واسعة كسلطة حاكمة منذ عام 2013 وحتى، إلا أنها نفذت وكانت السبب في تنفيذ سياسات هندسة ديمغرافية شاملة وواسعة النطاق وخطافة السرعة لا تزال مستمرة حتى بعد فقدان داعش السيطرة على السكان والعمران. يحتاج معرفة نطاق وشمولية الهندسة الديمغرافية الناتجة عن نشوء وسقوط داعش بحثاً متكاملاً، لكننا سنقدم لمحة مبدئية هنا عنه.

لا تزال عملية الهندسة الديمغرافية المرتبطة بداعش مستمرة. كما أن كيفية تعامل الأطراف المنتصرة على داعش مع الوضع الحالي للسكان والعمران يحدد مدى استكمال هذه الأطراف للهندسة الديمغرافية التي أطلقتها داعش.

في أقصى اتساع لها، سيطرت داعش على نحو ثلث أراضي سوريا عام 2015، وارتكبت أفظع الجرائم بهدف تهريب الناس تحت حكمها، [وفرضت لونها واحداً من الدين والأفكار](#)⁸⁸ في مناطق سيطرتها. ومع سيطرة داعش على مناطق جديدة، كانت ترتكب جرائم التعذيب والاغتصاب والتطهير العرقي والإبادة الجماعية والاستيلاء على الممتلكات والاختطاف واستخدام الأطفال كجنود. كل هذا أدى إلى فرار السكان من مناطق سيطرة داعش، وآخرين من مناطق يتوقعون سيطرة داعش عليها. في [كوباني/عين العرب](#)⁸⁹ مثلاً، أدت هجمات داعش عام 2014 إلى تهجير نحو 150 ألف شخص معظمهم من الكرد، وبعض المهجرين سابقاً.



مناطق سيطرة داعش من عام 2015 حتى عام 2019، بي بي سي، مراقبة الصراع

87 ابنة اشتبرق، شروق فخرو، تتحدى الحرب وتتفوق في شهادة التعليم الأساسي، كيو ميديا، 20 يوليو/تموز 2019.

88 <https://qmedia.one/news/abnh-ashtbrq-shrwq-fkhrw-tthda-alhrb-wttfwq-fy-shhadh-altalym-alasasy> "Two Years an ISIS Slave", 26 June 2017, Mansour Omari, the Daily Beast, <https://www.thedailybeast.com/two-years-an-isis-slave>

89 "تنظيم داعش يتسبب في تهجير قسري لقرابة 150 ألف شخص في عين عرب"، 21 أيلول 2014، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، <https://sn4hr.org/arabic/2014/09/21/2100>

التهجير والتدمير في الحرب على داعش

بالإضافة إلى ذلك، أدت الحرب على داعش إلى تهجير مئات الآلاف، ومعظمهم لم يعودوا أو لم يستطيعوا أو منعوا من العودة إلى مناطقهم الأصلية، التي تسيطر عليها قوات سوريا الديمقراطية وقوات الحكومة السورية والمعارضة السورية المدعومة من تركيا.

شنت القوات الأمريكية حرباً جوية على مناطق سيطرة داعش، ووثقت منظمات حقوقية دولية الخسائر المدنية والدمار الشامل في العمران. في الرقة مثلاً، [قالت منظمة العفو الدولية](#)⁹⁰ إن الحملة العسكرية للتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة أدت إلى «سقوط آلاف المدنيين بين قتيل وجريح، وخلف القصف المستمر بلا هوادة طيلة أربعة أشهر دماراً واسعاً بالمدينة، وحول منازلها ومنشأتها ومرافقها الأساسية إلى أنقاض». كما وصفت المنظمة الحملة العسكرية في الرقة بأنها [حرب إبادة في تقريرها](#)⁹¹ عن الخسائر المدنية في الرقة، في حين كان المدنيون يستميتون من أجل النزوح عن بيوتهم ومناطقهم، هرباً من داعش، ومن الحرب عليها.

تحدثت لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا عن [حصار داعش](#)⁹² أحياء تسيطر عليها الحكومة في مدينة دير الزور في حزيران/يونيو 2014. حيث كانت الإمدادات للسكان المحاصرين من خلال المطار الرئيسي الخاضع لسيطرة الحكومة. على مدى ثلاث سنوات، واجه أكثر من 200 ألف ساكن يعيشون في أحياء مكتظة بالسكان في مدينة دير الزور صعوبات متزايدة، حيث لا الحكومة ولا العالم تمكن من توفير مساعدات كافية لإعالة جميع السكان.

في أيلول/سبتمبر 2017، أعلنت الحكومة السورية أن قواتها كسرت حصار داعش. رغم عدم خضوع المنطقة «لاتفاقية إخلاء»، إلا أن العمليات الجوية والبرية للقتال ضد داعش في دير الزور أدى إلى إطلاق واحدة من أكبر موجات النازحين داخلياً منذ بداية الصراع. منذ تموز/ يوليو 2017، نُقل عشرات الآلاف من السوريين من رجال ونساء وأطفال من دير الزور - بمن فيهم أولئك المحاصرون سابقاً - إلى مخيمات صحراوية تديرها قوات سوريا الديمقراطية (قسد) في محافظتي شمال الرقة والحسكة، حيث يتم اعتقال عشرات الآلاف بشكل غير قانوني متدرب في معسكرات النازحين. بلغ إجمالي عدد النازحين الذين فروا من محافظة دير الزور منذ شهر تموز عام 2017 نحو 230 ألف شخص.

معظم التبريرات لهذا التدمير الشامل واستخدام القوة المفرطة، كانت في سياق الضرورة العسكرية لإنهاء المعركة والقضاء على داعش. رغم أن عدداً من هذه التبريرات قد لا يكون صحيحاً ولا ينفي ارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين والأعيان المدنية، إلا أن جميع هذه التبريرات لن تكون مفيدة بعد انتهاء الحرب، ولن تبرر الاستفادة القوي المسيطرة من الوضع الناتج لاستكمال عملية الإبادة الحضرية، في سياق هندسة ديمغرافية واسعة.

90 " الحرب في الرقة: تقرير موجز"، منظمة العفو الدولية، <https://raqqa.amnesty.org/ar/briefing.html>

91 " حرب الإبادة: خسائر فادحة في صفوف المدنيين في مدينة الرقة بسوريا"، 2018، منظمة العفو الدولية،

<https://www.amnesty.org/en/wp-content/uploads/sites/9/2021/05/MDE2483672018ARABIC.pdf>

92 "الحصار كسلاح من أسلحة الحرب: التطويق، التجويع، الاستسلام، الإخلاء"، 29 أيار 2018، لجنة

التحقيق الدولية المعنية بسوريا، <https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/>

[PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/HRBodies/HRCouncil/ColSyria/PolicyPaperSieges_29May2018_AR.pdf)

التوصيات

إلى جميع أطراف النزاع والحكومات الداعمة لها

- * الوقف الفوري لعمليات البناء في المناطق المدمرة، واعتماد سياسة احترام حقوق الملكية بما يستوفي المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كأساس لأي عملية بناء أو «إعادة إعمار». اللجوء إلى ترميم البنية التحتية لتقديم الخدمات، وعدم توسعتها بما يعتدي على حقوق الملكية.
- * التحقيق في أعمال النهب والحيابة ووضع اليد على ممتلكات الغير، ومحاسبة المرتكبين وإعادة الممتلكات لأصحابها وتعويضهم المالي العادل عما لا يمكن استعادته.
- * الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة الخاصة بإعادة المساكن والممتلكات للاجئين والنازحين (مبادئ بينهيرو)، المعيار الدولي الذي يحدد حقوق اللاجئين والنازحين، بما فيه في العودة ليس فقط إلى بلدانهم، ولكن إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية أيضاً.

الحكومة السورية

- * اتخاذ جميع التدابير الممكنة لضمان حماية الأعيان المدنية أثناء وبعد العمليات العسكرية والالتزام بقوانين الحرب التي تحمي الأعيان المدنية والمدنيين.
- * تسهيل عودة المهجرين إلى مناطق إقامتهم السابقة ومساكنهم وأراضيهم بشكل آمن وبكرامة، على أن تستند العودة إلى خيار حر، وأن تكون غير مشروطة. تمكين المهجرين من استعادة ممتلكاتهم، ومساكنهم التي حرموا منها بصورة تعسفية أو غير قانونية، وإلغاء أي التزامات قانونية أو تعديل أو تغيير على صفتهم القانونية كملاك أو شاغلين للعقارات وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل تهجيرهم. إنشاء آلية استجابة سريعة لتقديم الدعم المالي على وجه السرعة للمهجرين الراغبين بالعودة، وتقديم مساكن بديلة مؤقتة للذين دُمرت منازلهم كلياً أو جزئياً.
- * إلغاء أي قوانين أو سياسات للحكومة في النص أو التطبيق تقوم على التمييز بين المواطنين على أساس انتماءاتهم السياسية أو تنتهك حقوق الإنسان، واحترام حقوق الملكية لجميع السوريين داخل وخارج البلاد، في أي مراسيم أو قوانين أو تعليمات في النص والتطبيق.
- * الالتزام بالحماية القانونية للحق في السكن الملائم وضمانات الحماية من الإخلاء القسري، والإجراءات التي حدتها الهيئة المكلفة بتفسير «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» عند تشريع أي قانون يتعلق «بالتنظيم العمراني خاصة (أ) فرصة للتشاور الحقيقي مع المتضررين (ب) إشعار كافٍ ومتوقع لجميع الأشخاص المتأثرين قبل الموعد المقرر للإخلاء (ج) توفير سبل الانتصاف القانونية وغيرها».
- * الإعلان عن بطلان معاملات البيع أو نقل الملكيات للمساكن والأراضي والممتلكات الخاصة بالمهجرين، التي تم الاستيلاء عليها عن طريق الإكراه، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، أو باستغلال حقيقة الغياب القسري للمهجرين، أو إذا تمت على نحو يتنافى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وتأكيد أنه لا يمكن افتراض وجود طرف حسن النية في هذه المعاملات.
- * معالجة القضايا المتعلقة بعودة المهجرين وصيانة كافة حقوقهم، بما فيه حقوق الملكية وجبر الضرر، وتشكيل لجان قضائية بالتشارك مع المجتمع المحلي لإعادة النظر في أي قرارات أو التزامات ترتبت على المصالحات الوطنية التي أبرمت في ظل حالة الإكراه والأوضاع الاستثنائية وغياب الإرادة الحرة والمتكافئة بين أطرافها.
- * الالتزام بأحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات ولأحكام الدستور السوري، ونشر الاتفاقيات الثنائية

مع الجمهورية الإيرانية والاتحاد الروسي وإلغاء أي تعاقدات أو مشاريع أو استثناءات إدارية منحت لإحدى الدولتين أو رعاياها خارج إطار القانون وتحديد المسؤولية عن أي مطالبات قد تتقدم بها أطراف ثالثة نتيجة الأضرار التي تسببت بها إيران وتابعيها خلال السنوات الماضية.

* إبطال مراسيم منح الجنسية السورية الصادرة منذ عام 2011 وتشكيل لجنة قضائية مستقلة تتعاون من مجلس الدولة المختص بالنظر بقضايا المجنسين ومدى تطابقها وأحكام قانون الجنسية رقم-1969 276 وإبقاء جنسية المستحقين قانوناً فقط وتجريد غير المستحقين منها.

المعارضة السورية

* التأكيد والتمسك بعودة المهجرين قسرياً إلى مدنهم وبلداتهم واحترام حقوق الملكية كشرط لأي عملية تفاوض ومقدمة حتمية لأي حل سياسي وتكريس هذه الحقوق عبر تشريعات وقوانين ومؤسسات تنفيذية.

* الإعلان عن موقف علني صريح وواضح، بالرفض القاطع لكل أشكال التوطين التي تمارسها سلطة الاحتلال التركي في مناطق سيطرتها وخاصة منطقة عفرين، والعمل على تصحيح ومراجعة جميع الممارسات المرتبطة بما فيها استخراج قيود للنازحين أو العبث بالملكيات العقارية في المنطقة والتأكيد على أن الإجراءات والأشغال والوقائع الحاصلة مؤقتة لا تملك أي شكل من أشكال الديمومة.

الحكومة التركية

* التأكيد على وحدة سوريا واستقلال أراضيها، وتحمل مسؤولياتها كسلطة احتلال عن أمن المدنيين في مناطق سيطرتها وعن حقوقهم وحياتهم الأساسية.

* وقف انتهاكات حقوق الملكية وممارسات الهندسة الديمغرافية، وإعادة الحقوق إلى أصحابها وتعويض جميع الضحايا.

الإدارة الذاتية الديمقراطية

* الالتزام بميثاق العقد الاجتماعي للإدارة وديباجته خاصة والتي تنص على المساواة بين المواطنين دون تمييز.

* ضمان حق المهجرين بالعودة الطوعية والأمنة لمنازلهم والمكرس بالمادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة 13 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والقاعدة 132 من القواعد العرفية، واتخاذ جميع التدابير الممكنة لتسهيل إعادة إدماج المهجرين وتوفير الاحتياجات الأساسية لهم.

* الالتزام بحماية حق الملكية الذي لا يسري عليه التقادم ولا يزول بانتقال السيادة والمكرس بالمادة 17 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعقد الاجتماعي للإدارة الذاتية الديمقراطية، والمادتين 30-41 والمبدأ 21 من المبادئ التوجيهية بشأن النزوح الداخلي الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة 1998.

الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي

- * إنشاء آلية رقابة أممية أو دولية لضمان احترام حقوق السكن والأرض والممتلكات للاجئين والنازحين، من بين مهامها مراقبة عمليات الاستثمار الخارجي من قبل الشركات والمستثمرين، والحكومات والداعمين الدوليين، بما يحترم حقوق الملكية.
- * وقف تهمة ضحايا التهجير وتمكينهم من المشاركة في أي عمليات قرار متعلقة بمساكنهم وممتلكاتهم وعودتهم، وتعزيز قدرتهم على التأثير في اتخاذ القرارات المتعلقة بمصيرهم وممتلكاتهم.
- * تناول أزمة حقوق الملكية للنازحين واللاجئين بشكل جاد، والتأكيد على أن هذه الحقوق أرضية رئيسة لأي عملية تسوية سياسية في سوريا، لضمان قدرة النازحين واللاجئين العودة إلى ديارهم في الوقت المناسب.
- * العمل بشكل جاد على حماية هذه الحقوق وعدم السماح بالمشاركة في قطع جذور النازحين واللاجئين من ديارهم ووطنهم، من خلال مراجعة ومراقبة عمليات التمويل الأممي والدولي وعمليات الترميم والبناء وإعادة الأعمار المستقبلي في سوريا.
- * تعزيز مشاركة وإدماج اللاجئين و النازحين داخلياً في سوريا والمجتمعات المتضررة من النزوح في خطة الأمم المتحدة لعام 2030 لأهداف التنمية المستدامة. تشجيع إشراك اللاجئين والنازحين داخلياً في النظم الوطنية الرئيسية، بما فيه في الصحة والتعليم، في انتظار حلول دائمة لنزوحهم. إذ أنه لا يمكن تحقيق أهداف التنمية المستدامة دون مراعاة حقوق واحتياجات اللاجئين والنازحين داخلياً.

الأمم المتحدة

- * إيجاد آليات رقابة قانونية ومالية دولية على ممارسات المانحين والمستثمرين في مجال المساعدات الإنسانية تضمن أن أي عمليات تمويل أو موازنات تعزز حقوق السوريين، وتفرض على الجهات المعنية اعتماد العناية الواجبة لضمان احترام حقوق الإنسان في كل مشروع جديد في إطار المساعدات الإنسانية أو عملية إعادة الإعمار مستقبلاً لضمان ألا تكون الجهات المانحة متواطئة في تغطية انتهاكات وجرائم سابقة أو في انتهاكات وجرائم مستمرة.
- * إجراء دراسة مسحية شاملة للعقارات المتضررة في سوريا عبر إنشاء نموذج موحد للمطالبات يتخذ صفة السند القانوني، ويعتمد سند الملكية أو عقد الإيجار أو أي وثيقة تثبت شغل العقار وعدد الأفراد القاطنين، بمعدل مطالبة لكل أسرة مع مراعاة حالات العازب المستقل بمسكنه. توفير الجهات المانحة الأموال اللازمة لجهود الدراسة باعتبارها الأساس لسياسات جبر الضرر المستقبلية.
- * إجراء مسح شامل للمهجرين وبشكل مستقل كلياً عن الحكومة السورية، واعتباره المرجع الوحيد المقبول دولياً، كقاعدة لكل القرارات والسياسات المتعلقة بقضايا العودة وإعادة التوطين والإعمار والمصالحة، مما يسهل اتخاذ القرارات فيما يتعلق بإعادة الإعمار المدعومة دولياً، ويفضي لحماية حقوق المهجرين وصيانة حقوقهم.

المجتمع الدولي

- * إدانة سياسة التهجير القسري للسكان في سوريا، بوصفها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، والدعوة إلى مساءلة الضالعين بارتكاب هذه الجرائم، والتأكيد على مشاركة المهجرين قسرياً أي أكثر من نصف السوريين في أي محادثات أو صيغة للحل وأي عملية انتقال سياسي مستقبلية.
- * التصدي بحزم لما يبدو أنه سلوك ممنهج ومتصاعد من قبل أطراف النزاع لعرقلة عودة المهجرين الطوعية والأمنة، وضمان إدراج عودة اللاجئين والنازحين الطوعية لأماكن إقامتهم الأصلية وأمنهم وسلامتهم في جميع الاتفاقات والتسويات السياسية.
- * ضمان انسجام القرارات المتخذة فيما يتعلق بالعودة والتعويضات مع القانون الدولي الإنساني والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تخضع لرقابة جهات مستقلة مع إيلاء الأولوية للحق في استرداد المهجرين لممتلكاتهم، وفي حال تعذر ذلك اللجوء للتعويض.

المجتمع المدني السوري

- * إنشاء فرق طوارئ قانونية على المستوى الوطني من محامين وخبراء قانونيين وحقوقيين، وخبراء عقاريين للعمل على الأرض وعن بعد عبر خدمات الخط الساخن لاطلاع المهجرين على حقوقهم والمساهمة في تجنب أي نزاعات قانونية محتملة لصالح تكريس سيادة القانون، والعمل على إرساء شبكة من الناشطين الموثوقين لمرافقة وتوثيق سير عمليات العودة الجماعية مستقبلاً.
- * التوثيق القانوني المستمر لخطط التنظيم وانتهاكات حقوق الملكية، والمراقبة المستمرة لوضع الاستثمار والإعمار في سوريا، والتواصل مع الجهات المعنية لتوضيح الانتهاكات والحقوق وتحميل المسؤوليات، إبلاغ الدول الحاضنة لهذه الشركات والمستثمرين، وإعداد أبحاث وملفات دعاوى قضائية لمواجهة الشركات والمستثمرين.
- * صياغة مشروع قانون لحماية المجتمعات المحلية، ومسؤولية الدولة بالحفاظ على السكان في مناطقهم التاريخية وبذل أقصى العناية لتوفير الشروط الداعمة للبقاء.
- * التأكيد على عدم اختزال العدالة الانتقالية في مفهوم التصالح، والاستغناء عن آلية العفو العام المؤسسة على فكرة طي صفحة الماضي وفتح صفحة جديدة والتي قد تؤدي إلى تجاوز حق الأفراد والمجتمع في كشف الحقيقة وحفظ الذاكرة الوطنية والاعتراف بمعاناة ضحايا الانتهاكات الجسيمة، وتغطي على مرتكبي الجرائم والانتهاكات، والاستعاضة عنها بآليات تقصي الحقائق وبدائل الدعاوى الجنائية التي تحقق عدالة ناجزة لها فاعلية أكبر في مجال تحقيق السلم الاجتماعي أو بتوظيف آلية العفو الخاص الذي تدرس فيه كل حالة على حده.

الشركات والمستثمرون المحتملون

- * الالتزام بمبادئ حقوق الإنسان والمعايير الدولية في عدم تعزيز انتهاكات حقوق الإنسان، بما يتوافق مع «مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان».
- * عدم تمويل الانتهاكات أو المشاركة في التغطية عليها، وعدم العمل مع الحكومة السورية أو أي من أطراف النزاع لاستكمال المخططات التي تنتهك حقوق الملكية.

الإعلام والأكاديميون

- * بذل مزيد من الجهود بما فيه من خلال التحقيقات الاستقصائية في ممارسات الهندسة الديمغرافية بما فيها التهجير القسري والإبادة الحضرية، وتوفير مواد إعلامية بمختلف الأشكال لتوعية السوريين بحقوقهم السكنية وحقوق الملكية.
- * تمكين ضحايا التهجير من جميع الأطراف بالتعبير عن آرائهم وإيصال صوتهم وقصصهم في وسائل الإعلام.
- * إعداد أبحاث أكاديمية متعلقة بالهندسة الديمغرافية وأدواتها بما فيها الهندسة الديمغرافية والإبادة الحضرية في سوريا، لسد الفجوة الكبيرة في الأبحاث الأكاديمية في هذا المجال، بما فيه بما يتعلق بأعداد ومناطق المهجرين الأصليين واللاحقة، وحقوق الملكية وممارسات الأطراف المسيطرة في سوريا.
- * إنشاء خريطة ملكية تفاعلية شاملة تظهر الملكيات الفردية والحكومية وغيرها في أنحاء سوريا، وخاصة المناطق المدمرة.

قائمة بالمصادر والمراجع الإضافية

| | |
|----|---|
| 1 | داوود اسكندر- الجزيرة السورية بين الماضي والحاضر- مطبعة الترقى، 1959 |
| 2 | ياسين الحافظ، الأعمال الكاملة لياسين الحافظ بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 5002 |
| 3 | فاروق الشرع ، الرواية المفقودة ، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات ، الطبعة الأولى 2015 |
| 4 | سمير إمغار ، الإخوان المسلمون في أوروبا: دراسة تحليلية لتنظيم إسلامي ، مكتبة الإسكندرية 2012 |
| 5 | إيمانويل كانط، مشروع للسلام الدائم ، ترجمة د. عثمان أمين ، المكتبة الأنجلو مصرية ط1 |
| 6 | جاد الكريم الجباعي، أثر الحرب واقتصادها السياسي في المؤسسات العامة (النواة المركزية للسلطة)، مركز دراسات الجمهورية الديمقراطية 2015 |
| 7 | مجلة الحوار، خصوصية القضية الكردية في سوريا، العددان (62 - 63)، السنة 17 تشرين الأول، 2010. |
| 8 | جوردي غورغاس، الحركة الكردية التركية في المنفى، ترجمة جورج البطل، دار آراس - أبريل 2013 |
| 9 | وديع جويده، الحركة القومية الكردية، نشأتها وتطورها، مجموعة مترجمين، الفارابي-بيروت 2013 |
| 10 | حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الأوسط منذ بدايتها حتى سنة 1991، القاهرة، 1992 |
| 11 | د. محمد حامد الأحمرى الديمقراطية الجذور وإشكالية التطبيق الشبكة العربية للأبحاث والنشر 2012 |
| 12 | ديفيد مكدول، تاريخ الأكراد الحديث، ترجمة راج آل محمد، دار الفارابي، بيروت 2004 |
| 13 | بشير زين العابدين ، 2008 ، الجيش والسياسة في سوريا ، الطبعة الأولى، دار الجابية |
| 14 | نزيه الأيوبي ، تضخيم الدولة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1994 |
| 15 | فؤاد (مرسي 1982) : التخلف و التنمية، دراسة في التطور الاقتصادي - دار المستقبل العربي، بيروت، لبنان |
| | |



**FRIEDRICH NAUMANN
STIFTUNG** Für die Freiheit.
Lebanon and Syria



المركز السوري للإعلام وحرية التعبير
Navenda Sûriyayî ya Ragihandinê û Azadiya Derbirinê
Syrian Center for Media and Freedom of Expression